

EXHIBIT 14

Part 9

الحكم رقم ٢٠١٢/١٤٩٦ حصر أموال عامة المقيدة برقم ٢٠١٥/٢٢ جنابات المباحث والمنضم لها الجنيهات رقم ٢٠١٤/١٧١٩، ٢٠١٣/٥٤٧ جنابات ١١/١١ ٢٠١٩/٤٠١٩

بتاريخ ٢٠١٤/١٠/٢١ ورقم تأكيد التحويل BR07002014022875، كما قامت المتهمة الأولى وبعد إنقضاء أجل صندوق المواتي الاستثماري في ٢٠١٤/٧/٢٨ بتحويل مبلغ ٣٠٧,٩٤ دينار كويتي من حساب صندوق المواتي رقم ٢٤٩٣٢٨٣٠٢ لدى البنك الأهلي الكويتي إلى حساب شركة MPC-GMO ورقم تأكيد التحويل BR07002015015492 لتصبح إجمالي المبالغ المحولة من حسابي صندوق المواتي سالفى الذكر إلى حساب شركة MPC-GMO خلال الفترة من ٢٠١٤/٣/٣١ حتى ٢٠١٥/٧/٩ مبلغ ١٤,١١٣٧ دolar أمريكي، ومبلغ ٣٠٧,٩٤ دينار كويتي لتسهيل بذلك لشركة MPC-GMO الاستيلاء على هذا المبلغ وفي غير أغراض إدارة أموال الصندوق واستثمارها ، المخالفة السابعة :- قدمت مدير الاستثمار المتهمة الأولى / لازاريفا ماريا بتاريخ ٢٠٠٩/٦/٢٧ تسهيلات مالية لشركة مستفيدة منها المتهم الثاني / سعيد إسماعيل دشتي وهي شركة الموحدة للنقل والخدمات اللوجستية الأردنية - وهو الممثل القانوني لها - على شكل كفالة بنكية بمبلغ ٩٠٠٠ دolar أمريكي في غير أغراض إدارة أموال الصندوق أو استثمارها ، بأن استغلت صفتها كمفاوض وحيد على حسابات الصندوق وحولت مبلغ تلك الكفالة لشركة المستفيدة لدى البنك الأردني الكويتي بالمملكة الأردنية ، وذلك حتى تستطيع الشركة الموحدة من الحصول على قرض من البنك الأردني وبالفعل تم هذا الأمر وقد تعذرت الشركة الموحدة في سداد المبلغ فقام البنك بتسييل مبلغ الكفالة البنكية ، كما تبكت الشركة المستفيدة (الشركة الموحدة) عن سداد تلك الكفالة لصندوق المواتي الاستثماري تسهيلاً من المتهمة الأولى للاستيلاء على أموال الصندوق للمتهم الثاني / سعيد إسماعيل دشتي ، مستغلة صفتها كمفاوض وحيد على حسابات الصندوق ، وفي غير أغراض إدارة أموال الصندوق أو استثمارها تسهيلاً منها للاستيلاء على جميع تلك المبالغ للمتهم الثاني / سعيد إسماعيل دشتي الذي مثل



الحكم رقم ٢٠١٢/٤٩١ حصر أموال حامة المقيدة برقم ٢٠١٥/٢٣ جنيات المباحث والمتضم لها الجنائيين رقمي ٢٠١٣/٥٤٧، ٢٠١٤/١٧١٩، ٢٠١٣/٥٤٧ جلسه ١١/١١ جنيات ٢/

الشركة الموحدة في التوقيع على عقد الكفالة المار ذكره بتاريخ ٢٠٠٩/٦/٢٧ ، كما أقدمت المتهمة الأولى لازاريفا ماريا بتاريخ ٢٠١٣/٩/٣٠ على تحويل مبلغ ٢٠٠٠٠ من حساب الصندوق رقم ٦٣٤٩٣٢٨٣٠٢ لدى البنك الأهلي الكويتي لذات الشركة سالفه البيان (شركة الموحدة) وتم إرجاع هذا المبلغ للصندوق بتاريخ ٢٠١٣/١٢/٢٣ ، المخالفة الثامنة:- قامت إدارة الصندوق بتأسيس شركة اسمها GLObal Gateway Development Corporation وتعاقبت عن طريقها مع الحكومة الفلبينية على تنفيذ أحد المشاريع بالقرب من مطار العاصمة الفلبينية بنظام BOT لمدة خمسين عاماً مع إمكانية التجديد لفترة أخرى لا تزيد عن خمسة وعشرين عاماً وتضمن المشروع مدينة صباح الأحمد اللوجستية ، والمدينة الطبية ، قامت على إثر ذلك مدير الصندوق المتهمة الأولى لازاريفا ماريا بدفع مبالغ مالية ضخمة بلغ إجماليها ١٦٩٦٦٢ دolar أمريكي لمباشرة المشروع سالف البيان إلا أنه لم يتم إنجاز المشروع فعلياً ولم يحقق أي عوائد مالية حتى انتهاء عمر الصندوق في ٢٠١٤/١٢/٣١ ، وبيانه رافق ذلك انتهاء السيولة المالية لصندوق الموانئ الاستثماري ، فقامت مدير الاستثمار المتهمة الأولى مع المتهم الثاني / سعيد إسماعيل دشتي بنقل ملكية شركة GLObal Gateway Development Corporation (المالكة المشروعين سالف البيان) من صندوق الموانئ الاستثماري وبنسبة ١٠٠% إلى شركة Clark Gateway Investment Group دشتي ، وفق الثابت من الخطاب المرسل من المتهم الثاني بتاريخ ٢٠١٤/٤/١١ إلى المتهمة الأولى والذي أكد فيه عملية إتمام البيع وتحويل الأسهم من قبل المتهم الثاني مدير عام Clark Gateway Investment Group ، ولم يتبيّن أثر لهذا الإجراء على حسابات الصندوق وذلك فيما يتعلق بإيداع المبالغ المحصلة مقابل عملية البيع ويكون حجم الضرر الذي أصاب أموال الصندوق يعادل المبالغ



وحيث أمرت النيابة العامة بتاريخ ٢٦/٤/٢٠١٧ بضم القضية الراهنة رقم ٤٧/٥٤٦ حصر أموال عامة للقضية رقم ١٤٩٦/٢٠١٢ حصر أموال عامة ليصدر فيهما قراراً واحداً.

حيث تحصل واقعات الدعوى رقم ٢٠١٤/١٧١٩ حصر أموال عامه
- فيما أبلغت به / منى عبدالمنعم محمود - موظفة سابقة فى شركة
جى إل للاستثمار - وما شهدت به بتحقيقات النيابة العامة من إنها
بمنسبة عملها فى شركة جى إل للاستثمار خلال الفترة من
٢٠١٤/٣/٣٠ تكشف لها ارتكاب المتهماة الأدلة

الحكم رقم ٢٠١٢/١٤٩٦ حصر أموال عامة المقيدة برقم ٢٠١٥/٢٢ جنالات المحافظ والمتهم لها الجنيهين رقمي ٢٠١٣/٥٤٧، ٢٠١٤/١٧١٩، ٢٠١٣/٥٤٧ جنالات ١١ / ١١

لازاريفا ماريسا "العضو المنتدب لشركة كى جى إل للاستثمار) والمتهم الثاني / سعيد إسماعيل دشتى (عضو مجلس إدارة شركة كى جى إل للاستثمار وأحد كبار المالك فى شركة كى جى إل الأم التى تملك شركة كى جى إل للاستثمار) عمليات غسل أموال عن طريق استخدامها للحسابين الخاصين بصر ندوق المدowane للاستثمار رقم (٠٠١٠٤٠٠١١٦٠) بالدولار الأمريكى ورقم (٠٠١٠٤٠٠١٠٠١) لدى بنك إتش إس بي سى بالدينار الكويتى ، وكذا الحساب الخاص بشركة كى جى إل للاستثمار رقم ٦٠٣٧٢٣٥٤٩٢٠١ لدى البنك الأهلي الكويتى المودعة بهم أموال صندوق المواتئ الاستثمارى بـأن قامت المتهمة الأولى بمجموعة من العمليات المالية من الحسابات الثلاثة المذكورة بمبالغ مالية كبيرة تم تداولها وتنقلها بين هذه الحسابات ثم إلى حسابات أشخاص آخرين ومن حساب لأخر عدة مرات إلى أن استقرت هذه المبالغ في الحسابات الشخصية للمتهمة الأولى ون استقرت هذه المبالغ في الحسابات الشخصية للمتهمة الأولى حساب المتهمة الأولى رقم ١٣٤٢٧٢١٠١٠٠١٣٤٢٧٢٠١٢٠٠٢٥٤٣٢ الذى يمثل التمويل الكويتى ، وحساب آخر لها لدى ذات البنك يحمل رقم (٢٠٠٢٧٧٩٨٠٠٢٠٠١٢٠٠٢٥٤٣٢) وحسابها رقم ٢٠٦٠٢٥١٣١٦ لدى بنك الوطنى الكويتى - شرق ، وحسابها رقم ٢٠٦٠٢٥١٣١٦ لدى بنك برقان الشويخ ، وأن العمليات المالية المشبوهة تمت في الفترة من ٢٠١٠/٦/٢٠ حتى ٢٠١٢/٢/١ ومن هذه التحويلات : العمليات الأولى - قامت شركة كى جى إل للاستثمار بتاريخ ٢٠١٠/٦/٣٠ بتحويل المتهمة الأولى بتحويل مبلغ ٤٠٠ ألف دينار كويتى لحساب شركة المرايطن الدولية وهى شركة خاصة بعضو مجلس الإدارة المتهم الثاني / سعيد دشتى وإعادة تحويل ذات المبلغ من حساب شركة المرايطن إلى حساب المتهم الثاني الشخصى لدى بنك برقان الذى يحمل رقم ٢٠٦٠١٢٧٣٢ مع أن شركة المرايطن مساهم فى شركة كى جى إل للاستثمار والمتهم الثاني عضو مجلس إدارة شركة كى جى إل



الحكم رقم ٢٠١٢/١٤٩٦ حصر أموال عامة المقيدة برقم ٢٠١٥/٢٢ جنحات المباحث والمنضم لها الجنحات رقم ٢٠١٣/٥٤٧ جنحة ٢٠١٤/١٧١٩ جنحة ٢٠١٩/١١ جنحات ٢/

للاستثمار ، ٢ - العملية الثانية :- حولت المتهمة الأولى لحساب شركة رابطة الكويت وال الخليج النقل بتاريخ ٢٠١٠/٧/٢١ مبلغ خمسة وعشرين ألف دينار كويتي وقد قام المتهم الثاني بسحب هذا السحب رغم أنه غير مستحق له ، العملية الثالثة :- بتاريخ ٢٠١٠/٨/١٥ قامت المتهمة الأولى بتحويل مبلغ ٧١٩١٧ دينار كويتي و ٨٠٩ فلسًا من حساب صندوق الموارد الأولى للاستثمار رقم ٢٠١٠/٤٠٠٤٠٠١١٦٠ بالدولار لدى بنك إتش أس بي سي إلى حساب شركة كى جى إل للاستثمار فى البنك الأهلي الكويتي رقم ٦٠٣٧٢٣٥٤٩٢٠١ ثم قامت بتحويل هذا المبلغ على تحويلين التحويل الأول بتاريخ ٢٠١٠/٨/٢٦ بمبلغ ٣٠٩١٠٠ دينار كويتي لحساب شركة المرابطون الدولية للتجارة العامة والمقاولات المملوكة للمتهم الثاني (عضو مجلس إدارة شركة كى جى إل للاستثمار) ، والتحويل الثاني بذات التاريخ ولنفس الشركة بمبلغ ٤١٠ ألف دينار كويتي ثم قامت شركة المرابطون فى ٢٠١٠/٩/١٥ بتحويل هذين المبلغين إلى حساب المتهمة الأولى رقم ٢٢٠١٢٠٠٢٥٢٣٢ بيت التمويل الكويتي ، العملية الرابعة :- قامت المتهمة الأولى بتاريخ ٢٠١٠/٩/٢ بتحويل مبلغ مليون دينار كويتي من حساب شركة كى جى إل للاستثمار لدى البنك الأهلي رقم ٦٠٣٧٢٣٥٤٩٢٠١ لحساب شركة كابيتال لينك رقم ٠٦٠٣٧٥٥٩٩١٠٠١ لدى البنك الأهلي ثم قامت بتاريخ ٢٠١٠/٩/٥ بتحويل هذا المبلغ لحساب المدعي / خالد بدر محمد رقم ٦٤٣٧٤٩٠٥ بينك أوف نيويورك بولاية نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية وهذا الشخص يعمل فى شركة الملاحة المشتركة ، والدليل على إخفاء المتهمة الأولى لهذا المبلغ أنه لم يسجل فى ميزانية شركة كابيتال لينك عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠١٠/١٢/٣١ والصادرة فى ٢٠١١/٥/٩ ، العملية الخامسة :- قامت المتهمة الأولى بتاريخ ٢٠١٠/١٠/٤ بتحويل مبلغ ٣٥ ألف دينار كويتي من حساب صندوق الموارد الأولى للاستثمار رقم



الحكم رقم ٢٠١٢/١٤٩٦ حصر أموال عامة المقيدة برقم ٢٠١٥/٤٣ جنایات المباحث والمعتصم لها الجنائيين رقم ٤٧ ٢٠١٤/١٧١٩، ٢٠١٣/٥٤٧ ٢٠١٩/١١ جنایات ٢٠١٩/١١ جنایات /٢

٠٠١٠٤٠١٦٠ إلى حساب المتهم الثاني لدى بنك برقان رقم ٢٠٦٠١٢١٧٣١ وشيكات وتحويلات أخرى باسم المتهم الثاني، وأضافت بأنه لا يوجد سبب حقيقة وراء تلك التحويلات سوى تدوير المتهمة الأولى / لازاريفا ماريا لأموال صندوق الموانئ الاستثماري فى عمليات مالية متتابعة ومقيدة لتمويل حقيقة استيلائها على أموال الصندوق ، ويشاركها فى ذلك المتهم الثاني / سعيد إسماعيل دشتى .

ويسؤال / فنى دهيران مرمح أبا الخيل - محامية قلم البنك الأهلى الكويتى - بتحقيقات النيابة العامة - شهدت بأن الحساب الجارى رقم ٦٠٣٧٢٣٥٤٩٢٠١ يخص شركة كى جى إل للاستثمار متفرع عنه حساب رقم ٦٠٣٧٢٣٥٤٩٠٠١ و ٦٠٣٧٢٣٥٤٩٠٠٢ فتح الحساب الرئيسى بتاريخ ٢٠٠٧/٢/٢٠ عبر / يعقوب عبدالله الوزان (رئيس مجلس إدارة شركة كى جى إل للاستثمار) وكان كل من سالف الذكر والمتهمة الأولى / لازاريفا ماريا وأخرين مخولين بالتوقيع عن حساب الشركة المشار إليه بموجب تفويض من / يعقوب الوزان رئيس مجلس إدارة الشركة ، وأن العمليات التى تمت على الحساب المذكور متنوعة بين تحويلات مالية وخصم شيكات وإيداع وسحب نقدي ، كما يبينها كشف الحساب ، إذ يبين كشف الحساب تاريخ العملية ونوعها وقيمتها وإجمالى الرصيد ، وقدمت كشوف الحسابات المشار إليها أعلاه وبيانات المخولين بالتوقيع عنه ، ونموذج فتح الحساب ، وصورة ضوئية من شهادة وزارة التجارة والصناعة مؤرخة ٢٠١٣/٤/٨ تفيد بأن يعقوب الوزان رئيس مجلس إدارة شركة كى جى إل للاستثمار ، وأن المتهمة / لازاريفا ماريا نائب الرئيس والعضو المنتدب للشركة المذكورة .

ويسؤال / العنود بدر عبدالرازق - محامية قائم بناء برقان - بتحقيقات
النيابة العامة - شهدت بأن المتهمة الأولى / لازاريفا ماريا عميلة لدى
الشريك بموجب الحساب الجاري رقم (٢٠٦٠٢٥١٣١٦) المفتوح بتاريخ
٢٠٠٤/١٣ تدبره المذكورة لوحدها بوصفها صاحبة الحساب ، وكان
شريك برقان يتلقى أوامر التصرف على الحساب من العميلة وينجزها ، كما

الحكم رقم ٢٠١٢/٩٦ ٢٠١٥/٢٢ حصر أموال عامة المقيدة برقم ٢٠١٤/١٧١٩، ٢٠١٢/٥٤٧ جنابات المباحث والمنضم لها الجنابين رقم ٢٠١٩/١١ جنابات ٢/

هو ثابت بكشف الحساب الذي يبين حركة الحساب بين مدين ودائن على امتداد الفترة من ٢٠٠٧/١/١ حتى ٢٠١٤/١٢/٣١ ، فيما كان المتهم الثاني / سعيد إسماعيل دشتى صاحب الحساب الجارى رقم (٢٠٦٠١٢١٧٣١) المفتوح بتاريخ ٢٠٠١/١٢/٢٤ يديره المذكور بوصفه صاحب الحساب ، وكان بنك برقان يتلقى أوامر التصرف على الحساب من العميل وينجزها كما هو ثابت بكشف الحساب الذي يبين حركة الحساب بين مدين ودائن على امتداد الفترة من ٢٠٠٧/١/١ حتى ٢٠١٤/١٢/٣١ ، كما أن شركة مجموعة المرابطون الدولية للتجارة العامة والمقاولات عميل لدى البنك بموجب الحساب الجارى رقم ٣١٦٠٠١٣١٩ المفتوح بتاريخ ٢٠٠٩/٩/٢١ من فؤاد إسماعيل دشتى ، وكان كل من الأخير وسعيد إسماعيل دشتى مخولين بالتوقيع عن هذه الشركة باستماراة فتح الحساب ، وإنه يتضح من كشف الحساب للمتهم الثاني / سعيد إسماعيل دشتى أنه تلقى بتاريخ ٤/١٠/٢٠١٠ مبلغ ٣٥٠٠٠ دينار كويتى "ثلاثمائة وخمسون ألف دينار كويتى" ، فيما تلقت شركة المرابطون الدولية سالفه البيان مبلغ ١٩١٠٠ دك "سبعمائة وتسعة عشر ألف ومائة دينار كويتى" بتاريخ ٢٠١٠/٨/٢٦ فى حسابها سالف البيان وارداً إليها من حساب شركة كى جى إل للاستثمار لدى البنك الأهلي الكويتى على عميلتين الأولى بمبلغ ١٠٠٠ دك ، والثانية بمبلغ ٣٠٩١٠٠ دك ، حولت بعد ذلك شركة المرابطون هذا المبلغ (إجماليه سبعمائة وتسعة عشر ألف ومائة دينار كويتى) من حسابها المذكور إلى حساب لازاريكا ماريا رقم ٢٢١٠٢٠٠٢٥٢٣٢ لدى بيت التمويل بتاريخ ٢٠١٠/٩/١٥ ، وقدمت المستندات الدالة على ذلك وكشفوف الحسابات التي ذكرتها .

ويسؤل / سيد وليد سيد خالد عبدالرزاق - مدير المؤسسات المالية بـ HSBC - بتحقيقات النيابة العامة - شهد بأن صندوق الموارى الاستثمارى عميل لدى البنك بموجب الحسابين رقمى (٠٠١٠٤٠٠١٠٠١)، (٠٠١٠٤٠٠١٠٠١) الأول بعما



الحكم رقم ٢٠١٤/١٤٩٦ حصر أموال عامة المقيدة برقم ٢٠١٥/٢٣ جنارات المباحث والمتضمن لها الجنائيين رقمي ٢٠١٣/٥٤٧، ٢٠١٤/١٧١٩، ٢٠١٤/١١ جنارات ٢/١١

الدولار الأمريكي ، والثانية بعملة الدينار الكويتي ، فتح الحساب الأول بتاريخ ٢٠٠٧/٧/١٥ ، وفتح الحساب الثاني بتاريخ ٢٠٠٩/٥/٤ والذى فتح الحسابين المذكورين المتهمة الأولى /لازاريفا ماريا بصفتها الرئيس التنفيذي لها ووافقت بمفاد ذلك على طلب فتحهما ، كما كانت تدير الحسابين منفردة دون أن يشاركها أحد فى ذلك ، وقد تمت عمليات تحويل الأموال من الحسابين بموجب أوامر تحويل صادرة من المتهمة الأولى سالفة الذكر ، اشتملت الأوامر على توقيعها وملبغ التحويل ورقم واسم الحساب المسفيد ، ويدلل على ذلك كشف الحساب ، فإنه تبين له من الكشف الخاص بالحساب بعملة الدولار الأمريكي أن الحساب المشار إليه ابتدأ بملبغ ٣٥٩٥٩٨٠ دولار أمريكي "ثلاثة ملايين وخمس مائة وتسعة وخمسون ألف وتسعمائة وثمانون دولار" بتاريخ ٢٠٠٧/٧/١٥ ، ثم توالىت عمليات الخصم والإيداع فى الحساب المذكور حتى إعلانه بتاريخ ٢٠١٣/٣/١٢ برصيد ٦٥٢٣ دولار أمريكي "ثلاثة وعشرون دولار وخمسة وستون سنت" ، أما الحساب الآخر بالدينار الكويتي فقد كان رصيده وقت فتحه يبلغ ١٠٠٠٠ دك "عشرة آلاف دينار كويتي" ثم توالىت عليه عمليات الإيداع والخصم حتى أغلق بتاريخ ٢٠١٣/٣/١٢ برصيد صفر دينار ، وقدم صوراً من كشف الحسابات المار بيانها طويت على أوامر التحويل وبياناتها المختلفة ، وكذا طلبات فتح الحسابين .

ويسؤل / لطيفة داود بوجمي - محامية قلم البنك الأهلي الكويتي - بتحقيقات النيابة العامة - شهدت بأن عدد ٢١ عملية مالية جرت على الحساب الرئيسي لشركة كى جى إل للاستثمار رقم ٠١٤٣٧٢٣٥٤٩٢٠١ لدى البنك الأهلي ، ذات صلة بصندوق المواتي الاستثماري ومن تلك العمليات القائمة بها المتهمة الأولى :- العملية المؤخرة ٢٠١٠/٨/١٥ :- عبارة عن تحويل مالى وارد من حساب صندوق المواتي الاستثماري بمبلغ ١٩١١٧٨٠٩ دينار كويتي "سبعمائة وتسعة عشر ألف ومائة وسبعة عشر دينار وثمانمائة وتسعة



الحكم رقم ٢٠١٢/١٤٦٦ حصر أموال عامة المقيدة برقم ٢٠١٥/٢٣ جنالات البليح والمعتمد لها الجتابين رقمي ٢٠١٤/١٧١٩، ٢٠١٤/١٧٦٧ جنالات ٢٠١٩/١١

فتساً " إلى حساب شركة كى جى إل للاستثمار لدى البنك الأهلى الكويتي سالف البيان ، كما أثبتت ذلك إشعار التحويل ، والعملية المؤرخة ٢٠١٠/٨/٢٦ عبارة عن تحويل مالى بمبلاع ٣٠٩١٠٠ دينار كويتى "ثلاثمائة وتسعة آلاف ومائة دينار كويتى " صادر من حساب شركة كى جى إل للاستثمار سالف البيان إلى حساب شركة المرابطون الدولية رقم ١٣١٩٠٠١٦٠٠٣١٩ لدى بنك برقان ، كما أثبتت ذلك أمر التحويل الموقع من المتهمة الأولى /لازاريفا ماريا بتاريخ ٢٠١٠/٨/٢٥ ، والعملية المؤرخة ٢٠١٠/٨/٢٦ عبارة عن تحويل مالى بمبلاع ١٠٠٠ دينار كويتى "أربعمائة وعشرة ألف دينار كويتى " صادر من حساب شركة كى جى إل للاستثمار سالف البيان لدى البنك الأهلى الكويتي إلى حساب شركة المرابطون الدولية سالف الذكر لدى بنك برقان ، كما أثبتت ذلك أمر التحويل الموقع من المتهمة الأولى لازاريفا ماريا بتاريخ ٢٠١٠/٨/٢٥ ، والعملية المؤرخة ٢٠١٠/٩/٢ عبارة عن تحويل مالى بمبلاع ١٠٠٠٠٠ دينار كويتى " مليون دينار كويتى " من حساب شركة كى جى إل للاستثمار لدى البنك الأهلى الكويتي سالف البيان إلى حساب شركة كابيتال لينك رقم ١٠٠٩٩٥٧٥٣٧٦٠٦٠٠١ لدى البنك الأهلى الكويتي بناء على كتاب صادر من المتهمة الأولى بتاريخ ٢٠١٠/٩/٢ ، والعملية المؤرخة ٢٠١٠/١٠/٤ عبارة عن تحويل مالى بمبلاع ٣٥٠٠٠ دينار كويتى من حساب شركة كى جى إل للاستثمار سالف البيان إلى حساب المتهم الثاني سعيد إسماعيل دشتي رقم ٢٠٦٠١٢١٧٣١ لدى بنك برقان كما أثبتت ذلك أمر التحويل الموقع من المتهمة الأولى /لازاريفا ماريا فى ٢٠١٠/١٠/٣ ، والعملية المؤرخة ٢٠١٠/١٠/٢٦ عبارة عن تحويل مالى بمبلاع ٢٠٠٠ دينار كويتى من حساب شركة كى جى إل للاستثمار سالف البيان إلى حساب شركة رابطة الكويت والخارج للنقل رقم ٢٠٠١٥٠٢٠٠١٠٠١٠٠١ لدى بنك HSBC" ، كما أثبتت ذلك أمر التحويل الموقع من المتهمة الأولى /لازاريفا ماريا بتاريخ



٢٠١٠/٢٥، وأضافت بأن رصيد شركة كى جى إل للاستثمار فى ٢٠١٤/١٢/٣١ فى هذا الحساب رقم ٦٠٣٧٢٣٥٤٩٢٠١، مبلغ ٦٠٣٧٢٣٥٤٩٠٠١ دينار كويتى، وفى الحساب المترعرع عن رقم ٦٠٣٧٢٣٥٤٩٠٠١، مبلغ ٦٠٣٧٢٣٥٤٩٠٠٢، وفى الحساب الثاني المترعرع عن رقم ٦٠٣٧٢٣٥٤٩٠٠٢، مبلغ ٦٤١٣٥٢١ دولار أمريكي.

ويسؤل / أحمد عبدالمحسن أحمد القطييفى - محامى قلم بيت التمويل الكويتى - بتحقيقات النيابة العامة - شهد بأن المتهمة الأولى لازاريفا مارياعميلة لدى بيت التمويل بالحساب الجارى رقم ٢٢١٠٢٠٠٢٥٢٣٢ وحساب التوفير الممتاز رقم ٢٢١٠١٠٠١٣٤٢٧ بعملة الدينار الكويتى لكلاهما ، وكصاحبة الحسابين والمخولة بالتوقيع عنهم ، وإنه فتح الحساب الأول بتاريخ ٢٠١٠/١١/٢٥ من العمارة المذكورة بموجب شهادة صادرة من شركة كى جى إل للاستثمار أنها نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب تقاضى راتباً شهرياً قدره ٨٥٠ دينار كويتى دون أن يتوافر فى التعريف مصادر أخرى لدخلها وأظهر الكشف الخاص بالحساب المذكور عن الفترة من بداية ٢٠٠٧ حتى ٢٠١٤/١٢/٣١ أن أول عملية تمت عليه بتاريخ ٢٠١٠/١١/٢٥ وهى عبارة عن تحويلين داخليين واردين إليها من حسابها الآخر لدى بيت التمويل رقم ٢٢١٠٢٠٠٢٥٢٣٢ الأول بمبلغ ١١٣٩٤ دينار كويتى ، والثانى بمبلغ ١١٣٩٤ دينار كويتى ثم توالىت عمليات الخصم والإيداع على الحساب حتى كانت آخر عملية بتاريخ ٢٠١٣/٥/٢٢ بمبلغ ٥٨٢٥ دينار كويتى وأن جميع العمليات تمتا بمعرفة المتهمة الأولى ، كما ورد إلى حساب العمالة رقم ١٢٢١٠٢٠٠٢٥٢٣٢ بتاريخ ٢٠١٠/٩/١٥ بمبلغ ٧١٩٠٠ دينار كويتى من حساب مجموعة العارضون الدولية للتجارة العامة والمقاولات رقم ٣٦٠٠١٣١٩



بيان برقةان، وقدم كشفى حساب للمتهمة ومستندات التعریف بها المفتوحة لدى البنك.

وبتاريخ ٢٠١٧/٤/٢٦ أمرت النيابة بضم القضية الراهنة رقم ٢٠١٤/١٧١٩ حصر أموال عامة للقضية الراهنة رقم ٢٠١٢/١٤٩٦ حصر أموال عامة ليصدر فيهما قراراً واحداً.

وإذ أطلعت المحكمة على المستندات المرفقة بملف الدعوى وهي :-

- تقرير ديوان المحاسبة الخاص باللاحظات التي شابت مساهمة مؤسسة الموانئ الكويتية في عقد اكتتاب والمشاركة في صندوق الموانئ الاستثماري.

- تقرير ديوان المحاسبة الخاص بمساهمة مؤسسة الموانئ الكويتية في صندوق الموانئ الاستثماري بناء على طلب لجنة الميزانيات والحساب الخاتمي لإجراء الفحص الدفتري والمستند للاستثمار مؤسسة الموانئ الكويتية في صندوق الموانئ الاستثماري وذلك بناء على تكاليف مجلس الأمة.

- تقرير ديوان المحاسبة بشأن التجاوزات والمخالفات المالية التي أسرف عنها الفحص الدفتري لصندوق الموانئ الاستثماري بشأن مساهمة مؤسسة الموانئ الكويتية في صندوق الموانئ المؤرخ ٢٠١٥/١١/١٠ بناء على طلب النيابة العامة.

- تقرير ديوان المحاسبة عن التجاوزات والمخالفات المالية التي شابت استثمار المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في صندوق الموانئ الاستثماري المؤرخ ٢٠١٧/٢/١٥ بناء على طلب النيابة العامة.

- مرفقات تقريري ديوان المحاسبة بشأن التجاوزات والمخالفات المالية التي أسرف عنها الفحص الدفتري لصندوق الموانئ الاستثماري بناء على طلب النيابة العامة.

صورة قرار محافظ البنك المركزي رقم ٢٠٠٧/٩٩/١ المؤرخ ٢٠١٣/١١/٢ من أن شركة كى جى إل للاستثمار شركة مساهمة كويتية مقفلة تأسيسها ٢٠٠٦/١١/٦ برأس مال مصري ملايين



فيها والمتهم الثاني / سعيد إسماعيل دشتي عضو في مجلس إدارتها .
٥٠٠٠٠٠ ادينار كويتى وبيان المتهمة لازاريفا ماريا العضو المنتدب

- صورة طلب التأشير فى سجل صناديق الاستثمار الصادر عن إدارة الشركات المساهمة بوزارة التجارة والصناعة والمتضمن أن شركة كى جى ال للاستثمار مدير التسويق لصندوق المواتى الاستثمارى .

صورة رخصة التسويق الخاصة رقم ٢٠٠٧/٢٤ الصادرة فى ٢٠٠٧/٥/٢٢ أن أغراض صندوق الموانئ الاستثمارى هى تحقيق معدل عائد داخلى بنسبة ٣٠٪ مسـتهدـف عـلـى إجمـالـى اسـتـثـمارـات الصـندـوق عن طـرـيق تـقـديـم الفـرـصـة لـلـمـسـتـثـمـرـين لـلـاـتـتـابـ فى تـموـيـد الأـعـمـال ذات العـلـاقـة بـالـمـيـنـاء وـالـاسـتـثـمارـات الأـخـرى التـى تـتـيح الفـرـصـة لـلـاسـتـثـمارـ فـيـها وـالـتـى تـكـون لـهـا عـلـاقـة بـاسـتـثـمارـات الصـندـوق وـأن شـرـكـة كـى جـى إـلـى لـلـاسـتـثـمارـ مـنـ أـشـأـتـ الصـندـوق وـأن شـرـكـة كـى جـى إـلـى كـاـيـمـنـ لـلـاسـتـثـمارـ المـحـدـودـ مدـيرـ الصـندـوق وـأنـ أمـينـ اـسـتـثـمارـهـوـ بنـكـ HSBCـ الشـرقـ الـأـوـسـطـ المـحـدـودـ .

- صورة ضوئية من شهادة وزارة التجارة والصناعة مؤرخة ٢٠١٣/٤/٨ تفيد بأن يعقوب الوزان رئيس مجلس إدارة شركة كى جى اللاتشم ، وأن المتهمة/ لازاريفا ماريا نائب الرئيس والعضو المنتدب للشركة المذكورة .

- صورة كتاب الأمين العام لمجلس الوزراء رقم ٣١١/٢٠/١٠ المؤرخ ٢٠١٠/٦/٢٩ والذي يتصل بموضوع مشاركة مؤسسة الموانئ الكويتية في صندوق الموانئ الاستثماري الذي أنشأته شركة كويتية آل للاستثمار ، وجاء فيه أن سعيد إسماعيل دشتي من شركة كويتية آل للاستثمار كتب لدبيان سمو رئيس مجلس الوزراء في ٣/٧/٢٠١٠ بطلب إبداء الرأي في شأن الموافقة على مشاركة مؤسسة الموانئ الكويتية في صندوق الموانئ الاستثماري الذي أنشأته الشركة المذكورة .

صورة كتاب مدير عام مؤسسة الموانئ رئيس إدارة الفتوى والتشريع بشأن طلب رأى الفتوى والتشريع حول مدى إمكانية قيام المؤسسة

بالاستثمار فى صندوق الموانئ الاستثماري وإرسالها صورة مشروع العقد لإدارة الفتوى للتشريع حتى يتسنى اتخاذ ما يلزم لاتمام التعاقد.

- صورة كتاب مؤسسة الموانئ المرسل لوكيل ديوان المحاسبة بطلب رأى ديوان المحاسبة حول مدى إمكانية قيام المؤسسة بالاستثمار في صندوق الموانئ الاستثماري .

- صورة كتاب ديوان المحاسبة المرسل لمدير عام مؤسسة الموانئ الكويتية والمؤرخ ٢٠١٠/٧/١ والمتضمن بأن طلب إيداع الرأى يخرج عن نطاق الاختصاصات المخولة لديوان المحاسبة المنصوص عليها فى قانون إنشائه رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٤ وتعديلاته وأن الديوان سوف يقوم بدوره الرقابى اللاحق على ما ينفذ .

- صورة كتاب إدارة الفتوى والتشريع لمدير عام مؤسسة المواتئ الكويتية بجواز اكتتاب مؤسسة المواتئ الكويتية في صندوق المواتئ الاستثماري الذي أنشأته شركة كي جي إل للاستثمار.

صورة كتاب مدير عام المؤسسة لرئيس إدارة الفتوى والتشريع والمؤرخ ٢٠١٠/٦/١٦ والمتضمن أن مؤسسة الموانئ أرسلت صورة من مشروع عقد مشاركة مؤسسة الموانئ الكويتية في صندوق الموانئ الاستثماري الذي أنشأته شركة كي جي إل للاستثمار لإدارة الفتوى والتشريع وذلك لمراجعته من الناحية القانونية حتى يتسنى استكمال ما يلزم من إجراءات لاتمام التعاقد بناء عليه وفقاً للقانون.

- صورة كتاب إدارة الفتوى والتشريع المرسل لمدير عام المؤسسة
والموئخ ٢٠١٠/٦/٢١ بشأن إبداء بعض الملاحظات على مشروع
العقد المرسل لها .

صورة كتاب مدير عام مؤسسة الموانئ المرسل لرئيس إدارة الفتوى والتشريع والمؤرخ ٢٠١٠/٢٢ بشأن طلب المؤسسة من إدارة الفتوى والتشريع إعادة النظر في الملاحظات المشار إليها.

صورة كتاب إدارة الفتوى والتشريع المرسل لمدير عام المؤسسة
والموافق ٢٠١٠/٦/٢٤ والمتضمن أن إدارة الفتوى والتشريع أفادت

مؤسسة الموانئ بأنها إذا رأت المؤسسة عدم الأخذ ببعض الملاحظات التي أبدتها هذه الإدارة فى كتابها السابق فإن هذا يدخل فى نطاق سلطتها التقديرية وفى حدود مسؤولياتها عن إدارة مرفق الموانئ والإشراف عليه ولاعتبارات التى تقدرها حسب طبيعة التعاقد .

- صورة عقد الاكتتاب ومشاركة مؤسسة الموانئ الكويتية في الصندوق
الموانئ الاستثماري المؤرخ ٢٠١٠/٧/١٤ ونص في تمهيده أن
الصندوق المشار إليه يهدف إلى تحقيق معدل عائد داخلي بنسبة
٤٠٪ على إجمالي استثمارات الصندوق ونصت المادة الثانية منه على
مشاركة المؤسسة في وحدات الصندوق بـ٥٥ مليون دولار أمريكي
ونصت المادة الثانية عشرة منه على أن يخضع العقد لـ٢٠ قوانين الكويتية
وأن تخليص المحاكم الكويتية بنظر المنازعات التي تثور بصفد تنفيذ
بنوده ومثل مؤسسة الموانئ الكويتية في التوقيع عنه نائب رئيس
مجلس إدارتها المتهم الثالث/ محمد عبدالمحسن محمد العصفور .

- صورة ملحق العقد المؤرخ ٢٠١٣/٤/٩ بشأن زيادة حصة مؤسسة المواتي في رأس مال الصندوق بمبلغ ٣٥ مليون دولار أمريكي المبرم بين مؤسسة المواتي الكويتية ويمثلها وزير المواصلات رئيس مجلس إدارة المؤسسة سالم مثيب الأذينة ، وبين شركة كي جي إل للاستثمار ويمثلها يعقوب عبدالله الوزان بصفته رئيس مجلس الإدارة .

صورة كتاب تحويل مبلغ مساعدة مؤسسة الموانئ الكويتية في صندوق الموانئ الاستثماري المؤرخ ٢٠١٠/٧/١٥ والموقعة من نائب رئيس مجلس الإدارة المتهم الثالث/ محمد عبد المحسن محمد العصفور.

صورة عقد تأسيس شركة كى جى إل للاستثمار المؤرخ ٢٠٠٦/١١/٩ والمتضمن أن المتهم الثالث / محمد عبدالمحسن محمد العصفور طرف مؤسس فى الشركة المذكورة (الطرف ٦٤١) يملك فيها عبده ٣٠ ألف سهم بقيمة ٣٠٠٠ دينار كويتى وأن المتهم الثانى / سعيد اسماعيل دشتي، وكيلًا عن كل الشركاء .

إسماعيل مشتى وكيلًا عن كل الشركاء .



الحكم رقم ٢٠١٢/٤٩٦ حصر أموال عامة المقيدة برقم ٢٠١٥/٢٣ جنالات المباحث والمتضم لها الجنيات رقم ٢٠١٤/١٧١٩، ٢٠١٣/٥٤٧ جنالات ١١/١١ ٢٠١٩/١١ جنالات ٢/٢

- صورة عقود تأسيس شركات الوطنية للتنظيم وصばن للمقاولات الزراعية والثابت بها أن المتهم الثالث / محمد عبدالمحسن محمد العصفور طرف شريك فيها مع المتهم الثاني / سعيد إسماعيل دشتى .

- الصور الضوئية للشيكات رقم ٢١٤٤٥٤ بتاريخ ٢٠١١/١٠/٢٥ بمبلغ ٥٠٠٠ دينار كويتى ، ورقم ٢١٤٤٥٩ بتاريخ ٢٠١١/١١/١ بمبلغ ١٠٠٠ دينار كويتى ، ورقم ٢١٤٤٦٥ بتاريخ ٢٠١٢/٤/٩ بمبلغ ١٠٠٠ دينار كويتى ، ورقم ٢١٤٤٦٩ بتاريخ ٢٠١٢/٤/١١ بمبلغ ١٨٠٠ دينار كويتى المسحوبة على حساب صندوق الموانئ الاستثمارى رقم ١٠٠٤٠٠١٠٠١ لدى بنك HSBC الكويتى ، والشيكات رقم ٦ بتاريخ ٢٠١٣/٦/٢٤ بمبلغ ٥٠٠٠ دينار كويتى ، ورقم ٩ بتاريخ ٢٠١٣/٦/٢٦ بمبلغ ١٨٠٠ دينار كويتى ، ورقم ١٩ بتاريخ ٢٠١٤/٢/١٣ بمبلغ ١٨٠٠ دينار كويتى ، ورقم ٢٢ بتاريخ ٢٠١٤/٢/٢٣ بمبلغ ٥٠٠٠ دينار كويتى ، ورقم ٣٥ بتاريخ ٢٠١٤/١٢/١٥ بمبلغ ١٨٠٠ دينار كويتى المسحوبة على حساب صندوق الموانئ الكويتى رقم ٤٩٣٢٨٣٠٠٢ لدى البنك الأهلى الكويتى ، الصادرة من المتهمة الأولى .

- الصورة الضوئية من الشيكات رقم ٢١٤٤٥٣ بمبلغ ٩٠٠٠ دينار كويتى ، ورقم ٢١٤٤٥٨ بمبلغ ١٠٠٠ دينار كويتى ، ورقم ٤٢١٤٤٦٤ بمبلغ ٧٠٠٠ دينار كويتى ، ورقم ٢١٤٤٦٨ بمبلغ ١٨٠٠ دينار كويتى (المسحوبة من حساب صندوق الموانئ الاستثمارى رقم ١٠٠٤٠٠١٦٠ لدى بنك HSBC) ، والصور الضوئية من الشيكات رقم ٣ بمبلغ ١٨٠٠ دينار كويتى ، ورقم ٥ بمبلغ ٧٠٠ دينار كويتى ، ورقم ١٨ بمبلغ ١٨٠٠ دينار كويتى ، ورقم ٢٠ بمبلغ ٧٠٠ دينار كويتى الصادرة من المتهمة الأولى مدير صندوق الموانئ الاستثمارى والمفوضة بالتوقيع على حسابات الصندوق للمتهم

الثالثى / سعيد إسماعيل دشتى .



- كشف الحساب وصور أوامر التحويل الخاصة بحسابات صندوق المواتي الاستثماري لدى بنك HSBC المرفقة بتقرير عضو ديوان المحاسبة والثابت بها تحويل المتهمة الأولى مدير صندوق المواتي الاستثماري والمفوضة بالتوقيع على حسابات الصندوق أموال الصندوق من تلك الحسابات إلى حسابات شركة كي جي إل للاستثمار " مدير الصندوق وشركات تابعة لها .

- صور أوامر التحويل المرفقة بتقرير عضو ديوان المحاسبة والمتضمنة تحويل المتهمة الأولى مدير صندوق المواتئ الاستثماري والمفوضة بالتوقيع على حسابات الصندوق أموال من حسابي صندوق المواتئ الاستثماري لدى البنك الأهلي الكويتي إلى حساب استثمار شركة أم بي سي جامو MPC-GMO بعد انتهاء استثمار الصندوق في الشركة سالفة البيان من الحساب رقم ١٠٠٢٤٩٣٢٨٣٠٠١، يأجمالي مبلغ ٤١٣٧٤٠٤ دولار أمريكي، ومن الحساب رقم ١٠٠٢٤٩٣٢٨٣٠٠١ لدى البنك الأهلي الكويتي مبلغ ٦٨٠٩٤٠٣ دينار كويتي.

صورة نموذج فتح حساب شركة كى جى إل للاستثمار لدى البنك
الأهلى الكويتي ثابت به أن الحساب الرئيسى
رقم ٦٠٣٧٢٣٥٤٩٢٠١
رقم ٦٠٣٧٢٣٥٤٩٠٠١ و ٦٠٣٧٢٣٥٤٩٠٠٢
بيانات المخولين
بالتواقيع على هذه الحسابات وأن الحساب الرئيسى رقم
٦٠٣٧٢٣٥٤٩١٠١ فتح بتاريخ ٢٠٠٧/٢/٢٠ عبر / يعقوب
عبد الله الوزان الرئيسى (رئيس مجلس إدارة شركة كى جى إل
لاستثمار) وأن سالف الذكر مخول بالتواقيع عن حساب الشركة المشار

الحكم رقم ٢٠١٢/١٤٦٦ حصر أمرال عالمة المقيدة برقم ٢٠١٥/٢٣ جنالات المباحث والمنضم لها الجنالات رقم ٢٠١٣/٥٤٧، ٢٠١٣/١٧١٩، ٢٠١٤/١٧١٩ جنالات ٢٠١٩/١١ جنالات ٢/

إليه وأن المتهمة الأولى / لازاريفا ماريا مخول بالتوقيع عن حساب الشركة المشار إليه بموجب تفويض من /يعقوب الوزان رئيس مجلس إدارة الشركة .

- كشف حسابات شركة كى جى إل للاستثمار لدى البنك الأهلي ثابت بتنوع العمليات التي تمت على الحساب بين تحويلات مالية وخصم شيكات وإيداع وسحب نقدي ، وأن هناك عدد من العمليات جرت على حساب شركة كى جى إل للاستثمار رقم ٢٠١٠٣٧٢٣٥٤٩٢٠١ لدى البنك الأهلي الكويتي ، ذات صلة بصندوق المواتئ الاستثماري ومن تلك العمليات تحويل مالي بتاريخ ٢٠١٠/١٠/٢٦ بمبلغ ٢٠٠٠٠ دينار كويتي من حساب شركة كى جى إل للاستثمار سالف البيان إلى حساب شركة رابطة الكويت والخليج للنقل رقم ٢٠٠١٠١٥٠٢٠٠١ لدى بنك HSBC ، وتحويل مالي بتاريخ ٤/١٠/٢٠١٠ بمبلغ ٣٥٠٠٠ دينار كويتي من حساب شركة كى جى إل للاستثمار سالف البيان إلى حساب المتهم الثاني / سعيد إسماعيل دشتي رقم ٢٠٠١٢١٧٣١ لدى بنك برقان ، وتحويل مالي بتاريخ ١٥/٨/٢٠١٠ من حساب صندوق المواتئ الاستثماري بمبلغ ٨٠٩٠٩ دينار كويتي "سبعين وتسعة عشر ألف ومائة وسبعة عشر دينار وثمانمائة وتسعة فسات" إلى حساب شركة كى جى إل للاستثمار لدى البنك الأهلي الكويتي سالف البيان ، وتحويل مالي بتاريخ ٢٥/٨/٢٠١٠ بمبلغ ٩١٠٠ دينار كويتي "ثلاثمائة وتسعة آلاف ومائة دينار" صادر من حساب شركة المرابطون الدولية رقم ٢٠٠١٣١٩ لدى بنك برقان ، وتحويل مالي بتاريخ ٢٥/٨/٢٠١٠ بمبلغ ١٠٠٠٤ دينار كويتي "أربعمائة وعشرة آلاف دينار كويتي" صادر من حساب شركة كى جى إل للاستثمار سالف البيان لدى البنك الأهلي الكويتي إلى حساب شركة المرابطون الدولية رقم ٢٠٠١٣١٩ لدى بنك برقان ، وتحويل مالي بتاريخ ٢/٩/٢٠١٠ بمبلغ ١٠٠٠ دينار كويتي "مليون دينار كويتي" من حساب شركة



الحكم رقم ٢٠١٢/١٤٩٦ حصر أموال عامة المقيدة برقم ٢٠١٥/٢٣ جنالات المباحث والمتضمن لها الجنيهين رقمي ٢٠١٤/١٧١٩، ٢٠١٣/٥٤٧ جنالات ١١/١١ جنالات ٣

كى جى إل للاستثمار لدى البنك الأهلي الكويتي سالف البيان إلى حساب شركة كابيتال لينك رقم ٠٦٠٣٧٥٥٩٩١٠٠١ لدى البنك الأهلي الكويتي .

- صورة أمر التحويل المالي بتاريخ ٢٠١٠/١٠/٢٦ بمبلغ ٢٠٠٠٠ دينار كويتي من حساب شركة كى جى إل للاستثمار رقم ٠٦٠٣٧٢٣٥٤٩٢٠١ لدى البنك الأهلي الكويتي إلى حساب شركة رابطة الكويت والخارج للنقل رقم ٠٠١٠١٥٠٢٠٠١ لدى بنك "HSBC" .

- صورة أمر التحويل المالي بتاريخ ٢٠١٠/٤/٢٦ بمبلغ ٣٥٠٠٠ دينار كويتي من حساب شركة كى جى إل للاستثمار رقم ٠٦٠٣٧٢٣٥٤٩٢٠١ لدى البنك الأهلي الكويتي إلى حساب المتهم الثاني سعيد إساعيل دشتى رقم ٢٠٦٠١٢١٧٣١ لدى بنك برقان .

- صورة إشعار التحويل المالي بتاريخ ٢٠١٠/٨/١٥ الوارد من حساب صندوق الموارئ الاستثماري بمبلغ ٨٠٩ و١١٧ دينار كويتي " سبعمائة وتسعين ألف ومائة وسبعة عشر دينار وثمانمائة وتسعين فلسًا " إلى حساب شركة كى جى إل للاستثمار لدى البنك الأهلي الكويتي سالف البيان .

- صورة أمر التحويل المالي بتاريخ ٢٠١٠/٨/٢٥ بمبلغ ٣٠٩١٠٠ دينار كويتي " ثلاثة وأربعين ألف ومائة دينار " الصادر من حساب شركة كى جى إل للاستثمار سالف البيان إلى حساب شركة المرابطون الدولية رقم ٠٦٠٠١٣١٩ لدى بنك برقان ، والموقع من المتهمة الأولى / لازاريفا ماريا .

- صورة أمر التحويل المالي بتاريخ ٢٠١٠/٨/٢٥ بمبلغ ١٠٠٤ دينار كويتي " أربعين ألف وعشرون ألف دينار كويتي " الصادر من حساب شركة كى جى إل للاستثمار سالف البيان لدى البنك الأهلي الكويتي إلى حساب شركة المرابطون الدولية سالف الذكر لدى بنك برقان والموقع من المتهمة الأولى لازاريفا ماريا .



الحكم رقم ٢٠١٢/١٤٩٦ حصر أموال عامة المقيدة برقم ٢٠١٥/٢٣ جنالات المباحث والمنتمي لها الجنالات رقمي ٢٠١٤/١٧١٩، ٢٠١٣/٥٤٧ جنالات ١١/١١ جنالات ٢٠١٩/١١

- صورة أمر التحويل المالي بتاريخ ٢٠١٠/٩/٢ بمبلغ ١٠٠٠٠ دينار كويتي "مليون دينار كويتي" من حساب شركة كى جى إل للاستثمار لدى البنك الأهلي الكويتي سالف البيان إلى حساب شركة كابيتال لينك رقم ٦٠٣٧٥٥٩٩١٠٠١ لدى البنك الأهلي الكويتي الصادر من المتهمة الأولى .

- كشف حساب المتهم الثاني / سعيد إسماعيل دشتى لدى بنك برقان للحساب الجارى رقم ٢٠٦٠١٢١٧٣١ وثبت به أنه تلقى بتاريخ ٤/١٠/٢٠١٠ مبلغ ٣٥٠٠٠ دينار كويتي "ثلاثمائة وخمسون ألف دينار كويتي" ، وارداً إليه من حساب شركة كى جى إل للاستثمار لدى البنك الأهلي الكويتي .

- كشف حساب شركة المرابطون الدولية والثابت به أنه ورد إليها مبلغ ٧٧١٩١٠ دك "سبعمائة وتسعة عشر ألف ومائة دينار كويتي" بتاريخ ٢٠١٠/٨/٢٦ فى حسابها رقم ٣١٦٠٠١٣١٩ من حساب شركة كى جى إل للاستثمار لدى البنك الأهلي الكويتي على عمليتين الأولى بمبلغ ١٠٠٠ دك ، والثانية بمبلغ ٩١٠٠ دك ، حولت بعد ذلك بتاريخ ١٥/٩/٢٠١٠ شركة المرابطون هذا المبلغ (إجمالي سبعمائة وتسعة عشر ألف ومائة دينار كويتي) من حسابها سالف الذكر إلى حساب لازليفا ماريا رقم ٢٢١٠٢٠٠٢٥٢٣٢ لدى بيت التمويل .

- بيان بعمليات التحويل صادر من بنك برقان ثابت به أنه ورد لشركة المرابطون الدولية مبلغ ٧٧١٩١٠ دك "سبعمائة وتسعة عشر ألف ومائة دينار كويتي" بتاريخ ٢٠١٠/٨/٢٦ فى حسابها رقم ٣١٦٠٠١٣١٩ من حساب شركة كى جى إل للاستثمار لدى البنك الأهلي الكويتي على عمليتين الأولى بمبلغ ١٠٠٠ دك ، والثانية بمبلغ ٩١٠٠ دك ، حولت بعد ذلك بتاريخ ١٥/٩/٢٠١٠ شركة المرابطون هذا المبلغ (إجمالي سبعمائة وتسعة عشر ألف ومائة دينار كويتي) من حسابها سالف الذكر إلى حساب لازليفا ماريا رقم ٢٢١٠٢٠٠٢٥٢٣٢ لدى بيت التمويل .



- صورة طلب فتح صندوق الموارد المالية للحساب رقم ١١٦٠ (٠٠١٠٤٠١٠١)، (٠٠١٠٤٠١١٦٠) الأول بعملة الدولار الأمريكي ، والثانية بعملة الدينار الكويتي لدى بنك HSBC ثابت بهما أن الحساب الأول فتح بتاريخ ٢٠٠٧/٧/١٥ ، وفتح الحساب الثاني بتاريخ ٢٠٠٩/٤/٥ والذي فتح الحسابين المذكورين المتهمة الأولى /لازاريفا ماريا بصفتها الرئيس التنفيذي لها ، وأنها مدير الحسابين .

- كشوف حسابي صندوق الموارد الاستثماري لدى بنك HSBC للحساب رقم ١١٦٠ (٠٠١٠٤٠١٠١)، (٠٠١٠٤٠١١٦٠) الأول بعملة الدولار الأمريكي ، والثانية بعملة الدينار الكويتي ثابت بها أوامر تحويل الصادرة من المتهمة الأولى ، ومبلغ التحويل ورقم واسم حساب المسفيدي .

- صورة طلب فتح المتهمة الأولى /لازاريفا ماريا للحساب الجاري رقم ٢٢١٠١٠٠١٣٤٢٧ وحساب التوفير رقم ٢٢١٠٢٠٠٢٥٢٣٢ بعملة الدينار الكويتي لدى بيت التمويل الكويتي والمذكور بالتوقيع عنهم المتهمة الأولى .

- كشوف حسابي المتهمة الأولى /لازاريفا ماريا الكويتي لدى بيت التمويل الكويتي للحساب الجاري رقم ٢٢١٠١٠٠١٣٤٢٧ وحساب التوفير رقم ٢٢١٠٢٠٠٢٥٢٣٢ ثابت بهما العمليات التي تمت على هذين الحسابين وأنه ورد لحسابها رقم ٢٢١٠٢٠٠٢٥٢٣٢ بتاريخ ٢٠١٠/٩/١٥ مبلغ ٧١٩٠٠ د.ك "سبعمائة وتسعة عشر ألف دينار كويتي من حساب شركة المرابطون الدولية رقم ٣١٦٠٠١٣١٩ لدى بنك برقان .

- ترجمة باللغة العربية لصورة الكتاب المرسل من المتهم الثاني / سعيد إسماعيل دشتى (بصفته مدير شركة Clark Gateway Investment Group, Global Gateway Development Corporation) شرکة AL DIYAR LEGAL TRANSLATION

الحكم رقم ٢٠١٢/١٤٩٦ حصر أموال عامة المقيدة برقم ٢٠١٥/٢٣ جنالات المباحث والمتضمن لها الجنالين رقمي ٢٠١٣/٥٤٧، ٢٠١٤/١٧١٩، ٢٠١٤/١٧١٩ جلسة ١١/١١ جنالات ٢٧

والمتضمن أنه في تاريخ ١٤/٤/٢٠١٤ قامت شركة Clark Global Gateway Investment Group القائمة في شركة Global Gateway Development Corporation.

- صور للمكاتب المتبادلة بين شركة كى جى إل للاستثمار والشركة الموحدة للنقل والبنك الأردني الكويتي من قيام شركة كى جى إل بتقديم كفالة بنكية للشركة الموحدة بمبلغ ٩٠٠٠٠٠ دولار أمريكي .

- صورة اتفاقية تقديم الكفالة البنكية المشار إليها أعلاه المبرمة في ٢٧/٦/٢٠٠٩ بين صندوق الموانئ الاستثماري والشركة الموحدة للنقل والثابت بها أن المتهم الثاني / سعيد إسماعيل دشتي مثل الشركة الموحدة في التوقيع على هذه الاتفاقية .

- الصورة الضوئية من عقد تأسيس شركة المرابطون الدولية المؤرخ ٢٨/١/٢٠٠٧ والمتضمن أن المتهم الثاني / سعيد إسماعيل دشتي يملك عدد ٧٥ لاحقة من إجمالي ١٠٠ احصة .

- صورة عقد تأسيس شركة كى جى إل للموانئ والتخزين والنقل المؤرخ ٢٤/٧/٢٠٠٤ ثابت به أن المتهم الثاني / سعيد إسماعيل دشتي عضو مؤسس في هذه الشركة بصفته ممثلاً لشركة رابطة الكويت والخارج للنقل المؤسسة ١٩٨٣/٥/١ .

- كتاب مدير عام مؤسسة الموانئ الكويتية المؤرخ ٢٠١٥/١٢/٢ والمتضمن أن البيان الختامي لمؤسسة الموانئ الكويتية لسنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٤ الخاص باستثمار المؤسسة في صندوق الموانئ الكويتية تم تصديقه إلى عدم تسجيل أي مبالغ إضافية أو أرباح خاصة بصندوق الموانئ الاستثماري في دفاتر المؤسسة .

- بلاغ وزير المواصلات المؤرخ ٤/١١/٢٠١٣ والمتضمن بياناً حول المسادة السابعة من عقد مشاركة مؤسسة الموانئ الكويتية في صندوق الموانئ الاستثماري بما نصت عليه من التزام طرف العقد بنشرة الاكتتاب ووثائقها باعتبارها جزء لا يتجزأ من العقد والتي جاء فيها أي



الحكم رقم ٢٠٢١٤٩٦ حصر أموال عامة المقيدة برقم ٢٠١٥/٢٣ جنابات المباحث والمتضمن لها الجنابتين رقمي ٢٠١٤/١٧١٩، ٢٠١٣/٥٤٧ جلسات ٢٠١٩/١١ / ١١ جنابات ٢/

نشرة الاكتتاب أن متوسط العائد على استثمارات الصندوق يبلغ نسبة ٣٠٪ بيد أنه تمت مخالفة هذه المادة وتخفيض ذلك العائد إلى نسبة ٢٠٪ في عقد الاكتتاب ، وأن ثمة علاقة تضارب مصالح بين نائب رئيس مجلس إدارة مؤسسة الموانئ الكويتية المتهم الثالث / محمد عبدالمحسن محمد العصفور ، وشركة كي جي إل للاستثمار .

- بيان بالمساهمين في صندوق الموانئ الاستثماري وحصصهم في رأس ماله الأعلى : - مؤسسة الموانئ الكويتية مبلغ ٨٥،٠٠٠،٠٠ دولار أمريكي ، والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية مبلغ ٤٠،٠٠٠،٠٠ دولار أمريكي ، والهيئة العامة للتعاقيد والتأمينات الاجتماعية (قطر) مبلغ ٩٩٧٨٠ دولار أمريكي ، شركة بيهاتي للاستثمار مبلغ ١٣٣،٠٠٠ دولار أمريكي ، مؤسسة الخايج للاستثمار مبلغ ٢٠،٠٠٠،٠٠ دولار أمريكي ، بيع وببهاتي مبلغ ٢٩٩٧٦٠ دولار أمريكي ، الشركة الأهلية القابضة مبلغ ٣٠،٩٠٠،٠٠ دولار أمريكي ، شركة إعادة التأمين الكويتية مبلغ ٢٠،٤٠٠،٠٠ دولار أمريكي ، الشركة الأهلية للتأمين مبلغ ٣٠،٦٠٠،٠٠ دولار أمريكي ، محمد على النقبي مبلغ ٣٠،٠٠٠،٠٠ دولار أمريكي ، حجم مساهمي مؤسسة الموانئ والتأمينات الاجتماعية الكويتية في صندوق الموانئ مبلغ ٢٥٤،٠٠٠،٠٠ دولار أمريكي (نسبة الأموال العامة ٢٢٪ و٧٤٪) ، وذلك بما ورد بتقرير ديوان المحاسبة .

- كتاب المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ثابت به أنه تم تحويل مبلغ ٤٥٥٤٦٨٤٧ دولار أمريكي بتاريخ ٢٠١٦/١٠/١٧ إلى حساب المؤسسة (الأهلي المتعدد لندن) من حساب شركة كلارك جيتواي أنفستمنت جروب إل بى نتيجة التخارج من أحد الأصول ، كما تم تحويل مبلغ ١٣٨١٢٠١٧٩٢٠ دولار أمريكي بتاريخ ٢٠١٩/٢/٥ إلى حساب المؤسسة (الأهلي المتعدد لندن) من حساب شركة بورت لينك جى بى بنك نور نتيجة التخارج من أحد أصول الصندوق علماً بأن



الحكم رقم ٢٠١٢/١٤٩٦ حصر أموال عامة المقيدة برقم ٢٠١٥/٢٢ جنحات المباحث والمتضمن لها الجنحاتين رقمي ٢٠١٤/١٧١٩، ٢٠١٣/٥٤٧ جنحة ٢٠١٩/١١ جنحات ٢/

حصة المؤسسة من هذا التخargo كما هو مبين من رسالة مدير الصندوق المؤرخة ٢٠١٧/١١/٢١ تبلغ ٢٠٦٩٣ و٥٩٧ دولار أمريكي ومن ثم فإن المبلغ الباقي والمستحق للمؤسسة ٥٥٥٥ و٥١٩ و٣١٩ دولار أمريكي وقد خاطبت المؤسسة مدير صندوق الموارد بكتابها رقم م ع ت أ / ٤٩٥٠٦٦٣٠٤ م المؤرخ ٢٠١٨/١٢/٢ بأنها سوف تفرض غرامة تأخير بقيمة ٦٩٢٨٦٠ و٥٩٨٦٠ دولار أمريكي نظراً لانقضاء ما يقارب ٣٧٦ يوماً من تاريخ بيع كافة مشاريع وأصول الصندوق علماً بأن إجمالي المبلغ المستحق للمؤسسة على مدير الصندوق ٦٩١٧٩ و٤٦١٤ و٤٦٩ دولار أمريكي .

وحيث قامت المتهمة الأولى بسداد مبلغ ١٢٩ ألف دينار كويتي خزينة المحكمة لصالح نيابة الأموال العامة بموجب شيك مؤرخ ٢٠١٦/٨/١٧ .

- إيداع سداد المتهمة الأولى مبلغ ١٢٩ ألف دينار كويتي خزينة المحكمة لصالح نيابة الأموال العامة بموجب شيك مؤرخ ٢٠١٦/٨/١٧ .

وحيث قامت المتهمة الأولى بسداد مبلغ ٤٤٢ دينار كويتي نقداً خزينة المحكمة لصالح نيابة الأموال العامة بتاريخ ٢٠١٦/٩/٢٠ .

- إيداع سداد المتهمة الأولى مبلغ ٤٤٢ دينار كويتي نقداً خزينة المحكمة لصالح نيابة الأموال العامة بتاريخ ٢٠١٦/٩/٢٠ على أن يودع أمانة لحين الفصل في الدعوى .

وحيث قامت المتهمة الأولى بسداد مبلغ ٦٠٦٠ دولار أمريكي لصالح نيابة الأموال العامة لحين الفصل في الدعوى .

وحيث قام المتهم الثاني بسداد مبلغ ١٢١ ألف دينار كويتي خزينة المحكمة لصالح نيابة الأموال العامة بموجب شيك مؤرخ

٢٠١٦/١٢/١٦ .



الحكم رقم ٤٩٦/٢٠١٢ حصر أولاد عامة المقيدة برقم ٢٠١٥/٢٣ جنابات المباحث والمنضم لها الجنابتين رقمي ٢٠١٤/١٧١٩، ٢٠١٣/٥٤٧ جلسة ٢٠١٩/١١ جنابات ٢٧

- إيفاد سداد المتهم الثاني مبلغ ١٢١ ألف دينار كويتي خزينة المحكمة لصالح نيابة الأموال العامة بموجب شيك مؤرخ ٢٠١٦/١/٢٧ على أن يودع أمانة لحين الفصل في الدعوى .

وحيث تداولت الدعوى بالجلسات على النحو الثابت بمحاضرها أمام الدائرة رقم ٢ جنابات وحضر المتهمين الثلاثة بشخصهم وحضر مع كل متهم محامياً مدافعاً عنه ، والمحكمة انتدب مترجماً وقامت بتحليفه اليمين القانونية ليترجم ما يملي عليه بالصدق والأمانة للمتهمة الأولى ، ويسؤل كل متهم عما أنسد إليه من اتهام أنكر ، وحضرت المبلغة / مني عبدالمنعم محمود عبدالوهاب بوكيل عنها محام وأدعى مدنياً بمبلغ ٥٠٠١ دينار كويتي على سبيل التعويض المدني المؤقت وقدم إيفاد سداد الدعوى المدنية ، كما قدم مذكرة بدفعه طالعتها المحكمة وألمت بها طلب في ختامها الحكم بمعاقبة المتهمين طبقاً لمواد الاتهام ، وفي الدعوى المدنية بإلزامهم جميعاً بأن يؤدوا للمدعي بالحق المدني مبلغ التعويض المدني المؤقت المطالب به مع إلزامهم المصاروفات ومقابل أتعاب المحاماة الفعلية ، وحضر محامي الحكومة عن مؤسسة الموانئ الكويتية وأدعى مدنياً بمبلغ خمسة آلاف وواحد دينار كويتي على سبيل التعويض المدني المؤقت وقدم صحيفة إدعاء مدنى طالعتها المحكمة وألمت بها طلب في ختامها الحكم أولاً:- بقبول الدعوى شكلاً ، ثانياً:- وفي الموضوع :- بإلزام المدعي عليهم (المتهمين) بالتضامن فيما بينهم بأن يؤدوا للمدعي بالحق المدني بصفته تعويضاً مادياً وأديباً مؤقتاً قدره خمسة آلاف وواحد دينار كويتي على سبيل التعويض المدني المؤقت مع إلزامهم المصاروفات ومقابل أتعاب المحاماة ، كما قدم حافظة مستندات طالعتها المحكمة وألمت بها صورة ضوئية من التقرير العاشر للجنة حماية الأموال العامة بمجلس الأمة بشأن التجاوزات التي لحقت بالأموال العامة من قبل شركة كى جى إل للاستثمار ، وحضر محامي المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وأدعى مدنياً بمبلغ خمسة آلاف وواحد دينار كويتي على سبيل التعويض المدني المؤقت وقدم صحيفة إدعاء مدنى طالعتها المحكمة وألمت بها طلب في ختامها الحكم على المتهمين بعد إزالة أقصى العقوبة المقررة عليهم طبقاً لمواد الاتهام بإلزامهم بأن يؤدوا للمؤسسة مبلغ خمسة آلاف وواحد دينار كويتي على سبيل التعويض المدني المؤقت مع إلزامهم بالمصاروفات ، وبحلسة ٢٠١٨/٢/٤ أحضر المتهمين الأولى والثانية من محبيهما ، وحضر المتهم الثالث بشخصه وحضر مع كل متهم محامياً مدافعاً عنه . وحضر وكيل المدعي بالحق المدني/ مني عبدالمنعم محمود عبدالوهاب ،



الحكم رقم ٢٠١٢/١٤٩٦ حصر أموال عامة المقيدة برقم ٢٠١٥/٢٣ جنالات المباحث والمتضمن لها الجتابتين رقمي ٢٠١٣/٥٤٧ و ٢٠١٤/١٧١٩، ٢٠١٣/٢٠١٩، ٢٠١٩/١١ جنالات ٢٠١٩/١١

وحضر محامي الحكومة عن مؤسسة الموانئ الكويتية ، واستمعت المحكمة إلى شهادة / حمد أحمد حمد الع bian - عضو ديوان المحاسبة - معد تقرير الفحص - بناء على طلب دفاع المتهمين - حيث شهد أنه أعد تقرير الفحص بشأن مساهمة مؤسسة الموانئ الكويتية في صندوق الموانئ الاستثماري بناء على تكليف من مجلس الأمة في عام ٢٠١٢ بشأن ما شاب اكتتاب مؤسسة الموانئ الكويتية في صندوق الموانئ الاستثماري وكان هناك شكوى من إحدى موظفات شركة كى جى إل فتم طلبه بدايةً وسؤاله كشاهد عن موضوع الاكتتاب ثم عقب ذلك قامت لجنة حماية الأموال بمجلس الأمة بتكليف ديوان المحاسبة بإعداد تقرير تفصيلي بكافة التجاوزات والتعديلات التي تمت على الأموال العامة فتم إعداد هذا التقرير وتسليمه لمجلس الأمة ثم أعقب ذلك تكليفه من قبل النيابة العامة بإعداد تقرير تكميلي بشأن هذه التجاوزات وأنه اعتمد في فحصه على مستندات خاصة باكتتاب مؤسسة الموانئ في الصندوق وكشفت البنوك الخاصة بالصندوق والبيانات المالية الخاصة بالصندوق ، وأنه بالنسبة للتقرير الخاص بمجلس الأمة كان هناك فريق عمل من ديوان المحاسبة برئاسته وبالنسبة للتقرير المقدم للنيابة العامة فقام بإعداده بمفرده وأنه أسف فحصه بأن صندوق الموانئ تم إنشائه في عام ٢٠٠٧ حيث تم تأسيسه من قبل شركة كى جى إل للاستثمار في جزر الكايمان وتم الحصول على الموافقات من الجهات الرقابية بالدولة وأن القائم بإعداد نشرة الاكتتاب شركة كى جى إل وقد تضمنت النشرة بأن عوائد الصندوق ٣٠٪ مستهدفة ، وأنه فيما يتعلق بتسويق نشرة الاكتتاب داخل البلاد فبالنسبة لمؤسسة الموانئ الكويتية تم مخاطبة مجلس الوزراء من قبل المتهم الثاني لدعوة مؤسسة الموانئ الكويتية للاكتتاب في الصندوق أما فيما يتعلق بمؤسسة التأمينات الاجتماعية فتم مخاطبتها مباشرة عن طريق شركة كى جى إل للاستثمار ويعذر عدم علمه سبب إنشاء صندوق الموانئ الاستثماري في جزر الكايمان وأنه لا توجد استثمارات خاصة بالصندوق في هذه الجزيرة وأن المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ساهمت في هذا الصندوق بمبلغ ٤٠ مليون دولار أمريكي ، ومؤسسة الموانئ الكويتية ساهمت في هذا الصندوق بمبلغ ٨٥ مليون دولار أمريكي وأن فهد الرجعان رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية هو من مثلها في التعاقد ، والمتهم الثالث / محمد عبد الفحسن العصفور نائب رئيس مجلس إدارة الموانئ هو من مثل مؤسسة الموانئ الكويتية في التعاقد وأنه من المفترض أن تكون تحت أيديهم نشرة الاكتتاب قبل توقيع العقد وأن نشرة الاكتتاب تحت العوائد ٣٠٪ ، وقد تم تحديد تلك العوائد بنسبة ٤٠٪ في عقد اكتتاب



مؤسسة الموانئ الكويتية وسبب ذلك وجود مصالح مشتركة بين المتهمين الثاني والثالث حيث تربطهم علاقة شراكة في عدد من الشركات بالإضافة إلى أن المتهم الثالث أحد مؤسسي شركة كي جي إل للاستثمار ، وأنه يوجد مجلس استشاري للصندوق يتكون من ممثلين الجهات الحكومية ويقوم بإعداد تقارير زيارات مهام رسمية ولأعمال الصندوق ومن خلال فحصه لم يجد ما يدل على وجود نشرات دورية سوى البيانات المالية ، وأن شركة كي جي إل للاستثمار لم تودع حصتها البالغة عشرين مليون دولار أمريكي في الصندوق ، وأن صندوق الموانئ يمتلك مدينة صباح الأحمد اللوجستية بالفلبين بالإضافة إلى عدد استثمارات وذلك بحسب البيانات المالية التي أطلع عليها فإن تلك الاستثمارات موجودة وتم نقلها لأطراف آخرين منها مدينة صباح الأحمد اللوجستية ، وأن استيلاء المتهمة الأولى بدون وجه حق على مبلغ ١٢٩٤٤٢ دينار كويتي ، ومبلغ ٦٠٦٠ دولار أمريكي من أموال الصندوق صحيح حسب إطلاعه على الكشوفات والمستندات والتي تثبت بأنه تم تحويل هذه المبالغ لحساباتها الشخصية من حساب الصندوق ، كما قامت المتهمة الأولى بتسهيل الاستيلاء بغير حق لشركة كي جي إل للاستثمار على مبلغ ١٩١٠٠ دينار كويتي "سبعمائة وتسعة عشر ألف ومائة دينار كويتي" المملوكة لصندوق الموانئ الاستثماري ، بأن قامت بتحويل هذا المبلغ من حساب صندوق الموانئ الاستثماري إلى حساب شركة كي جي إل للاستثمار ثم قامت بتحويل هذا المبلغ إلى شركة المرابطون الدولية المملوكة للمتهم الثاني / سعيد إسماعيل دشتى ، كما قامت بتسهيل الاستيلاء بغير حق لشركات (كي جي إل للاستثمار ، ورابة الكويت والخليج للنقل ، وكى جي إل الدولية للموانئ والتخزين والنقل ، كى جي إل أم أن القابضة ، بترولينك القابضة ، كى جي إل آسيا ROHQ ، كابيتال لينك القابضة ، كى جي إل البتروية ، كلارك جيت واى انفستمنت جروب) على مبلغ إجمالي مقداره ٥٩٠٠٠ دينار كويتي " مليون وتسعة وخمسون ألف دينار كويتي " ، ومبلغ ٦٨٠٩٤٠٥٣٣ دولار أمريكي " تسعة وثمانون مليون وسبعمائة وأربعين وستون ألف وخمسمائة وثلاثة وثلاثون دولار وثمانية وستون سنتاً أمريكياً " والمملوكيين لصندوق الموانئ الاستثماري وأنه لا توجد أي علاقة لهذه الشركات بصندوق الموانئ وأنها شركات تابعة وزميلة لشركة كي جي إل للاستثمار مؤسسة الصندوق ، كما قامت المتهمة الأولى بتسهيل الاستيلاء بغير حق لشركة MPC-GMO على مبلغ إجمالي مقداره ٦٨٠٣٠٧٠٩٤ دينار كويتي " ثلاثة وسبعين ألف وأربعين وتسعمائة دينار وثمانون فلساً كويتيًّا " ، ومبلغ ٤١٤١١٣٧ دولار أمريكي " .



أربعينية وواحد ألف ومائة وسبعة وثلاثون دولار وأربع عشر سنتاً أمريكيأً " المملوكيين لصندوق الموانئ الاستثماري حيث أن تلك المبالغ تم تحويلها للشركة المذكورة بعد التخارج من صندوق الموانئ الكويتية وأن المذكور في البيانات المالية أنه تم تسوية الشركة المذكورة وانتهاء عملية التخارج ثم عادوا وذكروا بالبيانات المالية أن هذه المبالغ كانت لتسديد مبالغ لتسوية الشركة المذكورة ، كما قامت بتسهيل الاستيلاء بغير حق لشركة كى جى إل الدولية للموانئ والتخزين والنقل التي يملكها المتهم الثاني / سعيد إسماعيل دشتي وأخرين على مبلغ ٦٠٠٠٠٠ دولار أمريكي " عشرون مليون وستمائة ألف دولار أمريكي" المملوك لصندوق الموانئ الاستثماري في صورة قرض وهو ما يتنافى مع الغرض الذي أنشأ من أجله الصندوق وتم تحويل هذا القرض إلى أسهم بشركة ديكو الموجود بمصر وهي تعتبر من الاستثمارات المتعثرة وشركة كى جى إل للموانئ والتخزين إحدى المؤسسين لشركة ديكو المتعثرة ، كما قامت بتسهيل الاستيلاء بغير حق لشركة الموحدة للنقل البري الأردنية المملوكة للمتهم الثاني / سعيد إسماعيل دشتي وأخرين على مبلغ ٩٠٠٠٠٠ دولار أمريكي " تسعمائة ألف دولار أمريكي " ، وبلغ ٢٠٠٠٠٠ دينار كويتي " مئتا ألف دينار كويتي " ، كما قامت بتسهيل الاستيلاء بغير حق للمتهم الثاني / سعيد إسماعيل دشتي على مبلغ إجمالي مقداره ٣٥٠٠٠ دينار كويتي " ثلاثة وخمسون ألف دينار كويتي " المملوك لصندوق الموانئ الاستثماري ، كما قامت بتسهيل الاستيلاء بغير حق لشركة CLARK GATEWAY INVESTMENT GROUP المملوكة للمتهم / سعيد إسماعيل دشتي الاستيلاء على مبلغ إجمالي مقداره ٧٩٦٦٢ دولار أمريكي " تسعة وسبعون مليون ومائة وتسعة وستون ألف وستمائة واثنان وستون دولار أمريكي " المملوكة لشركة GATEWAY Development Corporation ، بأن نقلت ملكية الشركة الأخيرة إلى الشركة الأولى التي يملكها المتهم الثاني سالف الذكر ، حيث أن الشركة الأخيرة تمتلك مشروع مدينة صباح الأحمد اللوجستية والمدينة الطبية في الفلبين ، وأن تدقيق البيانات المالية للصندوق يخضع لمعايير المحاسبة الدولية الموحدة وأن تقارير التدقيق للصندوق التي تم إعدادها من مدققي الحسابات مكتب بى دى أو ، وفيس النصف ، ورستيفي خاطئة وتوجد بها مخالفات متعددة منها خالفة عدم قيام شركة كى جى إل للاستثمار بسداد حصتها في الصندوق ، وأنه أطاع على نشرة الاكتتاب للصندوق المحررة باللغة الإنجليزية وهو وفريق العمل ولم يكن لها ترجمة عربية للغة العربية وأنه يجيد قراءة العقود باللغة الإنجليزية ، وأنه أطاع حال فحصه وإعداد



التقرير على أصول المستندات أو صورة طبق الأصل منها ، ويأن صندوق الموانئ حسب نشرة الاكتتاب والعقود المبرمة هو الذى يتحمل المصاريف العمومية والإدارية ، وبمواجهته بما شهد به بتحقيقات النيابة العامة بأن صندوق الموانئ لم يقم بتوزيع أرباح سنوية على المساهمين قرر بأنه قصد فى تتحقيقات النيابة العامة أنه لم يتم توزيع أى أرباح بعد انتهاء عمر الصندوق وقبل التمديد له ولم يقصد توزيع أرباح سنوية ، وبمواجهته بما شهد به أيضاً بتحقيقات النيابة العامة بشأن الاتهام الثالث المنسوب للمتهمة الأولى من أن مبلغ مليون وتسعة وخمسين ألف دينار كويتى قامت المتهمة الأولى بتحويلها من حساب الصندوق لحساب شركة كى جى إل للاستثمار وما هو ثابت بالكشف المقدم منه للنيابة العامة والمرفق بتقريره والمتضمن بأن المبلغ المحول من الصندوق لشركة كى جى إل قدره مليون دينار وما هو ثابت بكشف الحساب لدى البنك الأهلى بأن المبلغ الذى تم تحويله قدره ألف دينار كويتى وليس مليون دينار كويتى قرر بأنه يحتاج للإطلاع على المستندات ، وبمواجهته بأن شركة بترولينك القابضة حل محل الشركة الأهلية القابضة فى الصندوق قرر بأنه لاعلم له بذلك وعلى حد علمه بأن شركة بترولينك القابضة لم تقم بسداد كامل حصتها وأن مصدر معلوماته البيانات المالية للصندوق ، وأن شركة كى جى إل أم إن القابضة وشركة كى جى إل انسفنت بي لا يعلم ملوكها ، وأن شركة كلارك جيت واى مملوكة للمتهم الثانى بناء على المخاطبات بين المتهمة الأولى والثانى ، وبمواجهته بما جاء بالصفحة رقم ٩٧ من نشرة الاكتتاب بأن من ضمن أدوات الاستثمار للصندوق أدوات الدين القابلة للتحويل إلى أسهم قرر بأن الذى يقصده بأن منح القرض لإحدى الشركات التابعة لشركة كى جى إل للاستثمار وليس الغرض للبحث عن الفرص الاستثمارية وهو ما يثير الشبهة فى منح القرض ، وأنه تبين له من كشوف الحسابات الصندوق أنه تم منح مبلغ مائة ألف دينار كويتى للشركة الموحدة والمملوكة للمتهم الثانى وأخر وأنه اعتمد فى ذلك على حسابات الصندوق ومخاطبات بين الشركة المذكورة والصندوق مرفقة بتقريره وأنه ذكر بتحقيقات بأنه لم يتم إنجاز المشروع فعلياً معتمداً فى ذلك على البيانات المالية ولم ينتقل للمعاينة ، وبمواجهته بما شهد به بتحقيقات النيابة العامة بأنه تم تحويل مبلغ بنكى بمبلغ مائة ألف من الصندوق لشركة كى جى إل للاستثمار على خلاف الثابت بكشف حساب الصندوق لدى بنك إتش أس بي سى بأنه لم يتم تحويل المبلغ وأن المبلغ مجرد تحويل من حساب الدينار إلى حساب الدولار فى ذات حساب الصندوق ويدأت التاريخ قرر بعدم تذكره وأحال لاقواله بتحقيقات النيابة العامة وأن



سندٍ في هذا التحويل كشف الحساب ويعرض كشف الحساب عليه ثبيانٌ عما إذا كان ذات الكشف الذي يستند له من عدمه قرر بعدم ذكره ، وأضاف بأنه لم يطلع على العقد المبرم بين شركة إم بي سي وصندوق الموانئ ، ويأن المتهم الثاني هو المؤسس الرئيسي لشركة كي جي إل للاستثمار والمفوض بالتوقيع لكافٌة المساهمين بالتأسيس وهو من خاطب مجلس الوزراء لحث الجهات الحكومية ومنها مؤسسة الموانئ للمساهمة في الصندوق ، ويأنه لا يعلم ما إذا كان المتهم الثالث ما زال مساهماً بشركة كي جي إل حتى الآن من عدمه وأن شرط أتعاب الإدارة للصندوق بأثر رجعٍ موجودٍ في نشرة الاكتتاب المعروضة على مؤسسة الموانئ الكويتية وهو شرط مجحف تم الموافقة عليه من قبل من وقع على العقد ، ويجلسه ٢٠١٨/٥/٦ أحضر المتهمين الأولى والثانية من محبسهما ، وحضر المتهم الثالث بشخصه وحضر مع كل متهم محامياً مدافعاً عنه ، وحضر وكيل المدعية بالحق المدني / مني عبدالمنعم محمود عبدالوهاب ، واستمعت المحكمة بذلك الجلسة إلى شهادة شاهد النفي / قيس محمد النصف - بناء على طلب دفاع المتهمين - حيث شهد بأنه محاسب قانوني وأنه لديه شراكة مع مكتب تدقيق عالمي هو بي دى أو يصنف في المرتبة الخامسة على مستوى العالم وأنه لديه خبرة في التدقيق حيث يقوم بالتدقيق على ما يقارب عشرين صندوق استثماري منها صناديق تابعة للشركة الكويتية للاستثمار مملوكة بنسبة ٨٠٪ للدولة وأضاف بأنه هو مدقق الحسابات المستقل لصندوق الموانئ الاستثماري منذ تأسيسه في عام ٢٠٠٧ وتم تعيينه من قبل المساهمين في الصندوق ويأن جميع المساهمين سددوا حصصهم في الصندوق وتم إثبات ذلك في البيانات المالية للصندوق وأنه تم تأسيس الصندوق في جزر كايمان وأن شركة كي جي إل هي المسوق للصندوق حسب الرخصة الممنوحة لها بدولة الكويت وأنه يوجد جهات رقابية بجزر كايمان حسب قوانينها تراقب عمل الصندوق حيث توجد جهة تتولى الالتزام القانوني للأعمال التي يقوم بها الصندوق وأن صندوق الموانئ الاستثماري قام بتعيين مكتب محاماة عالمي اسمه ووكز للقيام بهذه المهمة كما يوجد جهة تتولى الالتزام الإداري لهذا الصندوق وقام الصندوق بتعيين TMF موريشرز ، وكذلك توجد جهات رقابية مسؤولة عن الصناديق بجزر كايمان تقوم بمراقبة الصندوق وأنه أطلع على نشرة الاكتتاب في الصندوق ، وأن التدقيق يتطلب الإطلاع على كل الأصول والخصوم في البيانات المالية وأنه لا يجوز الاعتماد على صور ضوئية في التدقيق وأنه تم الإطلاع على كل المستندات الشبوانية لهذه الصناديق والخصوص ولم يعترض أحدٌ من المساهمين في الصندوق على التقارير المحاسبية



السنوية الصادرة منه ، وبمواجهته بما قرره عضو ديوان المحاسبة / حمد أحمد العليان قرر بعدم صحة ما قرره / حمد أحمد العليان ويأن شركة بتروليوكس قامت بشراء حصة الشركة الأهلية القابضة في الصندوق وحلت محلها كمساهمة ، ويأن شركة كي جي إل للاستثمار قامت بسداد حصتها في الصندوق وأن الصندوق المولى الاستثماري مغفل وهو غير ملزم بتوزيع الأرباح خلال عمر الصندوق ، وأن نشرة الاكتتاب جاء بها بأن معدل العائد المستهدف ٣٪ للصندوق وهذا العائد غير ملزم وبعد ذلك حدث الأزمة العالمية وتم الاتفاق مع مؤسسة المولى الكويتية حال اكتتابها بأن العائد المستهدف ٢٪ ، وأن ما ورد بالاتهام الأول المنسب للمتهمة الأولى غير صحيح وأن مبلغ ٢٩٤٢٢ دينار كويتي تقاضته المتهمة من عملها ومكافأتها المنصوص عليها في نشرة الاكتتاب ، وأن أعضاء مجلس إدارة الصندوق تقاضوا ذات المبالغ والمكافآت ، وأن مبلغ ٦٠٦٠ دولار أمريكي هي مصاريف فنادق وتأجير سيارات قامت المتهمة بدفعها عن الصندوق بمحض مستندات ، وأن ما ورد بالاتهام الثاني المنسب للمتهمة الأولى غير صحيح وهذا المبلغ هو ما يعادل مليونين وخمسماة ألف دولار وقد تحصلت الشركة على هذا المبلغ لكونها المسوق للصندوق وهذا منصوص عليه في نشرة الاكتتاب ، وأن ما ورد بالاتهام الثالث المنسب للمتهمة الأولى غير صحيح وهذه الشركات المذكورة بالاتهام تحصلت على المبالغ بموجب اتفاقيات بينها وبين الصندوق ، وأن المبلغ المذكور من أن شركة كي جي إل للاستثمار استولت على مليون دينار كويتي في تاريخ ٢٠١٣/٥/١٦ فهذا المبلغ غير صحيح وأن صحته المبلغ ألف دينار كويتي، وأن ما ورد بالاتهام الرابع المنسب للمتهمة الأولى غير صحيح حيث أن الصندوق له استثمار لشركة MBC بمبلغ ١٣ مليون دولار أمريكي والتي تضم مساهمين عالميين وبعد الأزمة العالمية في عام ٢٠٠٨ تعرض هذا الاستثمار لخسائر مما ترتب عليه خسائر لجميع المساهمين في الشركة المذكورة وأن التزام الصندوق هو سداد مبلغ ٢٥ مليون دولار أمريكي إلا أنه تم سداد جزء منه وهو مبلغ ١٣ مليون دولار أمريكي وأن سبب قيام الصندوق بتحويل المبلغ محل الاتهام بتاريخ ٢٠١٤/١٢/١٣ أن التزام الصندوق مع الشركة بالسداد على دفعات وكذلك بسبب الأزمة العالمية التي عجلت من مطالبة الشركة بسداد المبالغ ، وأن ما ورد بالاتهام الخامس المنسب للمتهمة الأولى غير صحيح حيث أن شركة كي جي إل للاستثمار تملك ٣٥٪ في مشروع دمياط وتم الاتفاق بين الصندوق وشركة كي جي إل للمولى بمنح إل قرضاً قبل لتحويل للمساهمة في مشروع ميناء دمياط وأن نشرة الاكتتاب



والتي أطمع عليها جميع المساهمين تجيز للصندوق منح قروض قابلة للتحويل ، وأن ما ورد بالاتهام السادس المنسوب للمتهمة الأولى غير صحيح حيث أنه تم الاتفاق بين صندوق الموانئ الاستثماري والشركة الموحدة للنقل على الاستثمار في ميناء العقبة بالأردن بأن تم منح كفالة مصرفيه بمبلغ تسع مائة ألف دولار على أن يتم في حالة استكمال المشروع وفي حالة عدم استكمال المشروع إرجاع الكفالة وأنه تم إرجاع الكفالة البنكية واستردادها وفوائدها بمبلغ مليون دولار أمريكي ، وبالنسبة لمبلغ مائة ألف دينار كويتي فلا يوجد أى بيان لهذا المبلغ في سجلات الصندوق ، وأن ما ورد بالاتهام السابع المنسوب للمتهمة الأولى غير صحيح ولا يوجد في سجلات الصندوق أن هناك أى تحويل للمتهم الثاني ، وأن ما ورد بالاتهام الثامن المنسوب للمتهمة الأولى غير صحيح وأن المتهم لا يملك في شركة CLARK INVESTMENT GROUP GATEWAY الشركة المملوكة لصندوق الموانئ الاستثماري ، وأن ما ورد بالاتهام التاسع المنسوب للمتهمة الأولى غير صحيح ، وأن ما ورد بالاتهام العاشر المنسوب للمتهمة الأولى غير صحيح ، وأن الاتهامات المنسوبة للمتهم الثاني غير صحيحة ، وأضاف بأنه تم توزيع أرباح فعلية على المساهمين في شهر نوفمبر عام ٢٠١٦ دفعة أولى بمبلغ ٣٠ مليون دولار أمريكي ومن ضمنهم مؤسسة الموانئ الكويتية استلمت ١١ مليون دولار أمريكي في شهر ٢٠١٦/١١ ، والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية استلمت مبلغ ٧٠٧ مليون دولار أمريكي وهذه الدفعة الأولى من التخارج من الصندوق حيث أن الصندوق تقرر تصفيته في نهاية عام ٢٠١٤ ، وأنه يوجد مشروع في مدينة صباح الأحمد اللوجستية تم بيعه بمبلغ ٤٩٦ مليون دولار أمريكي وتم تحويلها في حساب الصندوق في دبي ، وأن ما ورد بالاتهام المنسوب للمتهم الثالث غير صحيح لكون نشرة الاكتتاب تنص على ذلك وأنه تم سداد أتعاب إدارة الصندوق مقابل كل مبلغ مساهمة يقدمها المساهمين وتم معاملة جميع المساهمين على نفس المعاملة ، ويجلسه ٢٠١٩/٦/٣ أحضر المتهم الثاني من محبسه ، وحضر المتهم الثالث بشخصه وحضر مع كل متهم محامياً مدافعاً عنه، وحضر وكيل المدعية بالحق المدني / منى عبدالمنعم محمود عبدالوهاب والمحامي الحاضر عن المتهمة الأولى بتوكيل خاص تقدم بطلب رد لهيئة المحكمة فقررت الدائرة الثانية جنايات بإجماع أعضائها التتحى عن نظر الدعوى الماثلة لسابقة الفصل في دعوى اطرافها ذات المتهمين (الأولى والثانية) وتعلق بذات المرفق العام موضوع الدعوى الثالثة واحاله أوراق الدعوى للسيد المستشار رئيس المحكمة للتفضل بالنظر والصرف بشأن



إحالة الداعوى لدائرة أخرى لنظرها ، وحيث أحيلت الداعوى من دائرة جنابات/ ٢ إلى الدائرة المائلة، وحيث تداولت الداعوى بالجلسات على النحو الثابت بمحاضرها أمام هذه المحكمة أحضر المتهمين الأولى والثانية من محبسهما ، وحضر المتهم الثالث بشخصه وحضر مع كل متهم محامياً مدافعاً عنه ، وحضر وكيل المدعية بالحق المدني / منى عبد المنعم محمود عبدالوهاب ، وحضر محامي الحكومة عن مؤسسة الموانئ الكويتية وحضر مترجم مع المتهمة الأولى بجميع جلسات المحاكمة والمحكمة قامت بتحلیفه اليمين القانونية في كل جلسة لكي يقوم بترجمة كل ما يقال بالجنسة للمتهمة الأولى ، وحيث استمعت المحكمة إلى شهادة شاهد النفي /أيمان عبد الرحيم أحمد- بناء على طلب دفاع المتهمين - حيث شهد بأنه مستشار قانوني مستقل تم تعييني من قبل الصندوق للقيام بتوجيهه الاستشارات القانونية للصندوق في دبي وله دور استشاري في توزيع حصيلة الأرباح على المستثمرين وذلك عن مشروع مدينة الشيخ صباح الأحمد الوجستية وتم تحويل حصيلتها أربعين مليون وتسعمائة ألف دولار أمريكي والمودعة حاليا في بنك نور في إمارة دبي في حساب الصندوق وأنه تم التخارج من المشروع سالف الذكر كما وتم التخارج من مشروع سابق قبل تعيينه مستشار ولا يعلم اسمه ولكن قيمته ثلاثة مليون وتم إعطاء كل مستثمر نصيبه عن طريق مصرف في دبي ، وأن صندوق الموانئ يتبع جزر الکايمان وهو صندوق مغلق ويتم توزيع حصيلة الأرباح بعد التخارج وقد تمت عملية التخارج من مشروع مدينة صباح الأحمد الوجستية وعملية تحويل مبلغ التخارج وفق عمليات محاسبية دقيقة تتضمن تدقيق ومراجعة لبيان مدى سلامة التحويل وأن مراحل التدقيق عبارة عن التحقق من صحة المبالغ من الفلبين من خلال بنوك دولية المشتري لذلك المشروع وكذلك من البنك الذي حول المبلغ إلى بنك في أمريكا ومر هذا المبلغ على رقابة الحكومة الأمريكية بالدولار ثم تم تحويله بعد تلك الرقابة إلى بنك نور بدبي وتم تزويد بنك نور بشهادتين بناء على طلب بنك نور ببيانات صحة المبالغ المحولة ((وقدم الشاهد صورتي ورقتين باللغة الإنجليزية مؤرختين ٢٠١٧/١١/٢١ ومرفق معهما ترجمة إلى اللغة العربية اطلعت عليهما المحكمة ، وقرر بأن هاتين الشهادتين تتضمن سلامة المبلغ من أي شبهة وأنهما صادرتين من سيتي بنك في نيويورك ، وأضاف بأن أموال التخارج تم تحويلها إلى لسيولة التعامل في دبي وللاطمئنان للتعامل في دبي ، وأن سبب عدم تحويل حصيلة التخارج الأخيرة الخاصة بمشروع مدينة صباح الأحمد الوجستية إلى المستثمرين هو أن القضية تم إثارتها إعلامياً كون أن المتهمين الأولى والثانية متهمين في قضية أخرى لذلك قام



بنك نور بالتحفظ على المبلغ وقام بإخطار البنك المركزي في الإمارات الذي أخطر النائب العام وأصدر قرار بالتحفظ على المبلغ لحين انتهاء التحقيقات ولا يزال إلى الآن المبلغ متحفظ عليه وقام النائب العام بإحالة الموضوع إلى لجنة يرأسها الخبير المالي الأعلى في شرطة دبي الذي أجرى تحقيقات في أربعة شهور وأبلغه بعدها بأن الأموال سليمة وأن التعاملات التي نتج عنها المبلغ سليمة ولم يعطه كتاب رسمي بذلك وأحال الأمر إلى النائب العام الذي قرر له بأنه ينتظر رد من الكويت على طلب المساعدة القضائية الذي تقدم به للكويت ، وأضاف بأن حصة المساهمين من مبلغ التخارج تقريراً ثلثة وخمسون مليون وأن الأرباح أكثر من ضعف الاستثمار أما باقي المبلغ فهو يمثل مصروفات الإدارة وقيمة قروض ، وأن إدارة الصندوق قامت بإرسال كتاب إلى بنك نور لتوزيع حصيلة المستثمرين من ذلك المبلغ مباشرة إلى المستثمرين وتم ذلك على عدة مرات بكتاب رسمي والبنك رفض وقدم مستندات باللغة الإنجليزية غير مفرزة مقرراً بأن هذه الكتب صادرة من الصندوق إلى بنك نور مضمونها طلب توزيع حصيلة التخارج على المستثمرين ، كما وقدم مستندات أخرى اللغة الإنجليزية غير مفرزة وقرر بأنها عبارة عن كتب صادرة من الصندوق بعد التخارج مباشرة موجهة إلى المساهمين تبين حصة كل منهم في مبلغ التخارج وأنه تم إعلان ذلك بوسائل الإعلام وبالصحف الكويتية وإبلاغ المساهمين بأنه سيتم توزيع حصيلة التخارج ، وأضاف بأن المتهمة الأولى لم تهدر مائة وستة وستون مليون ولم تضر بأموال الصندوق وإنما ساعدت في نماء أموال الصندوق وتحقيق أرباح كثيرة تتعذر الضعف وأن علاقة شركة كي جي إل بالصندوق هي أنها شركة تسويق للصندوق عن طريق جذب مستثمرين للصندوق للمساهمة فيه ، وأنه يحق للقائمين على إدارة الصندوق تقاضي مكافآت من أموال الصندوق نظير أعمالهم وهذا منصوص عليه في نشرة الاكتتاب ، كما استمعت المحكمة إلى شهادة شاهد النقى / دانييل برين - بناء على طلب دفاع المتهمين - واستعانت المحكمة بمترجم بعد تحليفه اليمين القانونية حيث شهد بأنه محامي في جزر الكايمان ومتخصص في الصناديق الاستثمارية وأن له علاقة بالمتهمين الأولى والثانية منذ عشر سنوات وهو يعمل مستشار قانوني لصندوق الموانئ منذ تأسيسه وأنهم في شركة وكر يقومون بتقديم أعمال قانونية واستشارات قانونية للاستثمار في صندوق الموانئ منذ إنشاء الصندوق في عام ٢٠٠٧ وإلى الان وقد قدموا الاستشارات القانونية في كل العقود التي أبرمها الصندوق وأن الصندوق تم تأسيسه في جزر الكايمان كونها جهة عالمية لتأسيس الصناديق الاستثمارية في العالم



والصندوق يخضع لقانون جزر الكايمن واسمه صندوق الموانئ الكويtie و هو يعمر في مجال الملاحة والنقل ومنصوص على ذلك في نشرة الاكتتاب ويعمل في الكويت ودول أخرى ويستمر في عدة دول والصندوق عبارة عن كيان مستقل يملكه المساهمين فيه وهم أفراد من عدة دول ومنهم من الكويت كما وستمر فيه الحكومة الكويتية بنسبة ٦٠ % عن طريق مؤسسة الموانئ الكويتية ومؤسسة التأمينات الاجتماعية ، وقدم الشاهد ورقة مدون عليها الهيكل التنظيمي والقانوني والإداري لصندوق الموانئ - أطلعت عليها المحكمة ، وأضاف بأن مجلس إدارة الصندوق موجود في الكويت ومنهم كويتيون وغير كويتيون وأن من يتولى إدارة الصندوق هي شركة بورت لند جي بي بالإضافة إلى مجلس الإدارة وأن مدير الاستثمار هي شركة كي جي إل للاستثمار كايمن ودورها تقديم النصائح والمشورة في الاستثمارات ، وأن مدير الصندوق والشريك العام ومدير الاستثمار يخضعون لقانون جزر الكايمن ، وأن تعيين المستشارين القانونيين في الصناديق وجوبى في جزر الكايمن ، وأن شركة بورت لند جي بي تتبع جزر الكايمن ، وأن القواعد القانونية التي تنظم عمل الصندوق هي الوثيقة الأولى وهي نشرة الاكتتاب وتنظم شروط مساهمة المساهمين في الصندوق وأحكامها ملزمة لجميع المساهمين ، والوثيقة الثانية هي اتفاقية الاكتتاب وهي اتفاقية التي يبرمها المساهم مع الصندوق للاستثمار فيه ، والاتفاقية الثالثة هي اتفاقية الشراكة وهي التي تنظم التعاهدات ، كما ويخضع الصندوق لقانون الشركة في كايمن وقانون الشركات المشتركة وتم معاملة جميع المساهمين بطريقة متساوية ، وأن الأحكام الواردة في نشرة الاكتتاب هي تنظيم استراتيجية الاستثمار في الصندوق وتبين تفاصيل مدير الاستثمار في الصندوق وتحدد هوية مزودي الخدمات التي سوف يتعامل معهم الصندوق وتحدد أتعاب الإدارة وأتعاب مزودي الخدمات وتشرح عوامل المخاطرة الرئيسية ، وأن نشرة الاكتتاب لا تضمن تحقيق عائد على سبيل الالزام ، وأنه يحق للشريك العام تقاضي أتعاب أو مكافآت نظير أعمالهم حيث تنص نشرة الاكتتاب على أحقيتهم في الأتعاب بالإضافة إلى اتفاقية الشراكة العامة وذلك منصوص عليه في الشراكة المحددة في البندين ٣/٦ ، ٣/٧ والبندين المعنون بأتعاب الإدارة في الصفحة الثامنة في نشرة الاكتتاب ، وأنه لا يجوز للمستثمرين في الصندوق تقاضي توزيعات مالية سنوية كأرباح لأن الصندوق غير سائل ، وأن الصندوق مغلق بما يفيد أنه لا توزع أي أرباح سنوية على المستثمرين ، وأنه يتم التوزيع على المستثمرين عند انتهاء مدة الصندوق التي تقريباً عشر سنوات توزع مبالغ نقدية على



المستثمرين بعد أن يتم بيع استثمارات الصندوق ، وأن المجلس الاستشاري يتكون من متخصصين في صناعة الاستثمار معينين يقدموا استشارات للصندوق ويتقاضوا أتعاب ، وأن المتهمة الأولى عضو في مجلس إدارة الشريك العام من عام ٢٠٠٧ إلى بداية ٢٠١٨ ودورها هو أنها تشرف على استثمارات الصندوق كعضو في مجلس الإدارة وأنه يحق لها تقاضي أتعاب حيث تأخذ راتب شهري ولا تأخذ مكافآت عند إبرام صفقات كما أنها لا تأخذ مكافآت أو أرباح أنشاء سريان الصندوق ولكن عند إنشاء الصندوق تأخذ أرباح الصندوق أنشأ منذ ما يقارب سنة وهي إلى الآن لم تأخذ أرباح ، وأن المتهم الثاني دوره في الصندوق هو ذات دور المتهمة الأولى بالنسبة للراتب والأرباح ، ويعدم علمه بدور المتهم الثالث في الصندوق ، وأنه بحسب معرفته فإن أي من المتهمين لم يتقاضى أي مبالغ من الصندوق بخلاف رواتبهم ، وأضاف بأن علاقة شركة كي جي إل للاستثمار بالصندوق هي أنها مسوق للصندوق وتساعد في حشد وتجميع المساهمات المالية للصندوق وانتهى دورها بتأسيس الصندوق وأن دورها الثاني هي أنها مساهمة وشريك بالصندوق وهذا الدور مستمر إلى الآن ويستمر إلى أن يتم أخذ العوائد وأنه يحق لشركة كي جي إل للاستثمار أن تتلقى أتعاب نظير التسويق للصندوق وذلك استنادا إلى اتفاقية التسويق وقدم أوراقاً باللغة الإنجليزية قرر بأنها اتفاقية التسويق - اطاعت عليها المحكمة ويأن من وقع على هذه الاتفاقية هي شركة كي جي إل ووقع عنها يعقوب الوزان وأن مهدي الجزار وقع عن صندوق الموانئ ، وأن هناك أعضاء آخرين غير المتهمين تحصلوا على رواتب كأعضاء بمجلس الإدارة للشريك العام ، وأن جميع استثمارات الصندوق التي تمت جاءت متفقة مع نشرة الاكتتاب وقوانين جزر الكايمان ، وأنه بحسب قوانين جزر الكايمان فإنه لم تبدى من المتهمين الأولى والثانية أي مخالفات بحسب قوانين جزر الكايمان ، أما بحسب القوانين الأخرى فإنه ليس لديه علم بذلك أما بالنسبة للمتهم الثالث فلا يعرف عنه شيء ، وأنه طبقاً لنشرة الاكتتاب البند رقم ٤ ، ٥ في الصفحة ٤٩ ويحسب اتفاقية الشراكة المحددة في البند ١١ : ١ ، ٣ فإنه يجوز للصندوق أن يفترض من مدير الاستثمار شركة بورت لنك أو من شركة كي جي إل للاستثمار، وأنه يجوز للشريك العام أن يسدد بعض مصاريف الصندوق ثم يقوم باسترجاعها من الصندوق ، وأنه يجوز للصندوق للدخول في الاستثمارات عن طريق قرض قابل للتمويل وذلك بحسب البند ٣ ، ٣ ، ٥ من نشرة الاكتتاب صفحة ٣٩ ، وأن الصندوق قام بالاستثمار في مشروع بناء دمياط في مصر وكانت حصلت خسائر في هذا المشروع من عدمه ، وأن دخول الصندوق في



الاستثمار في ميناء دمياط تم عن طريق قرض قابل للتحويل ، وأضاف بأن رأس مال الصندوق عند بداية إنشائه هو مائة وثمانية وثمانون مليون دولار أمريكي ، وأن الصندوق قام ببيع كافة استثماراته والخارج منها ، وأن الصندوق دفع في عام ٢٠١٦ ثلاثون مليون دولار أمريكي ، وأن الصندوق قام بالخارج في مشروع مدينة صباح الأحمد اللوجستية في الفلبين وأنه لم يتم بيع أي عوائد من ذلك الاستثمار لأن الأموال محجوزة في بنك نور بدبي وقيمتها أربعين مليون وأربعين ألف دولار أمريكي ، وأن سبب الحجز على الأموال هو بتعليمات من النائب العام الكويتي ، وأن نسبة العائد للمستثمرين جميعاً تقدر تقريباً بضعف المبلغ الذي استثمره المساهمين ، وأضاف بأن للصندوق شركات تدقيق عالمية شركة بي دي أو وشركة مور ولها تمثيل في الكويت وأنهم يقومون بتزويد الصندوق بتقارير سنوية وربع سنوية للمساهمين وللصندوق ، ويأن المتهمين الأولى والثانية لم يرتكبوا أي مخالفات لنشرة الاكتتاب أو لاتفاقية الشراكة أو أي من القوانين التي يخضع لها الصندوق ، وأضاف بأنه يجوز لصندوق المواتي تقديم كفالات بنكية ، ويأن للصندوق الحق في تقديم الكفالة البنكية بقيمة تسعين ألف دولار لصالح شركة الموحدة للخدمات اللوجستية للدخول في مشروع ميناء العقبة ويأن هذا المشروع لم يتم وتم رد الأموال إلى الصندوق مع فوائدها ولم تحصل خسارة للصندوق ، وأضاف بأن صندوق المواتي يملك مشروع مدينة صباح الأحمد في الفلبين ولكن بشكل غير مباشر وقد حقق الصندوق أرباح هائلة في هذا المشروع ، وأن المتهمين الأولى والثانية لا يملكون في هذا المشروع ، ويأن الحساب الذي محجوز به المبلغ سالف الذكر في بنك دبي هو حساب يعود للشريك العام بالنيابة عن الصندوق كممثل لصندوق المواتي وحسب قوانين جزر الكaiman فإن الشريك العام وصندوق المواتي هما كيان واحد ، كما استمعت المحكمة إلى شهادة شاهد النفي / هشام سرور عبد الرحيم - بناء على طلب دفاع المتهمين - حيث شهد بأنه يعمل في شركة بيكر تلي لأعمال المحاسبة والتدقيق المالي وهو مكتب مستقل وأن شركة بتروليتك طلبت منهم أن يقوموا بدراسة مساهمتها في صندوق المواتي ، وأنه أطلع على أعمال صندوق المواتي وحساباته ولم يجد خسائر ووجد جميع البيانات مطابقة للمعايير الدولية وسليمة وخالية من الأخطاء ، ويعتمد وجود أي مخالفات مالية أو إدارية ارتكبها المتهمين الثلاثة ، وأضاف بأنه توجد مكاتب إشراف قانونية ومحاسبية في جزر الكaiman تشرف على أعمال الصندوق ، وأن الصندوق لا يقدم عوائد مضمونة على نسبة للاستثمار حيث أنه صندوق مغلق ويقدم عوائده عند الخارج ، وأن



الحكم رقم ٢٠١٢/١٤٩٦ حصر أموال عامة المقيدة برقم ٢٠١٥/٢٣ جنحيات المباحث والمتضمن لها الجنحيات رقمي ٢٠١٤/١٧١٩، ٢٠١٢/٥٤٧ جنحية ٢٠١٩/١١ جنحيات ٢/

الصندوق قام بتعيين مدققين حسابات مستقلين وهم مكاتب عالمية ولهم ممثلي في الكويت ومسجلين لدى هيئة أسواق المال في الكويت ، وأن المعايير المتبعة في تدقيق بيانات وحسابات الصندوق هي معايير حسابية عالمية يجب إتباعها وقد تم اتباع تلك المعايير وتم إصدار تقرير سليم وفق تلك المعايير ، وأنه لا توجد مدة محددة للخارج بالنسبة للصندوق ، وأن علاقة شركة بترولينك في شركة الموانئ هي أنها شركة مستثمرة في الصندوق عن طريق شراء حصة الشركة الأهلية القابضة المشتركة في الاستثمار بالتأسيس ، وأن صندوق الموانئ لم يخالف نشرة الاكتتاب أو قوانين جزر الكايمان ، وكما وأن الشريك العام ومدير الاستثمار لم يرتكبا أي مخالفة لنشرة الاكتتاب أو لقوانين جزر الكايمان أو أي قوانين منظمة للصندوق ، وأن حصل تخارج من الصندوق الصندوق بقيمة ثلاثة مليون دولار عام ٢٠١٦ وتم توزيعها ومتبقى الآن المبلغ المحجوز عليه في بنك نور ولم يتم توزيع عوائد هذا المبلغ إلى الآن ، وأضاف بأنه أطلع على تقرير ديوان المحاسبة المقدم إلى النيابة العامة وأنه وجد به أخطاء جوهرية مثل ذكر مبلغ على أنه مليون دينار في حين أنه ألف دينار كما وأن التقرير أشار إلى أن أحد المبالغ دخل في الحساب الجاري على أنه مجهول المصدر في حين أنه مبلغ محول من وديعة ، وأنه جارى في إعداد تقرير سوف يتم الانتهاء منه في بداية شهر ٢٠١٨/١٢ ويتم كتابته بتكليف من شركة بترولينك القابضة بصفتها مساهم في صندوق الموانئ ، وأضاف بأن قيمة الاستثمار في صندوق الموانئ هو مائة وثمانية وثمانون مليون دولار وكان ذلك عند تأسيس الصندوق ، وأن حرف TFD الواردة في كشوف الحساب أجاب تعني تحويل من وديعة ، وقررت المحكمة التأجيل لجلسة ٢٠١٨/١١/٥ للمرافعة ويتبع الجلسة حضر المتهم الثالث بشخصه ومعه محام ، ولم يتم إحضار المتهمين الأولى والثاني من محبسهما وحضر عن كل منهما محام ، وحضر محام عن المدعي بالحق المدني، وأجلت المحكمة الدعوى لجلسة ٢٠١٨/١٢/١٧ للمرافعة وإحضار المتهمين الأولى والثاني من محبسهما ، وبحلقة ٢٠١٨/١٢/١٧ أحضر المتهمين الأولى والثاني من محبسهما وحضر مع كل منهما محام ، وحضر المتهم الثالث بشخصه ومعه محام ، وحضر محام عن المدعي بالحق المدني ، وحضر المترجم أسامة زهير البيطار وحلف اليمين القانونية بأن يقوم بترجمة كل ما يقال بالجلسة للمتهمة الأولى ، وقدم أحد المحامين الحاضرين مع المتهمة الأولى سند توكيلاً خاص صادر له من المتهمة الأولى بطلب رد رئيس وأعضاء الدائرة ، فتم وقف الدعوى لحين الفصل في طلب الرد ، وحيث تم الفصل في طلب الرد بالرفض فتم تحديد جلسة ٢٠١٩/٨/٥



الحكم رقم ٢٠١٢/١٤٩٦ حصر أموال عامة المقيدة برقم ٢٠١٥/٢٣ جنابات المباحث والمعتمد لها الجنابتين رقمي ٢٠١٤/١٧١٩، ٢٠١٣/٥٤٧ جلسة ٢٠١٩/١١/١١ جنابات ٢٧

لنظر الداعوى ، ويجلسه ٢٠١٩/٨/٥ حضرت المتهمة الأولى بشخصها وأحضر المتهم الثاني من محبسه وحضر مع كل منهما محام ، وغاب المتهم الثالث وحضر عنه محام ، وحضر المترجم أسامة زهير البيطار وحلف اليمين القانونية بأن يقوم بترجمة كل ما يقال بالجلسة للمتهمة الأولى بالصدق والأمانة ، وقرر المتهم الثاني أن المبلغ المحجوز عليه في بنك نور بدبي ومقداره أربعين مليون وتسعمائة وتسعة وعشرون ألف وسبعمائة وسبعين وستون دولار أمريكي تم الإفراج عنه من قبل البنك المذكور وتم دخول هذا المبلغ في حساب صندوق الموانئ بالكامل وتوزيعه على جميع المستحقين ، وطلب التصريح باستخراج كشف حساب من البنك التجارى والبنك الأهلي المتحد لإثبات أن المبلغ دخل في حساب مؤسسة الموانئ الكويتية ومؤسسة التأمينات الاجتماعية، وقررت المتهمة الأولى بأن المبلغ سالف الذكر كان محجوز عليه في بنك نور بسبب الاتهامات في الدعوى المائة وأنها تؤيد جميع ما جاء على لسان المتهم الثاني وأنه ثبت لدى النيابة العامة في دولة الإمارات من خلال التحقيقات التي أجرتها أن المبلغ سالف الذكر سليم ولا توجد عليه أي جريمة وتم إبلاغ جميع المساهمين الدوليين بجميع الإجراءات التي تمت وأضافت أن الصندوق أنشئ في عام ٢٠٠٧ قبل الأزمة الاقتصادية العالمية وأنه بسبب تلك الأزمة تعرضت ٧٥% من الصناديق المشابهة للخسارة وأن الصندوق محل الاتهامات لم يتعرض لخسارة بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية وأن الاتهامات تم توجيهها رغم تحقيق أرباح وأنه بسبب وجود عملاء ومساهمين عالميين تم التدقيق والفحص على أعمال الصندوق وتبين عدم وجود أية مخالفات ، وقرر المحامي الحاضر مع المتهمين الأولى والثانية أن مؤسسة التأمينات الاجتماعية حققت أرباح بنسبة ١٠٠٪ وأن مؤسسة الموانئ الكويتية كذلك حققت أرباح ، وأن الشاهد الرئيسي في الدعوى صدر ضده حكم نهائى بإدانته بتهمة التزوير في مستندات خاصة بالقضية المائة ، وقدم مذكرة بالطلبات وحافظة مستندات أطلع عليها المحكمة وألمت بهما وطلب التصريح له بما هو مسطر من طلبات في المذكرة مع رفع منع السفر عن المتهمة الأولى ، والحاصل الثاني مع المتهمة الأولى والمتهم الثاني قدم حافظة مستندات طالعتها المحكمة وألمت بها من ضمن ما طوّيت عليه صورة ضوئية من إشعار تحويل مترجم من اللغة الإنجليزية للغة العربية صادر عن بنك المشرق مؤرخ ٢٠١٦/١٠/١٣ ثابت به تحويل مبلغ وقدره ٥٥٤٤٦٦٦٢٧ دولار أمريكي لحساب المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية لدى البنك الأهلي المتحد رقم GB30UBKL30190101522701 - صورة ضوئية من إشعار تحويل مترجم من اللغة



الإنجليزية إلى اللغة العربية صادر عن بنك المشرق بتاريخ ٢٠١٦/١١/١٦ ثابت منه تحويل مبلغ وقدره ٢٢٢٥٣١١ دولار أمريكي لحساب مؤسسة الموانئ الكويتية لدى البنك التجارى الكويتى رقم KW85COMB0000010302690100414013 - صورة ضوئية من إشعارات رسائل سويفت بتواريخ ٢٠١٧/١١/٢٢ ، ٢٠١٧/١١/٢١ ، ٢٠١٧/١١/١٤ مترجمة من اللغة الإنجليزية إلى اللغة العربية تضمنت أن صندوق الموانئ الاستثماري تخارج من مشروع مدينة كلارك جلوبيل سيتي وذلك من خلال بيع كامل أسهمه فى المشروع وتحويل مبلغ التخارج وقدره ٤٩٦٤٢٩٦٧٦٧ دولار أمريكي لحساب الشركى العام لصندوق الموانئ شركة بورت لينك جى بي لدى بنك نور فى دبي - صورة ضوئية من كشف حساب صادر من بنك نور بدبي مترجم من اللغة الإنجليزية للغة العربية يفيد أن مبلغ ٤٩٦٤٢٩٦٧٦٧ دولار أمريكي بالإضافة إلى مبلغ ٢٩٧٣٧٦٧٣٧ دولار أمريكي كانت موجودة أصلًا فى الحساب قبل التحفظ عليه وقام البنك بإيداع تلك المبالغ بأجمالى مبلغ ٤٩٦٤٢٩٦٧٦٧ دولار أمريكي فى حساب الشركى العام لصندوق الموانئ شركة بورت لينك جى بي بتاريخ ٢٠٠٩/٥/٥ - صورة ضوئية من إشعار تحويل مترجم من اللغة الإنجليزية للغة العربية صادر عن بنك نور بدبي تضمن قيام شركة بورت لينك جى بي الشركى العام لصندوق الموانئ بتحويل مبلغ ١٢٥ مليون دولار أمريكي لحساب مؤسسة الموانئ الكويتية لدى البنك التجارى الكويتى رقم KW85COMB0000010302690100414013 - وذلك فى ذات يوم ٢٠١٩/٥/٥ رفع التحفظ عن الأموال - صورة ضوئية من إشعار تحويل مترجم من اللغة الإنجليزية للغة العربية صادر عن بنك نور بدبي تضمن قيام شركة بورت لينك جى بي الشركى العام لصندوق الموانئ بتحويل مبلغ ٧٩٢ مليون دولار أمريكي لحساب المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية لدى البنك الأهلي المتحد رقم GB30UBKL30190101522701 ٢٠١٩/٥/٥ رفع التحفظ عن الأموال - صورة ضوئية من الحكم الصادر في الجناة رقم ٢٠١٩/٣٥٣١ جنح مستأنفة /٧ ، ٢٠١٧/٢٩٢ جنح الصالحة ضد محمد أحمد العليان - صورة ضوئية من صحيفة الاتهام في الجناة رقم ٢٠١٧/٢٩٢ الصالحة - صورة ضوئية من تحقيقات الجناة رقم ٢٠١٧/٣٧٤ الصالحة - صورة ضوئية من تحريات المباحث في الجناة سالفه البيان ، وبذلك الجلسة أجلت المحكمة الدعوى لجلسة ٢٠١٩/٩/٩ للمرافعة الخاتمية وصرحت باستخراج سهادتين من البنك التجارى والبنك الأهلي المتحد يفيدان بأن المبلغ سالف الذكر تم



تحويله لحساب مؤسسة الموانئ الكويتية ومؤسسة التأمينات الاجتماعية ، وبحلقة ختام المراقبة ٢٠١٩/٩/٩ حضرت المتهمة الأولى بشخصها وحضر معها مترجماً وقامت المحكمة بتحقيقه اليمين القانونية ليترجم للمتهمة الأولى ما يتم بالجلسة بالصدق والأمانة ، وأحضر المتهم الثاني من محبسه وحضر المتهم الثالث بشخصه ، وحضر مع المتهمين الأولى والثانية ثلاثة محامين للدفاع عنهم ، وحضر مع المتهم الثالث محامياً للدفاع عنه ، وحضر محامي الحكومة عن مؤسسة الموانئ الكويتية (المدعى بالحق المدني) وقدم حافظة مستندات طالعتها المحكمة وألقت بها من ضمن ما طويت عليه صورة كتاب موجه من مدير عام مؤسسة الموانئ الكويتية للنائب العام بتاريخ ٢٠١٩/٨ تضمن طلب المؤسسة من النائب العام للإيعاز لمن يرى من السادة أعضاء النيابة العامة للتمسك أمام محكمة الجنائيات المنظورة أمامها الجنائية رقم ٢٠١٢/١٤٩٦ حصر أموال عامة بأن العوائد المقررة ل المؤسسة الناجمة عن مشاركتها في صندوق الموانئ وفقاً لما هو متوفّر لديها من معلومات حتى تاريخه هي مبلغ ٥٥٣٤١٨٩٧٠ و ٥٥٠ دولار أمريكي (خسمائة وثلاثة وخمسون مليون وأربعين ألف وتسعمائة عشر ألف وسبعين دولار أمريكي وخمسون سنتاً) فضلاً عن أي مبالغ تكون مستحقة ل المؤسسة عن أي عمليات تخارج من باقي أصول الصندوق - كتاب موجه من مؤسسة الموانئ الكويتية لشركة كي جي إل للاستثمار بتاريخ ٢٠١٥/٤/١١ تضمن طلب المؤسسة الإلقاء عن الإجراءات القانونية المتخذة من قبل إدارة الصندوق حيال استرداد أصل القرض الممنوح من صندوق الموانئ الاستثماري إلى شركة كي جي إل الدولية للموانئ والتخزين متضمناً الفوائد المقررة عليه وبنسبة ٢٨% سنوياً كما هو مثبت في البيانات المالية للصندوق - كتاب موجه من مؤسسة الموانئ الكويتية إلى شركة كي جي إل للاستثمار بتاريخ ٢٠١٩/٣/١٤ تضمن طلب المؤسسة الإلقاء عن الإجراءات القانونية المتخذة من قبل إدارة الصندوق حيال استرداد أصل القرض الممنوح من صندوق الموانئ الاستثماري إلى شركة كي جي إل الدولية للموانئ والتخزين متضمناً الفوائد المقررة عليه وبنسبة ٢٨% سنوياً كما هو مثبت في البيانات المالية للصندوق - صورة كتاب صادر من النيابة العامة مرسل لمدير عام مؤسسة الموانئ الكويتية بتاريخ ٢٠١٩/٨/٧ - صورة صوتية من يلاغ مقدم من مدير عام مؤسسة الموانئ الكويتية للنيابة العامة بتاريخ ٢٠١٥/٦/٣٠ بشأن شبهة استيلاء شركة كي جي إل للاستثمار على مبلغ ٤١٧٠١٩٦٨١٨/٥ دولار أمريكي من الأموال العامة العائدة ل المؤسسة الموانئ الكويتية، وعدل محامي الحكومة طلباته في الدعوى المدنية إلى طلب إلزام

الحكم رقم ٢٠١٢/١٤٩٦ حصر أموال عامة المقيدة برقم ٢٠١٥/٢٣ جنابات المباحثة والمتضم لها الجنابتين رقمي ٢٠١٣/٥٤٧، ٢٠١٢/١٧١٩، ٢٠١٤/١٧١٩ جلسات ١١/١١، ٢٠١٩/١١ جنابات ٢/٢

المتهمين بالعوائد المقررة للمؤسسة بمبلغ ٥٠/٥٤٦٩٧٠ و٥٣٥ دولار أمريكي (خمسةمائة وثلاثة وخمسون مليون وأربعمائة وثمانية عشر ألف وتسعمائة وسبعون دولار أمريكي وخمسون سنتاً ، والمحامي الأول الحاضر مع المتهمين الأولى والثانية ترافع شفاهةً وشرح ظروف الدعوى وقدم حافظتى مستندات طالعهما المحكمة وألمت بهما من ضمن ما طوبتنا عليه صورة ضوئية من قرار النائب العام فى القضية رقم ٢٠١٣/٥٤٧ حصر أموال عامة - صورة ضوئية من حكم محكمة استئناف منشور بإحدى الصحف - صورة ضوئية من صحيفة الدعوى رقم ٢٠١٧/٣٩٢٤ تجاري كلٍ ٢١ المرفوعة من مؤسسة الموانئ الكويتية ضد شركة كى جى إل للاستثمار بطلب الحكم بالالتزام الشركة بان تؤدى لها ما يزيد عن ٢٧٥ مليون دولار أمريكي وقيمة أصل الدين والأرباح بالإضافة إلى فوائد التأخير والتعويض عن الأذى - صورة ضوئية من الحكم التمهيدى الصادر فى الدعوى رقم ٢٠١٧/٣٩٢٤ تجاري كلٍ ٢١ - صورة ضوئية من تقرير الخبير المودع فى الدعوى رقم ٢٠١٧/٣٩٢٤ تجاري كلٍ ٢١ - صورة ضوئية من بيان صادر من ديوان المحاسبة منشور بجريدة الرأى بتاريخ ٢٠١٥/٨/٤٣ بشأن حكم محكمة أول درجة فى الجناية رقم ٢٠١٥/١٩٤٢ ضد المتهمين - صورة ضوئية من الشكوى المقدمة من المتهم الثانى قبل وكيل ديوان المحاسبة - صورة ضوئية من الحكم الصادر فى الجناحة رقم ٢٠١٧/٢٩٢ جنح عادية والمستأنفة برقم ٢٠١٩/٣٥٣١ جنح مستأنفة ٧ والقاضى بجلسة ٢٠١٩/٥/٢٧ بحبس المتهم / حمد أحمد العليان لمدة ستة أشهر عن واقعة التزوير فى مجرد عرفى وهى اصطناعه ثلاثة محررات وأمهرها بتوقيع نسبة زوراً إلى المتهمة الأولى وهى الأوراق التى قدمها فى الجناية رقم ٢٠١٥/١٩٤٢ - صورة بيان صادر من جهاز المحاسبة عن الحكم الصادر فى الجناحة رقم ٢٠١٧/٢٩٢ جنح عادية والمستأنفة برقم ٢٠١٩/٣٥٣١ جنح مستأنفة - صورة ضوئية من صفحة رقم ٤ من تقرير عضو ديوان المحاسبة - صورة ضوئية من صفحة ١٣ من تقرير عضو ديوان المحاسبة ثابت منها أنه ذكر تحت عنوان "أموال الصندوق لدى بنك HSBC وتحديداً أسفلاً الجدول أن هناك مبلغ مودع فى حساب الصندوق قدره سبعة مليون دينار وثمانمائة وخمسة وثلاثون ألف وثمانمائة وسبعة وأربعون دولار أمريكي مجهول المصدر مرفق معها صورة ضوئية أخرى لكشف الحساب البنكى ثابت منها أن المبلغ سالف الذكر مودع بتاريخ ٢٠٠٩/٥/٦ من قبل شركة كى جى إل للاستثمار - صورة ضوئية من الملحق المرفق بتقرير عضو ديوان المحاسبة المؤرخ ٢٠١٧/٢/١٥ جدول ص ٣ بعنوان المبالغ المسحوبة من حساب صندوق



الموانئ لدى البنك الأهلي الكويتي ثابت بها أنه ذكر تحويل مبلغ مليون دينار كويتي إلى حساب شركة كي جي إل للاستثمار بتاريخ ٢٠١٣/٥/١٦ والثابت في كشف الحساب المرفق أن المبلغ المحول قدره ألف دينار كويتي وليس مليون دينار كويتي - صورة ضوئية من ص ٢٩٢ تحقيقات النيابة العامة في القضية رقم ٢٠١٢/١٤٩٦ ثابت بها أن حمد العليان قرر بأن الصندوق لا يحق له منح قروض كما أفاد بتقريره بأن القرض مخالف لقانون هيئة أسواق المال مرافق معها صورة ضوئية أخرى لصفحة ٩٧ من نشرة الاكتتاب التي تنص على أنه وسيتم استكشاف أدوات الاستثمار الإبداعية مثل أدوات الدين القابلة للتحويل إلى أسهم - صورة ضوئية من أحد مرفقات تقرير عضو ديوان المحاسبة وارد في ص ١ أن هناك مبلغ ١٠٠ ألف دولار أمريكي تم تحويله لحساب شركة كي جي إل للاستثمار لدى البنك الأهلي المتحد بتاريخ ٢٠١١/١٠/٣١ مرافق معها صورة ضوئية أخرى لكشف حساب بنكي تبين أن المبلغ حول من حساب الصندوق بالدولار لدى بنك HSBC إلى حساب الصندوق بالدينار الكويتي في ذات البنك - صورة ضوئية من ص ١٣ من تقرير عضو ديوان المحاسبة المؤرخ ٢٠١٣/٥/٩ الذي أعده بناء على تكليف مجلس الأمة ثابت منها ذكره أن مخصصات أعضاء المجلس الاستشاري مبلغ ٥٠٠٠ دينار كويتي عن الاجتماع الواحد ويحد أقصى مرتبين في السنة إضافة إلى المصارييف وذلك طبقاً لميثاق المجلس الاستشاري للصندوق وتسدد المبالغ من الصندوق ثم قرر لاحقاً أمام النيابة العامة بأن التحويلات للمتهمة الأولى جريمة وركن إلى ذلك بتقرير الاتهام الأول - صورة ضوئية من ص ٧ لنشرة الاكتتاب مرافق بها ترجمتها للغة العربية ثابت منه أن الهدف من الصندوق إنشاء محفظة استثمارية تهدف إلى تحقيق معدل عائد داخلي ٣٠٪ على إجمالي الاستثمارات - صورة ضوئية من ص ١٣ من تقرير عضو ديوان المحاسبة والذي تضمن أن هناك تضخم في حركة الحساب في حين أن الثابت بذات كشوفات الحساب التي أرفقها عضو ديوان المحاسبة أن حركة المبلغ في حدود ٢٥ مليون دولار هو ناشي عن وديعة - صورة ضوئية من الكتاب المؤرخ ٢٠١٦/٧/٢٥ والموجه من هيئة أسواق المال لمدير نيابة الأموال العامة - صورة ضوئية من تحقيقات النيابة العامة من ص ٣٥٣ حتى ص ٢٥٦ - صورة ضوئية من الصفحة رقم ٤٤ من مذكرة الاكتتاب الخاص لصندوق الموارئ مع ترجمة لها ثابت بها تعريف الشريك العام وأنه يتولى المسؤولية الأساسية للأعمال وشئون وإدارة الصندوق من جميع النواحي - صورة ضوئية من الصفحة رقم ٤٤ من مذكرة الاكتتاب الخاص لصندوق الموارئ مع ترجمة لها تضمنت تعريف المجلس



الحكم رقم ٢٠١٢/١٤٩٦ حصر أموال حملة المقدمة برقم ٢٠١٥/٢٣ جنالات العبايات والمعتمد لها الجاليين رقمي ٢٠١٤/١٧١٩، ٢٠١٣/٥٤٧ جلسه ٢٠١٩/١١ جنالات ٢٧

الاستشاري واجتماعاته - صورة ضوئية من الصفحات رقم ٥٢، ٥٣ من مذكرة الاكتتاب الخاص لصندوق الموانئ مع ترجمة لها تضمنت تحديد المصاروفات التشغيلية والتنظيمية وتحمل الصندوق لهذه المصاروفات والأتعاب بالكامل وتحمل الصندوق مصاروفات التسويق - صورة ضوئية من قرار أعضاء مجلس إدارة الشريك العام المؤرخ ٢٠٠٧/١١/٢٧ والذي تضمن تحديد رواتب أعضاء مجلس إدارة الشريك العام بمبلغ ٥٠٠ دينار كويتي لكل عضو - صورة من الشروط المرجعية للمجلس الاستشاري والموقع عليها من جميع أعضاء المجلس الاستشاري بما فيهم ممثل مؤسستي الموانئ والتأمينات الاجتماعية والتي تضمنت تحديد أتعاب أعضاء المجلس الاستشاري بقيمة خمسة آلاف دينار كويتي عن حضور كل اجتماع - صورة من اتفاقية التسويق لرأس مال صندوق الموانئ المبرم بين شركة كي جي إل للاستثمار وصندوق الموانئ بتاريخ ٢٠٠٩/٨/٣ - صورة من ترجمة اتفاقية الالتزام المبرمة بين صندوق الموانئ وشركة أم بي سى ثابت بها سداد صندوق الموانئ مبلغ ٢٥ مليون دولار لصالح شركة أم بي سى والاتفاق على تقسيط مبلغ الاستثمار - صورة اتفاقية قرض قابل للتحويل إلى أسهم محررة بين صندوق الموانئ وشركة كي جي إل الدولية للاستثمار للموانئ - نسخة من كتاب البنك التجارى المؤرخ ٢٠١٩/٨/١٩ ردًا على تصريح المحكمة للمتهمين فى القضية الراهنة ثابت به إيداع مبلغ ٣٢٥٤٧٨٤٧٦ و ٣٧٨٤٧٨٤٧٨٣٢٥ دينار كويتي حساب مؤسسة الموانئ لدى البنك التجارى رقم ٢٠٣٠٢٦٩٠٠٢ بتاريخ ٢٠١٩/٢/٦ عن طريق حواله سويفت بقيمة ٤٥٠٠٠٠٠ دolar أمريكي بأمر من شركة بورت لينك جي بي ، وكذلك إيداع مبلغ ٨٨٢/٦٩٠١٧٦ و ٣ دينار كويتي بتاريخ ٢٠١٦/١١/٢٠ بحساب المؤسسة سالف البيان عن طريق حواله سويفت بقيمة ١١٦٢٢٠١٧/٤ و ١٠٧٠١٢٢٠١٦ دolar أمريكي بأمر من شركة كلارك جيتواى انقسمت جروب إلى بي - صورة ضوئية من تصريح المحكمة للمتهمين الأولى والثانى فيما يتعلق بالمبالغ المحولة للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية تم تقديمها للبنك الأهلى المتحد فرع لندن إلا أنه لم يتم الرد حتى تاريخه وسيستغرق الرد وقتاً - صورة ضوئية من تصريح المحكمة موجه للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية عن استخراج شهادة بالمبالغ المحولة إليها فى حسابها لدى البنك الأهلى المتحد لندن من صندوق الموانئ -

صورة ضوئية من صفحتي رقمي ١١، ١٢ من تقرير عضو ديوان المحاسبة المقدم فى القضية الراهنة ٢٠١٣/٥٤٧ أموال عامة ثابت منهما إقراره بتحويل مبلغ ٥٤٥٤٦٨٤ دolar أمريكي من صندوق الموانئ بتاريخ ٢٠١٦/١٠/١٧ حساب المؤسسة العامة للتأمينات



الاجتماعية - صورة ضوئية من الصفحة الإلكترونية لوكالة الأنباء الكويتية (كونا) بعض فقرات من استجواب وزير المالية أمام مجلس الأمة بتاريخ ٢٠١٩/٦/١١ تضمنت إقراره بأن المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية استردت مبلغ ٦٨٠٦ مليون دينار كويتي (٦٦ مليون دولار أمريكي) من صندوق المواتي - صور ضوئية من كتب صادرة عن مجموعة من السادة المساهمين في صندوق المواتي (شركة بيهانى للاستثمار ، محمد على النقى ، شركة بتروليتك ، ورثة يعقوب بيهانى) تضمنت شكرهم إدارة الصندوق على ما حققوه من نجاح ، كما قدم مستندات غير مفرزة طالعتها المحكمة وألمت بها من ضمنها نسخة من كتاب البنك التجارى المؤرخ ٢٠١٩/٨/١٩ لمدير إدارة كتاب المحكمة الكلية تنفيذاً لقرار المحكمة ثابت به إيداع مبلغ ٣٧٨٤٧٤ و ٣٧٨٤٧٨/٣٢٥ دينار كويتي حساب مؤسسة المواتي لدى البنك التجارى رقم ٢٠٣٠٢٦٩٠٠٢ بتاريخ ٢٠١٩/٢/٦ عن طريق حواله سويفت بقيمة ٢٥٠،٠٠٠ دولار أمريكي بأمر من شركة بورت لينك جى بي ، وكذلك إيداع مبلغ ٣٦٦٩٠/٨٨٢ و ٤١٧٦٩٠ دينار كويتي بتاريخ ٢٠١٦/١١/٢٠ بحساب المؤسسة سالف البيان عن طريق حواله سويفت بقيمة ١١٠٧٦٤ و ١١٠٧٢٢ دolar أمريكي بأمر من شركة كلارك جيتو أى ألف سنت جروب إل بي ، وأنه بالنسبة لحساب المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية رقم ١٦٠٤٤٠٢٤ ، لا يوجد تحويلات واردة من شركة بورت لينك جى بي ليميت أو شركة كلارك جيتو أى ألف سنت جروب إل بي - إقرار موثق بشهادة القاضى لويس جيه فريه باللغة الأجنبية وترجمة لهذا الإقرار باللغة العربية ، كما قدم مذكرة بدفعه طالعتها المحكمة وألمت بها تمسك فيها بالطلبات الآتية أ- إلزام النيابة العامة والمدعين بالحق المدنى تقديم أصول كافة الصور الضوئية التى تضمنتها حافظ المستندات المقدمة بتحقيقات النيابة العامة من مؤسسة المواتي الكويتية ومنى عبدالمنعم محمود وديوان المحاسبة وجحد المتهمين لكافأة الصور الضوئية المقدمة فى التحقيقات ، ب- التصريح للمتهمين الأولى والثانى باستخراج صورة طبق الأصل من محضر شهادة حمد أحمد العليان أمام لجنة حماية الأموال العامة بمجلس الأمة ، ج - تكليف النيابة العامة ب تقديم أصول المستندات التى ركنت إليها فى توجيه الاتهام للمتهمين وترجمة معتمدة للمستندات المحررة باللغة الإنجليزية ، د- سماع شهود النقى كل من مشعل العثمان رئيس اللجنة الكشلة من قبل وزارة المواصلات لدراسة مساهمة مؤسسة المواتي فى صندوق المواتي الاستثمارى بما أنه ممثل مدير الاستثمار فى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ، وصفى قاسم من مكتب المطابقة لصندوق المواتي " ، وروبرت بورغيسى " عضو فى المجلس



الاستشاري لصندوق الموارى" ، وكيت بالزر " متخصص فنى ومالى فى أعمال الصناديق " ، ورويرت برنجر " متخصص صناديق استثمارية دولى " ، وتيم أونيل لورا " متخصص فى تدقيق عمليات غسيل الأموال " ، ومحمد النقى " مستثمر فى الصندوق " ، ودفع أولاً:-
بعدم قبول الدعوى الجزائية فى الجناية رقم ٢٠١٢/٤٩٦ حصر أموال عامة والمنضم لها الجنحيات رقمي ٢٠١٣/٥٤٧ ، ٢٠١٤/١٧١٩ ، ٢٠١٣/٥٤٧ حصر أموال عامة وذلك لسابقة صدور قرار من النيابة العامة بحفظ التحقيق نهائياً فى الجناية رقم ٢٠١٣/٥٤٧ وانتهاء قرار الحفظ إلى انتفاء جرائم الدعوان على المال العام من الأوراق وقيدها وحفظها بدفتر الشكاوى الإدارية وفقاً للقرار المؤرخ فى ٢٠١٤/١٢/٣٠ إذ أن هذا القرار بالحفظ قد فصل فى ذات مضمون الشكوى الراهنة لتعلق الشكوىين بذات عقد صندوق الموارى وكليهما متعلق بالاستثمار فى الصندوق وقد تحسن هذا القرار وحاز الحجية بعدم الطعن عليه ، ثانياً:- بعدم قبول الدعوى الجزائية فى الجناية رقم ٢٠١٣/٥٤٧ حصر أموال عامة والتى تتعلق بمساهمة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية فى صندوق الموارى وذلك لسابقة صدور قرار من النيابة العامة بحفظ التحقيق نهائياً لعدم الجريمة وفقاً للقرار المؤرخ ٢٠١٤/١٢/٣٠ ، ثالثاً:- بطلان قرار النيابة العامة الصادر فى ٢٠١٤/٣/٢٧ يأسناد مهمة أداء المأمورية إلى عضو ديوان المحاسبة بدلاً عن إدارة الخبراء بوزارة العدل لصدوره بالمخالفة للمادة ١ من القانون رقم ١٩٨٠/٤٠ فى شأن إصدار قانون الخبرة وتعديلاته وذلك باعتبار أن الشكوى حركت بناء على تقرير الديوان ولا يجوز أن يكون الديوان خصماً وحكمًا فى آن واحد وقد كشف الديوان عن أنه طرف فى الشكوى بإصداره بيان يعرب فيه عن نجاح الديوان بتصور حكم ضد المتهمين بناء على جهوده فى قضية أخرى ولخلو قرار تكليف النيابة العامة للسيد / حمد أحمد العيان بإعداد تلك التقارير من بيان أسباب الاستعانة به بدلاً من إدارة الخبراء وتعديلاته ذلك أن الاستعانة بأى جهة أخرى لإجراء أعمال خبرة أمام النيابة العامة يعد طريراً استثنائياً يجب أن يكون مسبباً ، رابعاً:-
بطلان تقارير عضو ديوان المحاسبة وما ترتب عليها من اتهامات لعدم حلقة اليمين القانونية قبل أداء المأمورية المكلف بها بمحضر جلسة ٢٠١٥/٧/٢٦ ص ٢٥٣ حتى ٢٥٦ التي أوكلت إليه بالمخالفة للمادة ١٠٠ من قانون الإجراءات الجزائية ، خامساً:- عدم توافر أركان الاتهام والجرائم الواردة فى تقرير الاتهام وعدم جدية الاتهام برمته لأن بنت هذه الشكوى والاتهامات الواردة فيها على افتراض تبين عدم صحته إذ أن هذه الاتهامات برمتها قد أقيمت



على افتراض تبديد كافة المساهمة المالية التي أسهمت بها الدولة متمثلة في مؤسسة الموانئ ومؤسسة التأمينات الاجتماعية وأن هذه المساهمة قد تبديت بالكامل ولما كانت مساهمة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ٤٠ مليون دولار أمريكي ومؤسسة الموانئ الكويتية ٨٥ مليون دولار أمريكي وقد ثبت لاحقاً عدم صحة الاتهامات برمتها إذ ثبت في مرحلة لاحقة من التقاضي أن أموال الصندوق هي أصول حقيقة وليس وهمية كما ورد في تحقيقات النيابة العامة كما ثبت لاحقاً بتاريخ شهر نوفمبر ٢٠١٦ وشهر فبراير ٢٠١٩ نجاح صندوق الموانئ في التخارج والتوزيع على المستثمرين بما تحقق معه عودة أصل الاستثمار إلى الجهات العامة فضلاً عن أرباح مجزية حيث حصلت مؤسسة الموانئ الكويتية على مبلغ ١٥٣ و٢٢٢ و١٣٦ دولار أمريكي وحصلت المؤسسة العامة للتأمينات على مبلغ قدره ٦٤٧ و٨٦ و٨٨٥ دولار أمريكي وأنهما كانا مجتمعين قد استثمرتا أموالاً بلغ إجمالياً ١٢٥ مليون دولار أمريكي وقد حصلا على مبالغ فاقت ٢٢٣ مليون دولار أمريكي أي بربح هائل فاق مبلغه ٩٨ مليون دولار أمريكي مما تهار معه الاتهامات الواردة في تقرير الاتهام بعد ثبوت إثراء المال العام ، سادساً:- انتفاء صلة المتهمين الأولى والثانية بالواقعة وأن كل ما يتعلق بعمليات الصندوق والقرارات المتعلقة بإدارة الصندوق تصدر عن شركة بورت لينك ككيان مستقل له مجلس إدارة يتولى إدارة الصندوق ويخضع الصندوق لعدد ثلاث جهات تدقيق واعتماد أية قرارات تكون من الشريك العام شركة بورت لينك جي بي وفقاً لنشرة الاكتتاب المعتمدة من كل المساهمين فضلاً عن قانون الكايمان الذي يخضع له الصندوق وأن القرارات المالية للصندوق تخضع للرقابة من مدقق الحسابات الخارجي المستقل وهو مكتب قيس النصف BDO والقرارات الإدارية تخضع لرقابة شركة تى أم أف موريشس وانتدقيق القانونى على أعمال الصندوق من قبل مكتب وولكرز ، سابعاً:- مدنية النزاع ذلك أن ما سطر في تقرير الاتهام وما قدم في الدعوى من أوراق ومستندات سواء من المؤسسة الشاكية أو المدعة / منى عبد المنعم محمود أو السيد / حمد أحمد العليان وأيضاً ما قدم من المتهمين الأولى والثانية من مستندات ودفاع يؤكد على أن حقيقة الواقعه لا تخرج عن كونها نزاع مدنى بحث يحكمه نشرة الاكتتاب العام في الصندوق واتفاقية الشراكة المحدودة وعقد الاكتتاب المبرم بين المؤسسة الشاكية وشركة كى جى إل للاستثمار باعتبار أن الأولى مساهم في صندوق الموانئ الاستثماري والثانية مسوق لهذا الصندوق داخل الكويت بدلالة أن المؤسسة الشاكية أقامت

الدعوى رقم ٢٠١٧/٣٩٢٤ تجاري كلٍ / ٢١ و موضوعها مطالبة شركة كى جى إل للاستثمار



بمبلغ وقدره / ٢٧٥ مليون دولار أمريكي حسبما تزعم به في صحيفة دعواها ، ثامناً:- عدم صحة جميع الاتهامات التي نسبت للمتهمين الأولى والثانية في تقرير الاتهام لانتفاء أركان جريمة الاستيلاء ذلك أن تلك الجريمة تتطلب انتزاع وتبديد المال العام بحيث يخرج من ملك الجهة العامة ويدخل في ملك الغير دون سند صحيح ولما كان الثابت أن مساهمة الجهات العامة شأنها شأن مساهمة باقي المستثمرين في الصندوق قد دخلت في عمليات تشغيلية واستثمارية وانتهت بانتهاء عملية التخارج من استثمارات الصندوق وترتب عليها عودة أصل الاستثمار مضافاً إليه أرباحاً كبيرة ومن ثم فقد أثرى المال العام ولم يلحقه أي ضرر ولثبوت صحة إجراءات الصرف للمبالغ محل الاتهام وأن الاتهامات الواردة مقامة على افتراض خاطئ وأصبحت بمجملها واردة على غير محل ، تاسعاً:- انتفاء جريمة الإضرار بالمال العام أو الاشتراك فيه بحق المتهمين الأولى والثانية وذلك لانتفاء الركن المادي للجريمة وهو عنصر الضرر بالمال العام إذ أن المال العام في الواقعية محل الاتهام قد أثرى وزادت قيمته ولم يفتقر بزيادة قيمة رأس مال صندوق المواتي الاستثماري بعد إتمام تخارج الصندوق من استثماراته ونجاح هذا الاستثمار في تحقيق أرباح للمستثمرين ومن ثم فلم يلحق المال العام أي ضرر سواء كان في حصة مساهمة مؤسسة المواتي الكويتية أو المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ،عاشرأ:- انتفاء جريمة الاستيلاء على المال العام أو تسهيل الاستيلاء عليه للغير أو الاشتراك في تلك الجريمة بركنيها المادي والمعنوي ،حادي عشر :- ثبوت انتفاء واقعة الاستيلاء على المال العام أو تسهيل ذلك للغير أو الإضرار بالمال العام أو غسل الأموال أو الاشتراك في تلك الواقع بحق المتهمين من واقع أقوال الشهود الذين استمعت إليهم المحكمة وذلك من عدة وجوه الوجه الأول :- تأكيد مدقق الحسابات الخارجي المستقل لصندوق المواتي والمعين من قبل المساهمين بالصندوق - شاهد النفي الذي استمعت إليه المحكمة المؤقرة ب الهيئة سابقة وهو السيد / قيس محمد النصف - على القطع بنفي كافة الاتهامات المزعوم إسنادها للمتهمين الأولى والثانية وأكيد على صحة الإجراءات وعمليات الصرف من الصندوق التي زعمت سلطة الاتهام بقيام المتهمة الأولى بها والواردة بتقرير الاتهام، الوجه الثاني :- تأكيد أقوال الشاهد دانييل برين من شركة وكيز المستشار القانوني لصندوق المواتي الاستثماري منذ تأسيس الصندوق في عام ٢٠٠٧ على القطع بنفي كافة الاتهامات المزعوم إسنادها للمتهمين الأولى والثانية وأكيد على صحة كافة الإجراءات وعمليات الصرف من الصندوق التي قامت بها المتهمة الأولى ، الوجه الثالث / شاهد النفي هشام



سرور عبدالله من شركة بيرتكى وهي شركة مكلفة من قبل أحد المساهمين في صندوق المواتي لفحص حسابات الصندوق وما جاء في تقرير ديوان المحاسبة والواقع موضوع الاتهام والذي أكدت أقواله على القطع بنفي كافة الاتهامات المزعومة إسنادها للمتهمين الأولى والثانية وأكيد على صحة كافة الإجراءات وعمليات الصرف من الصندوق المزعوم إسنادها للمتهمة الأولى ، الوجه الرابع :- الشاهد أيمن عبدالرحيم أحمد مرداش وهو مستشار قانوني مستقل معين من قبل صندوق المواتي الاستثماري ودوره توجيه الاستشارات القانونية للصندوق في دبي وأن له دور استشاري في توزيع حصيلة التخارج من الصندوق حيث أكدت أقواله على القطع بنفي كافة الاتهامات المزعوم إسنادها للمتهمين الأولى والثانية وأكيد على صحة كافة الإجراءات وعمليات الصرف من الصندوق التي قامت بها المتهمة الأولى ، الثاني عشر :- عدم معقولية واستحالة قيام الواقعه المسندة للمتهمين الأولى والثانية من استيلاء أو تسهيل استيلاء أي من المتهمين أو غيرهم على أي أموال بدون وجه حق تعود لصندوق المواتي الاستثماري ذلك أن الصندوق يخضع وفقاً لقانون جزر الكايمان لعدة جهات رقابية على أعماله حماية للمستثمرين في الصندوق إضافة إلى وجود مكتبي تدقيق محاسبى مستقلين من داخل الكويت ولم تكتشف أي من هذه الجهات الرقابية أي ملاحظات مالية أو غيرها على عمل الصندوق رغم إطلاعها على جميع المستندات ، الثالث عشر :- كيدية وتلفيق الاتهام من منى عبدالمنعم محمود مقدمة الشكوى بحق المتهمين وعدم جواز الاعتداد بشهادتها بحق المتهمين الأولى والثانية حيث ان اليملاقة سالفة الذكر على خلاف مع المتهمة الأولى وقامت بالاستيلاء على مبلغ مائة وستة وسبعون ألف وثمانمائة وثمانية وسبعون دينار و٨٠٣ فلس من أموال المتهمة الأولى لدى بنك برقان وتم إدانتها بالحبس لمدة ثلاث سنوات مع الشغل والتنفيذ بحكم جزائي نهائى مما يقطع بعدم أهليتها للشهادة وتعتمدتها الكيد المتهمة الأولى والثانية وذلك من عدة أوجه الوجه الأول تعمد المدعوه / منى عبدالمنعم محمود عبدالوهاب الكيد للمتهمة الأولى والثانية وعدم اهليتها للشهادة ضدهما بالواقعه لصدور حكم جنائي نهائى ويات بحقها ، الوجه الثاني :- إقرار المدعوه / منى عبدالمنعم محمود بالتحقيقات بتعدد الخلافات السابقة بينها وبين المتهمين الأولى والثانية مما يقطع بكيدية شكواها وأقوالها ضد المتهمين في الواقعه المسندة إليهما وأن أقوالها لا تصلح دليلاً بحق المتهمين نظراً لعدم انتفاء مظنة الكيد والتلفيق والانتقام ، الوجه الثالث :- تناقض المدعوه / منى عبدالمنعم محمود في أقوالها بالتحقيقات يقطع بكيدية شكواها وتلفيق الاتهام للمتهمين



الأولى والثانية بعرض الكيند لهما وتشويه سمعة المتهمين ، الوجه الرابع :- التأكيد على كذب وكيدية الاتهامات الواردة بالشكاوى المقدمة من المدعوة / منى عبدالمنعم محمود بدلة التراخي في البلاغات وعدم صحتها ، الرابع عشر :- عدم التعويل على أقوال المدعو / حمد أحمد العليان وكذا عدم صحة الإستناد إليها كدليل للإثبات بحق المتهمين وذلك من عدة أوجه :- الوجه الأول :- عدم جواز الاعتماد على تقرير وأقوال السيد / حمد احمد العليان بالتحقيقات وذلك لعدم فهمه المأمورية موضوع التداعى والقانون الذى يخضع له صندوق الموانئ الاستثماري وعدم فهم الهيكل الإداري للصندوق حيث أن السيد / حمد العليان أورد فى تقريره بأن شركة كى جى إل للاستثمار بصفتها صاحبة الترخيص ومدير الصندوق وشركة كى جى إل كايمان بصفتها مدير الاستثمار قد خالفت مواد القانون رقم ٢٠١٠/٧ بشأن إنشاء هيئة أسواق المال والمرسوم بقانون رقم ١٩٦٠/٣١ فى شأن تنظيم تداول الأوراق المالية وإنشاء صناديق الاستثمار والقرار الوزارى رقم ١٩٩٢/١١٣ ياصدار اللائحة التنفيذية والقرارات اللاحقة له وكرر ذلك فى أكثر من موضع فى تقاريره عن الصندوق وأخرها تقريره المؤرخ فى ٢٠١٧/٢/١٥ فى الصفحات ٢٦ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٢ وذلك رغم أن الصندوق وعلى ما قرره سالف الذكر فى تقريره أيضاً مؤسس وفقاً لقانون جزر الكايمان ومن ثم فهو يخضع لقانون جزر الكايمان التابعة للتاج البريطانى ولا يخضع لقانون الكويتى وهو ما أكدت عليه هيئة أسواق المال .وفقاً للثابت بكتاب الهيئة المرسل للنيابة العامة ، الوجه الثاني:- طرح تقرير ديوان المحاسبة وأقوال شاهد الديوان كدليل للاستدلال به بحق المتهمين الأولى والثانية لثبوت عدم صحة ما جاء بالتقدير وأقوال شاهده وإصدار ديوان المحاسبة بيان عن الحكم الصادر من محكمة أول درجة بالإشادة بالحكم ونسب فى البيان بأن صدور الحكم ناجح للديوان ومن ثم فقد الديوان صفتة كجهة محاباة أو صفة موظفيه كشهود فى الواقعه ، إضافة لوجود خلافات بينه وبين شركة كى جى إل للاستثمار والمتهمين الأولى والثانية ووجود شكوى مقدمة من المتهم الثاني ضد ديوان المحاسبة إضافة لصدر حكم نهائى ضد عضو ديوان المحاسبة الذى أعد التقرير بالحبس لمدة ستة أشهر عن واقعة تزوير أوراق وأمهارها بتوقيع منسوب للمتهمة الأولى ، الوجه الثالث :- طرح أقوال / حمد أحمد العليان كدليل للاستدلال بحق المتهمين لمخالفتها للمنطق والقانون وثبوت عدم صحة ما جاء فى تقريره جملة وتفصيلاً ، خامس عشر :- عدم صلاحية السيد / حمد العليان للشهادة واعداد تقارير فى القضية وتناقض أقواله مع بعضها البعض ومخالفتها للثابت بالأوراق ، السادس عشر :-



طرح النيابة العامة أقوال الشهود الذين جزموا بعدم بيان تحقق ضرر بالمال العام إلا عند التخارج من صندوق الموارى وكذا طرح ما ثبت بتقارير ديوان المحاسبة من إقرار مؤسسة الموارى الكويتية بأن سداد قيمة الاستثمارات يكون عند إتمام كل عملية تخارج ، السابع عشر :- عدم قبول الإدعاء المدنى المقام من منى عبدالمنعم محمود لانتفاء صفتها فى الإدعاء المدنى وعدم تضررها من الواقع محل الاتهام بأى صورة حيث أنها ليست من المشاركين فى صندوق الموارى ، وطلب فى ختامها الحكم أولاً:- بعدم قبول الدعوى الجزائية لسبق صدور قرار فيها من النيابة العامة بحفظ التحقيق فى القضية رقم ٢٠١٣/٥٤٧ حصر أموال عامة ، ثانياً:- ببراءة المتهمين الأولى والثانية مما هو منسوب إليهما من اتهامات ويرفض كافة الدعوى المدنية ضدهم وإلزام رفعها بالمصروفات ومقابل الأتعاب الفعلية للمحاماة ، ثالثاً:- عدم قبول الإدعاء المدنى المقدم من المدعية بالحق المدنى / منى عبدالمنعم محمود لانتفاء صفتها فى الإدعاء المدنى وعدم تضررها من الواقع محل الاتهام ، والمحامى الثاني الحاضر مع المتهمين الأولى والثانى ترافع شفاهة وشرح ظروف الدعوى وقدم العديد من حواجز المستندات طالعهم المحكمة جمياً وألمت بهم من ضمن ما طویت عليه صورة ضوئية من تحقيقات النيابة العامة ص ٢٢٣، ٢٢٤ في القضية رقم ٢٠١٢/١٤٩٦ حصر أموال عامة - صورة ضوئية من ص ٤٩ من تحقيقات النيابة العامة فى القضية رقم ٢٠١٣/٥٤٧ حصر أموال عامة - صورة ضوئية من الصفحات أرقام ٤١٣، ٤٢٥، ٤٢٦ من تحقيقات النيابة العامة مع المتهم الثانى فى القضية رقم ٢٠١٣/٥٤٧ حصر أموال عامة - صورة ضوئية من الصفحتين رقمي ٥٥٥، ٥٦٠ من تحقيقات النيابة العامة مع المتهمة الأولى فى القضية رقم ٢٠١٣/٥٤٧ حصر أموال عامة- صورة ضوئية من كتاب محامى المتهمة الأولى للنائب العام والمتضمن بأن تمسكها بأن السيد / حمد العلیان لا يصلح لإعداد تقرير محاید - صورة ضوئية من الكتاب رقم ١٥٤ المؤرخ ٢٠١٤/٣/٢٤ الموجه من مدير نيابة الأموال العامة والشئون التجارية لوكيل ديوان المحاسبة في القضية رقم ٢٠١٢/١٤٩٦ حصر أموال عامة - صورة ضوئية من كتاب وكيل ديوان المحاسبة المؤرخ ٢٠١٤/٤/١٠ الموجه للسيد مدير نيابة الأموال العامة ردأ على الكتاب سالف الذكر - صورة ضوئية من كتاب النائب العام المؤرخ ٢٠١٤/٥/١ الموجه لرئيس ديوان المحاسبة - صورة ضوئية من كتاب النائب العام المؤرخ ٢٠١٥/١٢٩ الموجه لرئيس ديوان المحاسبة- صورة ضوئية من قرار النائب العام في القضية رقم ٢٠١٣/٥٤٧ حصر أموال عامة - صورة ضوئية من قرار لجنة التحقيق



الخاصة بمحاكمه الوراء في البلاغ المقيد برقم ٢٠١٤/٧ حصر بلاغات وزراء الصادر بتاريخ ٢٠١٤/٩/١٧ - صورة ضوئية من كتاب هيئة أسواق المال المؤرخ ٢٠١٦/٧/٢٥ الموجه لمدير نيابة الأموال العامة - صورة ضوئية من صفحات من تقرير ديوان المحاسبة - صورة ضوئية من الملحق المرفق بتقرير عضو ديوان المحاسبة المؤرخ ٢٠١٧/٢/١٥ جدول ص ٣ بعنوان "المبالغ المنسخة من حساب صندوق الموارد لدى البنك الأهلي الكويتي ثابت منها أنه ذكر تحويل مبلغ مليون دينار كويتي إلى حساب شركة كى جى إل للاستثمار بتاريخ ٢٠١٣/٥/١٦ في حين أن الثابت بالكشف أن المبلغ المحول بذات التاريخ ألف دينار كويتي - صورة ضوئية من ص ٢٩٩ من تحقيقات النيابة العامة في القضية رقم ٢٠١٤٩٦ حصر أموال عامة - صورة ضوئية من أحد مرفقات تقرير عضو ديوان المحاسبة رقم في ص ١ أن هناك مبلغ ١٠٠ ألف دولار أمريكي تم تحويله لحساب شركة كى جى إل للاستثمار لدى البنك الأهلي المتعدد بتاريخ ٢٠١١/١٠/٣١ مرفق معها صورة أخرى لكشف حساب بنكي ثابت به أن المبلغ حول من حساب الصندوق بالدولار لدى بنك HSBC إلى حساب الصندوق بالدينار الكويتي في ذات البنك - صورة ضوئية من ص ١٣ من تقرير عضو ديوان المحاسبة المؤرخ ٢٠١٣/٥/٩ الذي أعده بناء على تكليف مجلس الأمة ثابت منها ذكره أن مخصصات أعضاء المجلس الاستشاري مبلغ ٥٠٠ دينار كويتي عن الاجتماع الواحد ويحد أقصى مرتبين في السنة إضافة إلى المصاريف وذلك طبقاً لميثاق المجلس الاستشاري للصندوق وتسدد المبالغ من الصندوق ثم قرر لاحقاً أمام النيابة العامة بأن التحويلات للمتهمة الأولى جريمة وركن إلى ذلك بتقرير الاتهام الأول - صورة ضوئية من ص ٧ لنشرة الاكتتاب مرفق بها ترجمتها للغة العربية ثابت منه أن الهدف من الصندوق إنشاء محفظة استثمارية تهدف إلى تحقيق معدل عائد داخلي ٣٠٪ على إجمالي الاستثمارات وذلك خلافاً لما زعم به عضو ديوان المحاسبة بأن غاية الصندوق تحقيق هذا العائد - صورة ضوئية لبعض من المستندات المقدمة من المبلغة منى عبدالمنعم محمود - صورة ضوئية من قرار الحفظ في القضية رقم ٢٠١٤/١٢٤٤ حصر أموال عامة - صورة ضوئية من البلاغ المقدم من الشاكية / منى عبدالمنعم محمود بتاريخ ٢٠١١/١٠/١٧ للنائب العام ضد المتهمن بتهمة تسهيل الاستيلاء على مبلغ أربعين مليون دولار أمريكي من أموال المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية - صورة ضوئية من قرار النائب العام في القضية رقم ٢٠١٣/٥٤٧ حصر أموال عامة بحفظها - صورة ضوئية من البلاغ المقدم من الشاكية



منى عبدالمنعم محمود بتاريخ ٢٠١٢/٦/٢٦ للنائب العام ضد المتهمين بتهمة تسهيل الاستيلاء على مبلغ خمسين مليون دولار أمريكي من أموال مؤسسة الموانئ الكويتية - صورة ضوئية من تقرير اتهام صادر عن النيابة العامة في القضية رقم ٢٠١٠/١٥٧٥ حصر ٢٠١٠/١٥٧٥ حصر أموال عامة - صور ضوئية من الأحكام ابتدائي واستئناف وتمييز في القضية رقم ٢٠١٠/١٥٧٥ حصر أموال عامة ضد المبلغة - صورة ضوئية من الكتاب المقدم من المبلغة بتاريخ ٢٠١٣/١٠/٢٢ للنائب العام لاستصدار منع سفر قبل المتهمين - صور ضوئية من الكتابين المقدمين من المبلغة للنائب العام بتواريخ مختلفة في القضية رقم ٢٠١٢/٤٩٦ حصر أموال عامة بطلب ندب إدارة الخبراء لتشكيل لجنة فنية من المتخصصين للإطلاع على ملف القضية وإعداد تقرير عن كافة المخالفات - صورة ضوئية من البلاغ رقم ٢٠١٤/١٧١٩ حصر أموال عامة المقدم من المبلغة / منى عبدالمنعم محمود ضد المتهمين بتاريخ ٢٠١٤/١١/٢٠ - نسخة من كتاب البنك التجارى المؤرخ ٢٠١٩/٨/١٩ لمدير إدارة كتاب المحكمة الكلية تنفيذاً لقرار المحكمة ثابت به إيداع مبلغ ٣٢٥٧٨٤٧٤٧٨ و ٣٧ دينار كويتى حساب مؤسسة الموانئ لدى البنك التجارى رقم ٢٠٣٠٢٦٩٠٠٢ بتاريخ ٢٠١٩/٢/٦ عن طريق حواله سويفت بقيمة ١٢٥،٠٠٠،٠٠ دولار أمريكي بأمر من شركة بورت لينك جي بي ، وكذلك إيداع مبلغ ٨٨٢/٨٨٢٠٦٩٠٦٩٠٣ دينار كويتى بتاريخ ٢٠١٦/١١/٢٠ بحساب المؤسسة سالف البيان عن طريق حواله سويفت بقيمة ١١٠٧/٦٤٢٢٥٢٢١٠٧ دolar أمريكي بأمر من شركة كلارك جيتو أى أنف سمنت جروب إل بي ، وأنه بالنسبة لحساب المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية رقم ١٦٠٤٤٢٠٢٤ ، لا يوجد تحويلات واردة من شركة بورت لينك جي بي ليميتيد أو شركة كلارك جيتو أى أنف سمنت جروب إل بي - صورة ضوئية من تصريح المحكمة فيما يتعلق بالمبالغ المحولة للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية تم تقديمها إلى البنك الأهلي المتحد فرع لندن إلا أنه لم يتم الرد حتى تاريخه - صورة ضوئية من تصريح المحكمة موجهة للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية عن استخراج شهادة بالمبالغ المحولة إليها في حسابها لدى البنك الأهلي المتحد لندن من صندوق الموانئ - صورة ضوئية من صفحات رقمي ١١، ١٢ من تقرير عضو ديوان المحاسبة المقدم في القضية الراهنة ٢٠١٣/٥٤٧ أموال عامة ثابت منها إقراره بتحويل مبلغ ٥٤/٥٦٤٠٦٨٤٧ دolar أمريكي من صندوق الموانئ بتاريخ ٢٠١٦/١٠/١٧ حساب المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية -

صورة ضوئية من الصفحة الإلكترونية لوكالة الأنباء الكويتية (كونا) بعض فقرات من



استجواب وزير المالية أمام مجلس الأمة بتاريخ ٢٠١٩/٦/١١ تضمنت إقراره بأن المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية استردت مبلغ ٨٦٠ مليون دينار كويتي (٢٦٦ مليون دولار أمريكي) من صندوق الموانئ - صور ضوئية من كتب صادرة عن مجموعة من السادة المساهمين في صندوق الموانئ (شركة بيهانى للاستثمار ، محمد على النقى ، شركة بترولينك ، ورثة يعقوب بيهانى) تضمنت شكرهم إدارة الصندوق على ما حققوه من نجاح - صورة من تقرير الشال - إحدى الشركات الكبرى الكويتية في مجال الاستثمار حول صندوق الموانئ - مؤرخ في أكتوبر لعام ٢٠٠٩ - نسخة عن تقرير الشال لمتابعة التقرير الأصلي مؤرخ في أكتوبر عام ٢٠١١ - صورة من الصفحات من ٢٥٣ حتى ٢٥٧ من تحقیقات النيابة العامة في القضية رقم ٢٠١٢/١٤٩٦ حصر أموال عامة - صورة ضوئية من صحيفة الدعوى رقم ٢٠١٦/١١٥٥٣ تجاري كلی حکومه / ٧ - صورة ضوئية من حکم الإحالة للخبراء في الدعوى رقم ٢٠١٧/٣٩٢٤ تجاري كلی / ٢١ - صورة ضوئية من تقرير الخبراء في الدعوى رقم ٢٠١٧/٣٩٢٤ تجاري كلی / ٢١ - صورة ضوئية من تقرير الخبراء في الدعوى رقم ٢٠١٦/٦٥٨٢ تجاري كلی / ٣ والمقدمة من صندوق الموانئ ضد شركة كی جی إل الدولية للموانئ والتخزين - صورة ضوئية من شهادة صادرة من جدول المحكمة الكلية في الدعوى رقم ٢٠١٦/٦٥٨٢ تجاري كلی / ٣٨ ثابت بها أنها مؤجلة لجلسة ٢٠١٩/١١/٤ - صورة ضوئية من تقرير ديوان المحاسبة عن المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية - تقرير بالشهادة صادر عن الخبراء الأجانب / لويس فريه مترجم من اللغة الإنجليزية للغة العربية - تقرير مالي بشأن المعاملات المالية محل الاتهامات في القضية الراهنة ومرافقاته صادر عن شركة بيكر تلي للاستشارات ذ م م عينت من قبل أحد المساهمين في الصندوق شركة بترولينك القابضة لإعداد التقرير وموقع عليه من الشريك التنفيذي / هشام سرور " خبير " ثابت به أنه بالنسبة للمعاملة المالية موضوع الاتهام الأول فإن المبلغ المذكور في تقرير الاتهام يتكون من أربع مجموعات من المبالغ المستحقة للمتهمة الأولى من حسابات الصندوق وهي المجموعة الأولى مبلغ ٩٩٠٠٠ دينار كويتي وهي رواتب مستحقة بصفتها عضو مجلس إدارة في شركة Port LINK GP LTD - الشريك العام عن الفترة من يوليو ٢٠١٤ وحتى ديسمبر ٢٠١٤ باستثناء ١٢ شهر خلال السنة المالية ٢٠١٠ بـإجمالي ٦٦ شهر ويواقع ١٥٠٠ دينار كويتي لكل شهر ، والثانية مبلغ ٢٥ ألف دينار كويتي وهي مخصصات حضور مستحقة عن حضور عدد ٥ اجتماعات المجلس الاستشاري للصندوق



خلال الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٤ ، الثالثة والرابعة استعاضة مصاريف إدارية تم دفعها من حسابها الشخصى خلال اجتماعات المجلس الاستشارى التالية مبلغ ٥٠٠ دينار كويتى مصاريف سفر وإقامة - الاجتماعين رقمى ٢٠١١/٢، ٢٠١١/١ ، ومبلغ ٤٤٢ دينار كويتى ومبلغ ٦٠٦ دولار أمريكي مصاريف سفر وإقامة الاجتماعين رقمى ٢٠١٠/١ ، ٢٠١١/١ ، وأن نتيجة الفحص ١ - أن كافة المعاملات الواردة فى الاتهام الأول قد تمت بما يتواافق مع نشرة الاكتتاب فى الصندوق وإتفاقية الشراكة المحددة وعقد تأسيس الشريك العام والقرارات الصادرة من الشريك العام ولم يكن بها شبهة استيلاء بدون وجه حق ، ٢ - تطابق القيم الواردة فى المستندات الداعمة مع السجلات المحاسبية للصندوق وعكسها فى البيانات المالية المدققة للصندوق ، ٣ - تطابق قيم المبالغ الواردة فى تقرير الاتهام مع المبالغ التى تم صرفها قانونياً ووفق الأصول إلى لازاريفا ماريا العضو فى مجلس إدارة الشريك العام وعضو المجلس الاستشارى للصندوق وعليه لا يوجد استيلاء بدون وجه حق على هذه المبالغ ، وبالنسبة لمعاملة المالية موضوع الاتهام الثانى فإن المبلغ المذكور فى الاتهام قد تم تحويله إلى شركة كى جى إل للاستثمار ش م ك (مقلة) بقيمة ٥٠٠٠٠٢ دولار أمريكي وذلك بتاريخ ١٢ أغسطس ٢٠١٠ مقابل مستحقات شركة كى جى إل للاستثمار ش م ك (مقلة) لتسويق الاكتتاب التكميلي الأول ويواقع ٥٥% من قيمة المبالغ التى تم الاكتتاب فيها خلال الاكتتاب التكميلي الأول بقيمة ٥٠ مليون دولار أمريكي وقد تم تحويل المبلغ من حساب الصندوق لدى البنك الأهلي الكويتى رقم ٢٠١٧٢٣٥٩٠٦٠٣ وحيث أن المستفيد من المبلغ شركة كى جى إل للاستثمار ش م ك " مقلة " قد استلمت المبلغ بموجب مستحقاتها لتسويق الاكتتاب لذا كان لها حق التصرف فى المبلغ لصرف مستحقات متربة عليها للسادة شركة المرابطون الدولية وسند ذلك أنه بتاريخ ٢٠٠٩/٨/٣ تم إبرام اتفاقية بين الصندوق وشركة كى جى إل للاستثمار ش م ك (مقلة) لتسويق زيادة رأس مال الصندوق وقد نص البند ١ او ٣ - الصفحة ٢ من الاتفاقية المذكورة على استحقاق شركة كى جى إل للاستثمار ش م ك " مقلة " نسبة ٥٥ من الأموال المكتتب فيها وتستحق هذه النسبة فى خلال ٥ أيام من استلام الأموال المكتتب فيها فى حسابات الصندوق وتسدد من أموال الصندوق (المرفق رقم ٣) ، وي بتاريخ ٢٠١٠/٧/١٤ تم إبرام عقد اكتتاب ومشاركة بين شركة كى جى إل للاستثمار بصفتها مسوق الصندوق ومؤسسة الموانئ الكويتية للتلزم الأخيرة بالاكتتاب بمبلغ خمسين مليون دولار أمريكي فى صندوق الموانئ وتم دفع كامل المبلغ لحساب الصندوق



بتاريخ ١٩/٧/٢٠١٠، وعليه استحقت شركة كى جى إل للاستثمار ش م ك " مقلة " - مسوق الصندوق فى الكويت مستحقاتها مقابل تسويق زيادة رأس مال الصندوق وبنسبة ٥٥% من المبلغ المكتتب فيه أى ما يعادل ١٠٠٠ و٥٠٠ دolar أمريكي يعادل ١٠٠ دينار كويتى (المرفق ٤ - ٤) ، وأن نتيجة الفحص ١ - أن كافة المعاملات الواردة فى الاتهام الثاني قد تمت بما يتوافق مع نشرة الاكتتاب فى الصندوق وإتفاقية الشراكة المحدودة وعقد تأسيس الشريك العام والقرارات الصادرة من الشريك العام مع الرخصة الصادرة من وزارة التجارة والصناعة فى الكويت والتى منحت شركة كى جى إل للاستثمار ش م ك " مقلة " حق تسويق الصندوق داخل دولة الكويت وكذلك الاتفاقية التجارية المبرمة بين الصندوق وشركة كى جى إل للاستثمار ش م ك " مقلة " بغرض تسويق زيادة رأس مال الصندوق ولم يكن بها شبهة استيلاء بدون وجه حق ، ٢ - أن كافة التحويلات التى تمت من شركة كى جى إل للاستثمار ش م ك " مقلة " إلى شركة المرابطون الدولية ليس لها علاقة بأنشطة الصندوق ، ٣ - تطابق قيم المبالغ الواردة فى المستندات الداعمة مع السجلات المحاسبية للصندوق ، ٤ - تطابق قيمة المبالغ الواردة فى تقرير الاتهام مع المبالغ التى تم صرفها قانونياً ووفق الأصول إلى شركة كى جى إل للاستثمار ش م ك (مقلة) وعليه لا يوجد استيلاء بدون وجه حق على هذه المبالغ ، وبالنسبة للمعاملة المالية موضوع الاتهام الثالث فإن المبلغ المذكور فى تقرير الاتهام يتكون من سبعة عشر مجموعة من المبالغ المحولة للشركات المذكورة فى تقرير الاتهام من حسابات الصندوق حيث إنه ١ - بالنسبة للمبالغ المحولة إلى شركة كى جى إل للاستثمار ش م ك " مقلة " - رسوم الاكتتاب الأولى وقدرها ٣٧٨٠ و١ دolar أمريكي فإنه بموجب نشرة الاكتتاب الصادرة فى أبريل ٢٠٠٧ فقد نصت أن رسوم الاكتتاب بواقع ٣% من قيمة المبالغ المكتتب فيها وتستحق لشركة كى جى إل للاستثمار من المكتتب فى نفس تاريخ الاكتتاب وتدفع كمبلغ إضافى عن قيمة الالتزام أو يتم خصمها من مبلغ الالتزام (المرفق ١-٣) وفي أبريل ٢٠٠٧ تم ابرام اتفاقية الاكتتاب بين الشريك العام وشركة كى جى إل للاستثمار والتى بموجبها تم تعيين شركة كى جى إل للاستثمار وكيلاً للاكتتاب (المرفق ٢-٣) ويجب الاكتتاب الأول فقد استحقت شركة كى جى إل للاستثمار مبلغ ٣٧٠ و١ دolar أمريكي عن طريق تحويلتين من حساب الصندوق رقم ١٠٩٤٩٩٥٧ ببنك الخير الأول ١٦٠٠٤٠١٦ لدى بنك HSBC إلى حسابها رقم ١٠٩٤٩٩٥٧ بتاريخ ٢٢ أغسطس ٢٠٠٧ بمبلغ ٧٨٠٩ و٩٤٧ دolar أمريكي ، والثانى بتاريخ ٢٢ أغس٢٠٠٧



الالتزامات رأس المال وتنخفض النسبة إلى ١٥ % في حال تمديد أجل الصندوق لفترتين متتاليتين مدة كل منها سنة واحدة ، وأن شركة كى جى إل للاستثمار كايمن هي مدير الاستثمار وطبقاً لما ورد في البند ١، ٥ بالصفحة ٦ من نشرة الاكتتاب فإن مدير الاستثمار يستحق أتعاب الإدارة بنسبة ٢% من إجمالي التزامات رأس المال عن الفترة من تاريخ إغلاق الاكتتاب الأول وحتى ٣١ ديسمبر من السنة الخامسة بعد تاريخ الإغلاق الأول ومن ثم ١٥% من إجمالي الالتزام لفترات اللاحقة وحتى إنتهاء أجل الصندوق لأى لمندة سنتين إضافيتين وان هناك حالة حق بين شركة كى جى إل للاستثمار كايمن وشركة كى جى إل للاستثمار تفوض فيها شركة كى جى إل للاستثمار باستلام أتعاب الإدارة مباشرة في حسابها وعليه فإن شركة كى جى إل للاستثمار استحقت أتعاب إدارة قدرها ٤٠٣٥٠٢٢ دولار أمريكي ، وتم تحويل مبلغ ٧٨٠٣٢٠٦٠ دولار أمريكي أتعاب إدارة لشركة كى جى إل للاستثمار ، ٥ - بالنسبة للمبالغ المحولة لشركة كى جى إل للاستثمار مصاريف تم استعاضتها وذلك بموجب نشرة الاكتتاب والصادرة في أبريل ٢٠٠٧ ص ١١٣ فقد نصت أن الصندوق يتحمل كافة المصاريف والرسوم المتعلقة بتشغيله (المرفق ٣-٨) وقامت شركة كى جى إل للاستثمار بدفع مصاريف نيابة عن الصندوق ولصالح الصندوق وتم استعاضتها من حساب الصندوق بإجمالي مبلغ ٤٠٠٠٠ دينار كويتي وأن المبلغ تم إدراجه في تقرير الاتهام بقيمة خاطئة حيث أن قيمة المبلغ المحول هو ٠٠٠١ دينار كويتي وليس مليون دينار كويتي (المرفق ٣-٩) ، ٦ - بالنسبة للمبالغ المحولة إلى شركة كى جى إل للاستثمار استثمار إم بي سى جلوبيل للفرص الاستثمارية فإنه بموجب اتفاقية الاستثمار المبرمة بين صندوق المواتئ وإم بي سى جلوبيل للفرص الاستثمارية والمؤرخة ١٢/١١/٢٠٠٧ فقد التزم صندوق المواتئ بالدخول في الاستثمار بقيمة التزام ٢٥ مليون دولار أمريكي (المرفق ٣-١٠) وبموجب الكتاب الوارد من إم بي سى جلوبيل للفرص الاستثمارية والذي ألزم الصندوق بسداد الدفعة الأولى بقيمة ٢٥٠٠٠٠ دولار أمريكي لذا فقد قام الصندوق بسداد المبلغ بتاريخ ٣/١٢/٢٠٠٧ (المرفق رقم ٣-١١) ، وي بتاريخ ٢٩/٨/٢٠٠٧ قام الصندوق بتحويل مبلغ ٤٠٠١٠٠٠٩٠٠ دينار أمريكي من حساب الصندوق رقم ١٠٠٤٠٠١٠٠١ لدى بنك HSBC إلى حساب شركة كى جى إل رقم ٥٧٩٤٩٩١٠١١١ بنك الخليج ومن ثم إلى الحساب رقم ١٠٠٢٣١٨ بنك الخليج وذلك للأغراض التالية مبلغ ٤٧٥٠٠٠ دولار أمريكي حيث تم استخدام حساب شركة كى جى إل للاستثمار كحساب وسيط لسداد الدفعة الثانية المستحقة



إلى إم بي سي جلوبيل للفرص الاستثمارية بمبلغ ٤٧٥٠٠٠ دولار أمريكي ، ودفعة على حساب النفقات والمصاريف المسدد من شركة كى جى إل للاستثمار عن الصندوق بمبلغ ١٥٠ ألف دولار أمريكي ، ويتأريخ ٢٠٠٨/٢/١٢ قامت شركة كى جى إل بتحويل مبلغ ٤٧٥٠٠٠ دولار أمريكي من حسابها رقم ١١٥٧٨٨٥٣ بينك الكويت والشرق الأوسط إلى حساب شركة إم بي سي جلوبيل للفرص الاستثمارية بينك نيويورك وذكر في هذا التحويل أنها نيابة عن الصندوق (المرفق ٣ - ١٣)، وسدلت شركة كى جى إل للاستثمار عدة مصاريف عن صندوق الموانئ خلال الفترة من نوفمبر ٢٠٠٧ حتى سبتمبر ٢٠٠٨ حيث تم تحويل مبالغ إجمالية ٤٢٧٠٢١٣ و ٤٢٧٠٢١٣ دولار أمريكي مقابل الأعمال والخدمات المتعلقة بمشروع جلوبال جيتواى ونيجروز بالفلبين حيث كانت شركة بريجرين هي المقاول الرئيسي لمشروعين ويمثل المبلغ الوارد في الاتهام دفعة من أصل مجموع النفقات والمصاريف التي دفعتها شركة كى جى إل للاستثمار نيابة عن الصندوق (المرفق رقم رقم ٣ - ١٤) ، ٧- بالنسبة للمبالغ المحولة إلى شركة كى جى إل للاستثمار مقابل رد مبالغ تم إقرارها للصندوق نظراً لوجود نقص في السيولة لدى الصندوق خلال الفترة من ٢٠١٢ أكتوبر ٣١ و حتى ١٦ يناير ٢٠١٣ فقد قامت شركة كى جى إل للاستثمار بتوفير السيولة الازمة للصندوق وذلك من خلال عدد خمس تحويلات بنكية بإجمالي مبلغ ٣٧٧٧٠٠٠ و ٣٠٠٠ دولار أمريكي (المرفق ٣ - ١٥) ، وقد تم استرجاع نفس المبلغ لشركة كى جى إل للاستثمار (المرفق ٣ - ١٦) ، ٨- بالنسبة للمبالغ المحولة إلى شركة كى جى إل للاستثمار رسوم خدمات تتعلق باتفاقية القرض القابل للتحويل إلى أسهم في شركة دمياط الدولية للموانئ المبرم مع شركة كى جى إل الدولية للموانئ والتخزين والنقل فإنه بتاريخ ٢٠٠٧/٨/٢٢ تم إبرام اتفاقية القرض القابل للتحويل والمبرمة بين صندوق الموانئ الاستثماري وشركة كى جى إل الدولية للموانئ والتخزين والنقل بشأن منح قرض بقيمة ٢٠ مليون دولار أمريكي (المرفق ٣ - ١٧) وبدأت شركة دمياط الدولية للموانئ (ديبكو) في بناء الميناء بحيث تم استخدام الجزء الأكبر من رؤوس الأموال مما دفع الشركة للحصول على قرض بنحو ٤٨٠ مليون دولار أمريكي ولكن المشروع عانى من الأزمة المالية العالمية والربيع العربي وتم تعليق العمل بالمشروع ودخول شركة ديبكو في مفاوضات شرعية مع الحكومة المصرية وقامت الحكومة المصرية بإلغاء اتفاقية الامتياز من طرف واحد مع شركة ديبكو ، وتسبب التأخير في زيادة المصروفات وأعاق عملية سحب دفعات القرض مما أدى إلى فقد أموال المشروع بحلول الربع الأول من عام ٢٠٠٩ حيث تم تعيين إدارة وفرق



تشغيل جديدة وإلتزمت الشركة بزيادة إضافية لرأس المال بمبلغ ١١٥ مليون دولار أمريكي في صورة نقد وخطابات واعتمادات وسندات وتوصلت شركة دمياط للموانئ إلى اتفاق مع وزارة المواصلات والمقاولين والموردين للمضى قدماً بالمشروع وذلك لضمان حجز ٢٥ مليون وحدة مكافأة لعشرين قدم (TEU) عندما يبدأ العمل بالميناء خلال عام ٢٠١٠ ، وأنه لغاية البحث وإيجاد سبل التخارج وإعادة هيكلة استثمار الصندوق في ديبك على ضوء التطورات تم تعيين شركة كاندولود في أوائل عام ٢٠٠٩ لوضع خيارات الصندوق وسواها من الخدمات المتعلقة باستثمار الصندوق في شركة ديبك قرض قابل للتحويل لأسهم في شركة ديبك وتم تسديد مبلغ ١٠٠٠٠٠ دولار أمريكي لشركة كاندولود بارتنرز آل سى مقابل خدماتها بواسطة شركة كابيتال لينك القابضة التابعة لشركة كى جى إل للاستثمار ، ويتأريخ ٢٠١٠/٧/٢٥ تم استعاضة هذه المدفوعات من الصندوق بتحويل مبلغ ١٠٠٠٠٠ دولار أمريكي من حساب الصندوق رقم ١٦٠٠٤٠٠١٠٠١ لدى بنك HSBC إلى حساب شركة كى جى إل رقم ٤٩٢٠١٦٠٣٧٢٣٥٤٩٢٠١ بالبنك الأهلي الكويتي (المرفق ١٩-٣) ، وبالنسبة للمبالغ المحولة إلى شركة كى جى إل للاستثمار بمجموع ٢٩٠ و٥٢٠ و١٠٥ دولار أمريكي على حساب المصارييف - استعاضة مصاريف تم دفعها نيابة عن الصندوق حيث سدد شركة كى جى إل مجموعه من المصارييف تتجاوز مبلغ ٣٤٦٥ و٨٠٧ دولار أمريكي (المرفق رقم ٢٠-٣) ، ويتأريخ ٢٠١٣/٦/٢٧ أخطأ البنك بتنفيذ تحويل إلى شركة كى جى إل للاستثمار بقيمة ٢٦٥ و٠٠٠ دولار أمريكي وبعدها تم التحقق بأن هذا المبلغ تم صرفه خطأ وبالتالي تم رده إلى حسابات الصندوق من حساب كى جى إل للاستثمار بتاريخ ٢٠١٣/٦/٣٠ ، ويتأريخ ٢٠١٠/١٠/٣١ قام الصندوق بتنفيذ تحويل بقيمة ١٠٠٠٠ دولار أمريكي من حساب الصندوق بالدولار الأمريكي لدى بنك HSBC رقم ١٦٠٠٤٠٠١٠٠١ إلى حساب الصندوق بالدينار الكويتي في بنك HSBC رقم ٠٠١٠٤٠٠١٠٠١ بينما أدرج في تقرير الاتهام هذا المبلغ بالخطأ على أنه تم تحويله لشركة كى جى إل للاستثمار (المرفق رقم ٢٣-٣) ، ١٠ - بالنسبة للمبالغ المحولة إلى رابطة الكويت والخليج للنقل - تكلفة خدمات استشارية فقد قامت شركة رابطة الكويت والخليج للنقل بتقديم خدمات استشارية لصندوق الموانئ فيما يتعلق بالتقدير المبدئي لعملية الاندماج المقترن ما بين قطاع الشحن بشركة أبوتير لنظم الشحن وشركة نيجروز نافيجيشن والذين تم إندماجها لاحقاً تحت كيان GO ٢٠١١/٩/٧ ، والذي تخارج منه صندوق الموانئ لاحقاً بأرياح متميزة ، ويتأريخ ٢٠١١/٩/٧ تم



الضريبة المستحقة واستصدار شهادة براءة ذمة ضريبية لصالح شركة KGL Investment BV - والمملوكة بالكامل للصندوق فقد قام الصندوق بتحويل مبلغ ١٠٠٠٠ دولار أمريكي إلى شركة كى جى إل آسيا بموجب تحويل بنكى من حساب الصندوق لدى بنك الأهلى الكويتى رقم ١٠٦٠٣٤٩٣٢٨٣ إلى حساب شركة كى جى إل آسيا بينك جزر الفلبين رقم ١٩٢٤١١٨٩١١ (المرفق ٣٠-٣) ، كما قام الصندوق بتحويل مبلغ ١٠٠٠٠ دولار أمريكي إلى شركة كى جى إل آسيا بمثابة سلفة على المصارييف بموجب تحويل بنكى من حساب الصندوق لدى بنك الأهلى الكويتى رقم ١٠٦٠٣٤٩٣٢٨٣ إلى حساب شركة كى جى إل آسيا بينك جزر الفلبين رقم ١٩٢٤١١٨٩١١ (المرفق ٣١-٣) ، وأنشاء النزاع بين شركة GGDC - أحد الشركات المملوكة للصندوق بالكامل - والمقابل الرئيسي للمشروع فقد تطلب الأمر استصدار كفالة بنكية بقيمة ٦٥٠٠٠ مليون دولار أمريكي لصالح المحكمة المختصة فقام الصندوق بتحويل مبلغ ٦٥٠٠٠٠٠ دولار أمريكي من حساب الصندوق لدى بنك الأهلى الكويتى رقم ١٠٦٠٣٤٩٣٢٨٣ إلى حساب شركة كى جى إل آسيا بينك جزر الفلبين رقم ١٩٢٤١١٨٩١١ ، وقد تمكنت شركة GGDC بحل الأمر دون الكفالة البنكية فقامت شركة كى جى إل آسيا برد إجمالي المبلغ بقيمة ٦٤٩٩٨٩٠٠ دولار أمريكي بتحويل هذا المبلغ إلى حساب الصندوق لدى بنك الأهلى الكويتى رقم ١٠٦٠٣٤٩٣٢٨٣ (المرفق ٣٢-٣) ، ١٥ - بالنسبة للمبالغ المحولة إلى شركة كابيتال لينك - استثمار أم بي سى جلوبيل للفرص الاستثمارية - فإنه فى ضوء التزام الصندوق تجاه الاستثمار فى أم بي سى جلوبيل للفرص الاستثمارية بقيمة ٢٥ مليون دولار أمريكي فقد حاول الصندوق تحويل إحدى الدفعات بقيمة ١٣٢٨٤١٦٠ دولار أمريكي من حسابات الصندوق إلا أن البنك المستفيد (BANK OF NEW YORK) لم يقبل تنفيذ أمر التحويل نظراً لأسباب فنية ولدواعي التزام لم يتم التحقق منها وعليه فقد استخدم الصندوق حساب شركة كابيتال لينك كحساب وسيط لتحويل المبلغ إلى MPC GLOBAL فقام بتاريخ ٤/٤/٢٠١٤ بتحويل مبلغ ١٦٠٠١٣٢٨٤١٦٠ دولار أمريكي من حساب الصندوق لدى بنك الأهلى الكويتى رقم ١٠٦٠٣٤٩٣٢٨٣ إلى حساب شركة كابيتال لينك بالبنك الأهلى الكويتى رقم ١٠٣٧٥٥٩٩١٠٠٢ (المرفق ٣٣-٣) ، وبعد تحويل المبلغ من شركة كابيتال لينك إلى أم بي سى جلوبيل للفرص الاستثمارية إلا أن الشركة الأخيرة رفضت استلام المبلغ لعدم تعرفها على المرسل فقامت شركة كابيتال لينك بإرجاع المبلغ ١٣٢٨٤١٦٠



دولار أمريكي لحساب الصندوق بتاريخ ٢٠١٤/٤/٢٢ بتحويل من حسابها بالبنك الأهلي الكويتي رقم ٢٠٠٢٦٠٣٧٥٥٩٩١٠٠٢ إلى حساب الصندوق لدى بنك الأهلي الكويتي رقم ٠٠١٠٠٢٠٠٦٠٣٤٩٣٢٨٣ (المرفق ٣٣-٣) ، ولنفس السبب الفنى المتعلق بصعوبة التحويل عن طريق BANK OF NEW YORK (BANK OF NEW YORK) ونظراً لاستحقاق مجموعة من الفواتير مقابل خدمات استشارية لصالح الصندوق فقد تم استخدام حساب شركة كابيتال لينك كحساب وسيط لصرف المبالغ المستحقة حيث تم صرف مبلغ ١٠٥١٧,٨٠ دolar أمريكي مستحقة لشركة إنتربرست بموجب فواتير (المرفق ٣٤-٣) ، وي بتاريخ ٢٠١٤/١٢/٢٦ قام الصندوق بتحويل مبلغ ٨,٠٥١٧ دolar أمريكي من حساب الصندوق لدى بنك الأهلي الكويتي رقم ٠٠١٠٠٢٠٠٦٠٣٤٩٣٢٨٣ إلى حساب شركة كابيتال لينك بالبنك الأهلي الكويتي رقم ٠٠٠٢٠٠٦٠٣٧٥٥٩٩١٠٠٢ ، ومن ثم قامت شركة كابيتال لينك بتاريخ ٢٠١٤/١٢/٢ بتحويل نفس المبلغ من حسابها بالبنك الأهلي الكويتي رقم ٠٠٠٢٠٠٦٠٣٧٥٥٩٩١٠٠٢ إلى حساب شركة إنتربرست ببنك نيويورك رقم ٠١٢١٠٠٣٩٠٩٨ (المرفق ٣٥-٣) ، ١٦ - بالنسبة للمبالغ المحولة إلى Clark Gateway Investment Group - استثمار فى مشروع جلويدل جيتوى للخدمات اللوجستية فإن شركة Clark Gateway Investment Group - هي شركة ذات مسئولية محدودة ومملوكة من الصندوق بالكامل تم تأسيسها فى جزر كايمان بواسطة صندوق الموانئ لتكون بمثابة وسيلة للخارج من Global Gatway Development (GGDC) والذى يملك مشروع مدينة صباح الأحمد اللوجستية (المرفق ٣٦-٣) ، ونظراً لأن المشروع كان فى ذلك الوقت قيد الإنشاء ويطلب أموال لذا قام Clark Gateway Investment الصندوق بتحويل مبلغ ٢٠٠٠٠ دolar أمريكي لشركة Clark Gateway Investment Group للاستثمار فى المشروع وهو (أى كلاً من Global Gatway Development Group و Clark Gateway Investment Group GGDC) مملوكتين بالكامل إلى صندوق الموانئ (مرفق ٣٧-٣) ، ١٧ - بالنسبة للمبالغ المحولة إلى شركة كى جى إل البترولية - استثمار فى مشروع جلويدل جيتوى للخدمات اللوجستية - فقد تم استخدام حسابات شركة كى جى إل البترولية لسداد التزام الصندوق تجاه Global Gatway Development " مشروع مدينة صباح الأحمد اللوجستية " مشروع مملوك للصندوق بالكامل ، وقام الصندوق بتحويل مبلغ يبلغ إجمالياً ٦٠٠٠ دolar أمريكي من حساب الصندوق لدى بنك الأهلي الكويتي رقم ٠٠٠٢٠٠٦٠٣٤٩٣٢٨٣ إلى حساب شركة كى جى إل البترولية ببنك الأهلي



الكويتي رقم ٢٠٣٤٧٩٦٣٠١ (المرفق رقم ٣٨-٣) وعليه قامت شركة كى جى إل البترولية بتحويل نفس المبلغ إلى حساب شركة Global Gatway Development بينك جزر الفلبين رقم ١٩٢٤١١٠٧٣٩ (المرفق رقم ٣٩-٣) ، وأن نتيجة فحص المعاملات المالية موضوع الاتهام الثالث أن : - ١- كافة المعاملات الواردة في الاتهام الثالث قد تمت بما يتوافق مع أحكام ومستندات الصندوق ونشرة الاكتتاب الخاص وإتفاقية الشراكة المحدودة وعقد تأسيس شركة الشريك العام والقرارات الصادرة من الشريك العام ولم يكن بها تسهيل استيلاء أو استيلاء بدون وجه حق ، ٢- تطابق القيمة الواردة في المستندات الداعمة مع السجلات المحاسبية للصندوق ، ٣- تطابق قيمة المبالغ الواردة في تقرير الاتهام مع المبالغ التي تم صرفها قانوناً ووفق الأصول إلى الشركات المذكورة في الاتهام باستثناء المبالغ التالية : - أ- مبلغ يخص استعاضة مصروفات تم دفعها عن طريق شركة كى جى إل للاستثمار نيابة عن الصندوق ولصالح الصندوق حيث ورد في نص الاتهام أن المبلغ بقيمة ١٠٥٩٠٠ دينار كويتي بينما القيمة الفعلية هي ٦٠٠٠ دينار كويتي وذلك من واقع كشوف الحسابات البنكية التي جاءت مطابقة أيضاً للسجلات المحاسبية للصندوق ، ب- مبلغ يخص استعاضة مصاريف تم دفعها نيابة عن الصندوق حيث ورد في تقرير الاتهام بأن المبلغ بقيمة ٥٥٥٥ دو拉ر أمريكي بينما القيمة الفعلية هي ٢٩٠٥٠ دو لا ر أمريكي من واقع كشوف الحسابات البنكية ومن الواقع السجلات المحاسبية للصندوق كما تم تنفيذ تحويل إلى شركة كى جى إل للاستثمار بقيمة ٢٦٥ دو لا ر أمريكي وبعدها تم التحقق بأن هذا المبلغ تم صرفه خطأ وبالتالي تم رده إلى حسابات الصندوق من حساب شركة كى جى إل للاستثمار بتاريخ ٢٠١٣/٦/٣٠ وكذلك ورد خطأ في تقرير الاتهام بأن هناك تحويل من الصندوق بتاريخ ٢٠١٠/١٠/٣١ بمبلغ ١٠٠٠٠ دو لا ر أمريكي لشركة كى جى إل للاستثمار والصحيح هو تحويل مبلغ ٠٠٠٠ دو لا ر أمريكي من حساب الصندوق بالدولار الأمريكي إلى حساب الصندوق بالدينار الكويتي وبالتالي يصبح مجموع المبالغ المحولة بالدولار الأمريكي بقيمة ٢٠٠٢ دو لا ر ٨٩ دو لا ر أمريكي بدلاً من ٨٨ دو لا ر ٣٣ دو لا ر ٧٦ دو لا ر ٩٥ دينار كويتي و ٣٠ دينار كويتي من الصندوق إلى شركة إم بي سى جلوبال ، كما تم تحويل



ثلاث مبالغ من حساب الصندوق إلى شركة إم بي سى جلوبال بإجمالي مبلغ ٤٠١٣٧٠٠ دولار أمريكي وسند ذلك فقد قامت شركة إم بي سى جلوبال للفرص الاستثمارية بدعوة المستثمرين ومن ضمنهم صندوق المواتي لزيادة رأس مال الاستثمار ليصبح إجمالي الاستثمارات بقيمة ٤٠١٣٧٠٠ مليون دولار أمريكي يهدف الاستثمار في قطاع النقل البحري وكان المستثمرون في شركة إم بي سى جلوبال للفرص الاستثمارية يتالفون من شركات معروفة ، ويوجب اتفاقية الاستثمار المبرمة بين الصندوق وإم بي سى جلوبال للفرص الاستثمارية والمؤرخة ١٢ نوفمبر ٢٠٠٧ فقد التزم الصندوق بالدخول في الاستثمار بقيمة التزام ٢٥ مليون دولار أمريكي ونظراً لوضع سوق النقل الانتقائي العالمي بالأزمة المالية فقد تم المفاوضة لتقليل قيمة الالتزام عدة مرات لتنتهي بتسوية نهائية وتقسيط المبلغ المستحق ومن هذه الدفعات المبلغ المدفوع وقدره / ٣٠٧،٩٥ دينار كويتي من حساب الصندوق لدى بنك الأهلي الكويتي رقم ٠٠١ ٠٠٦٠٣٤٩٣٢٨٣ إلى حساب شركة شركة إم بي سى جلوبال ببنك فرنكفورت رقم ١٤٠٤٦١٢١ ٢٧٥٠٠٦٠٤٠٠٠١٤٠٤٦١٢١ (مرفق رقم ٤-١) ، والمبلغ المدفوع ٤٠١٣٧٠٠ دولار أمريكي من حساب الصندوق لدى بنك الأهلي الكويتي رقم ٠٠١ ٠٠٦٠٣٤٩٣٢٨٣ إلى حساب شركة شركة إم بي سى جلوبال ، وأنه نظراً للخلاف القائم مع إم بي سى جلوبال مما دفع الصندوق للاستمرار في المفاوضات وصولاً للمصادقة على التخارج النهائي وصرف آخر دفعه من التزاماته المستحقة عليه بتاريخ ٣٠ أغسطس ٢٠١٦ أى بعد انتهاء أجل الصندوق في ٣١ ديسمبر لعام ٢٠١٤ حيث أن الصندوق قد أنهى كافة الالتزامات على الصندوق الواجب اتخاذها من ضمن إجراءات تصفيية الاستثمارات والالتزامات الصندوق وأن نتيجة فحص المعاملات المالية موضوع الاتهام الرابع أن ١- كافة المعاملات الواردة في الاتهام الرابع قد تمت بما يتوافق مع أحكام ومستندات الصندوق ونشرة الاكتتاب الخاص وإتفاقية الشراكة المحددة وعقد تأسيس شركة الشريك العام والقرارات الصادرة من الشريك العام ولم يكن بها تسهيل استيلاء أو استيلاء بدون وجه حق ، ٢- تطابق القيم الواردة في المستندات الداعمة مع السجلات المحاسبية للصندوق ، ٣- تطابق قيم المبالغ الواردة في تقرير الاتهام مع المبالغ التي تم دفعها بشكل قانوني ووفق الأصول من الصندوق إلى شركة إم بي سى جلوبال للفرص الاستثمارية إلى وعليه لا يوجد استيلاء بدون وجه حق على هذه المبالغ ، وبالنسبة للمعاملة المالية موضوع الاتهام الخامس فإن المبلغ المذكور في الاتهام يتكون من تحويل واحد بقيمة ٦٠٠ و ٦٠٠ دولار أمريكي



فإن المبالغ المذكورة في الاتهام تم تحويلها إلى شركة كى جى إل الدولية للموانئ والتخزين والنقل وذلك لاستثمار صندوق الموانئ في مشروع شركة دمياط الدولية للموانئ وهو يعتبر من أكبر المشروعات التنموية والاقتصادية في جمهورية مصر العربية والشرق الأوسط بالكامل حيث تم تأسيس شركة دمياط الدولية للموانئ برأس مال ٢٠٠ مليون دولار أمريكي وتضم قائمة مساهميها كبرى الشركات العالمية ، والمشروع يقوم على الحصول على حق امتياز على أساس البناء والتشغيل وتحويل الملكية (BOT) مع هيئة موانئ دمياط ولكن الصندوق تم تأسيسه في جزر كايمان وأن قوانينها لا تمنع من تقديم قروض للغير وطبقاً لما ورد في نشرة الاكتتاب صفحة ٩٧ (المرفق ١-٥) ، ويتاريخ ٢٠٠٧/٨/٢٢ تم إبرام اتفاقية القرض القابل للتحويل والمبرمة بين الصندوق وشركة كى جى إل للموانئ والتخزين والنقل بشأن الاستثمار بالمشروع عن طريق منح قرض قابل للتحويل بقيمة ٢٠ مليون دولار أمريكي مضافاً إليها رسوم إكتتاب (كونه أداة استثمارية) بمبلغ ٦٠٠٠٠٠ دولار أمريكي (أى بواقع ٣% من مبلغ الاستثمار البالغ ٢٠ مليون دولار أمريكي) (المرفق ١٧-٣) ، ويتاريخ ٢٠٠٧/٨/٢٧ تم تحويل مبلغ ٦٠٠٠٠٠ دولار أمريكي إلى شركة كى جى إل الدولية للموانئ والتخزين والنقل من حساب الصندوق لدى بنك الأهلى الكويتى رقم ١٠٣٤٩٣٢٨٣٠٠٠٠ إلى حساب شركة كى جى إل الدولية للموانئ والتخزين والنقل بالبنك الأهلى الكويتى رقم ١٢٠٠٠٢٤٢٦٥٩٠٣١ (المرفق رقم ٣-٤) ونظراً لما ورد في نشرة الاكتتاب صفحة ١٢٠ (المرفق رقم ٣-٤) ونظراً لما ورد في نشرة الاكتتاب صفحة ١٢٠ والتي أوضحت للمكتتبين بأن كافة استثمارات الصندوق تصنف بدرجة مرتفع المخاطر (المرفق رقم ٢-٥) وقد بدأت شركة دمياط الدولية للموانئ في بناء الميناء بحيث تم استخدام الجزء الأكبر من رؤوس الأموال مما دفع الشركة للحصول على قرض بنحو ٤٨٠ مليون دولار ولكن عانى المشروع من الأزمة العالمية والربيع العربي وتم تعليق العمل بالمشروع ودخول شركة ديباكو في مفاوضات مع الحكومة المصرية وتسبب التأخير في زيادة المصروفات وأعاق عملية سحب دفعات القرض مما أدى إلى نفاذ أموال المشروع بحلول الربع الأول من عام ٢٠٠٩ حيث تم تعيين إدارة وفرق تشغيل جديدة والتزمع الشركة بزيادة إضافية لرأس المال بمبلغ ١١٥ مليون دولار أمريكي وتوصلت شركة دمياط للموانئ إلى اتفاق مع وزارة المواصلات والمقاولين والموردين للمضى قدماً بالمشروع وذلك لضمان حجز ٤٥ مليون وحدة مكافحة للعشرين قدم TEU عندما يبدأ العمل بالميناء خلال عام ٢٠١٠ إلا أنه خلال الربع الأول من تم تعليق العمل بالمشروع نظراً ل تعرض شركة دمياط الدولية للموانئ لظروف



قهرية بسبب الأحداث التي أثرت بالبيئة الاجتماعية والاقتصادية بمصر وحاولت شركة دمياط الدولية للتوصل لتسوييات والحصول على امتيازات وتسهيلات تعوض معها المعوقات والتأخير الحاصل وتعيد ثقة البنوك بتمويل المشروع إلا أن جميع المحاولات باعت بالفشل ولم يتمكن الطرفين من الاتفاق فقامت الحكومة المصرية بسحب الامتياز من شركة دمياط الدولية لموانئ وبالمقابل تم اللجوء للتحكيم الدولي للحصول على تعويض عن المشروع ولا زالت القضية منظورة ، وقد أقام الصندوق دعوى قضائية ضد شركة كى جى إل للموانئ الدولية والتخزين والنقل لاسترداد قيمة الالتزام وفوائده وما زالت منظورة وأن نتيجة فحص المعاملات المالية موضوع الاتهام الخامس أن :- ١ - كافية المعاملات الواردة في الاتهام الخامس قد تمت بما يتوافق مع أحكام ومستندات الصندوق ونشرة الاكتتاب الخاص وإتفاقية الشراكة المحدودة وعقد تأسيس شركة الشريك العام والقرارات الصادرة من الشريك العام ولم يكن بها تسهيل استيلاء أو استيلاء بدون وجه حق ، ٢ - تطابق القيم الواردة في المستندات الداعمة مع السجلات المحاسبية للصندوق ، ٣ - تطابق قيم المبالغ الواردة في تقرير الاتهام مع المبالغ التي تم تحويلها بشكل قانوني إلى شركة كى جى إل للموانئ والتخزين والنقل وعليه لا يوجد استيلاء بدون وجه حق على هذه المبالغ، وبالنسبة للمعاملة المالية موضوع الاتهام السادس فإن المبالغ المذكورة في هذا الاتهام تتكون من مجموعتين مدفوعة من حساب الصندوق لشركة الموحدة للنقل والخدمات اللوجستية وأنه بالنسبة لخطاب الضمان - الكفالة البنكية على البنك الكويتي الأردني - لصالح الشركة الموحدة للنقل والخدمات اللوجستية الأردنية بقيمة ٩٠٠٠٠٠ دولار أمريكي فهي بشأن استثمار الصندوق في مشروع ميناء العقبة فالشركة الموحدة للنقل هي شركة زميلة لشركة كى جى إل للاستثمار تملك فيها شركة كى جى إل أسهم بنسبة ٤٢٪ وتم الاعتراف بالشركة الموحدة للنقل ضمن الاستثمارات في شركات زميلة ضمن البيانات المالية لشركة كى جى إل للاستثمار ، وأن المتهم الثاني لا يملك أى أسهم في الشركة الموحدة للنقل وإنما شغل منصب رئيس مجلس إدارة الشركة الموحدة للنقل والخدمات اللوجستية الأردنية ممثلاً عن شركة كى جى إل للاستثمار في الفترة من منتصف شهر يونيو ٢٠٠٧ وحتى نهاية أبريل ٢٠١١ (المرفق رقم ٦-١) ، وأنه لرغبة الصندوق في الدخول في استثمار بشأن تطوير ميناء العقبة بالمملكة الأردنية الهاشمية بنظام التصميم والبناء والتمويل والتشغيل والتحويل لمدة ٣٠ عام (BOT) المشار إليه باسم ميناء العقبة فقد تم تكوين تحالف استثمار تشغيلي بقيادة شركة كى جى إل للاستثمار وفي ٢٠٠٨/٧/٧ قامت شركة



كى جى إل للاستثمار بمخاطبة شركة تطوير العقبة الحكومية حيث أبدت رغبتها فى المشاركة فى تقديم العروض (مرفق ٢-٦) ، ويتأريخ ٢٠٠٨/١٥ قامت شركة تطوير العقبة بدعوة شركة كى جى إل للاستثمار بصفتها قائد التحالف لتقديم مستندات التأهيل وقد أرفقت ضمن دعوتها قائمة بعدد ٥٠ شركة من أكبر الشركات العالمية فى مجال تصميم وبناء وتشغيل الموانئ والأنشطة الأخرى والتى أبدت رغبتها بالمشاركة فى المشروع (مرفق ٣-٦) ، وتم التفاوض بين الصندوق والشركة الموحدة للنقل والخدمات اللوجستية الأردنية لتكون مشاركة الصندوق فى مشروع تطوير العقبة من خلال تملك أسهم فى الشركة الموحدة للنقل وعليه فقد أصدر الصندوق كفالة مالية بتاريخ ٢٠٠٨/١١/١٣ بقيمة ٩٠٠٠٠٠ دولار أمريكي كفالة بنكية صحيحة حتى ٢٠٠٩/٥/٢٧ ومشروعية بإعطاء الخيار للصندوق فى الاكتتاب بزيادة رأس مال الشركة الموحدة وبالقيمة الاسمية للأسهم وذلك فى حالة إبداء الصندوق الرغبة فى ذلك وبال مقابل وخلال فترة الكفالة تم الاتفاق على تحويل مبلغ الكفالة فوائد لصالح الصندوق وتم إبرام اتفاقية بين الصندوق والشركة الموحدة للنقل لتمديد صلاحية الكفالة مع تمنع الصندوق بفائدة سنوية قدرها ٦% من قيمة الكفالة وفي حال تسبييل الكفالة ترتفع الفائدة إلى ٩% عن كل مبلغ تم تسبييله لحين السداد بالكامل (المرفق ٤-٤) ، ويتأريخ ٢٠٠٨/٩/٢٩ قامت شركة تطوير العقبة بدعوة شركة كى جى إل للاستثمار بصفتها قائد تحالف استثماري مؤهل لتقديم العرض الفنى والمالى الخاص بالمشروع وتحدد موعد تسليم العطاءات النهائى بتاريخ ٢٠٠٩/٣/٢٠٠٩ وبالفعل تم تقديم العروض الفنية والمالية موضحاً فى كتاب التقديم بحيث يشمل مشاركة الشركة الموحدة للنقل والخدمات اللوجستية لحصة من رأس مال شركة المشروع فضلاً عن امتيازات أخرى كانت ستحصل عليها الشركة الموحدة خلال فترة بناء المشروع من خلال إعطائها حقوق النقل لجميع مواد بناء المشروع وإمتيازات أخرى بالميناء خلال فترة الامتياز كونها الناقل الأول والوحيد فى الأردن الذى يملك حصة فى مشروع العقبة (المرفق ٥-٦) ، ويتأريخ ٢٠٠٩/٨/١ أخطرت شركة تطوير العقبة التحالف الذى تقوده شركة كى جى إل للاستثمار بأن تحالفهم قد حاز على أعلى نسبة تقييم للعروض المقدمة بشأن المشروع وتم اعتماد التحالف بالمناقص المفضل وأن الطرفين (اي شركة تطوير العقبة وتحالف مجموعة بوابة العقبة بقيادة شركة كى جى إل للاستثمار) سيبدأن مرحلة التفاوض على الشروط التعاقدية والقانونية (المرفق ٦-٦) ، ويتأريخ ٢٠٠٩/١١/١١ قامت شركة تطوير العقبة بخطار شركة كى جى إل للاستثمار برغبتها بإعادة طرح المشروع مرة أخرى



وبالتالى إنتهاء التفاوض مع قائد التحالف شركة كى جى إل للاستثمار (المرفق رقم ٦-٧) وخلال عام ٢٠١٠ ولعدم رغبة الصندوق بالاستثمار فى الشركة الموحدة للنقل والخدمات اللوجستية وخصوصاً بعد عدم تمكن الشركة الموحدة من تملك حصة بمشروع ميناء العقبة والذى قامت الحكومة الأردنية باليغائه قام الصندوق باسترداد مبلغ قيمة الكفالة بالكامل بالإضافة إلى رسوم والفوائد البنكية والمصاريف بمبلغ إجمائى ١٠٠٠٠٠ دولار أمريكي (المرفق ٦-٨) ، وتم إثبات الكفالة الممنوحة ضمن بند النقد والنقد المعادل فى السجلات المحاسبية والبيانات المالية المدققة للسنوات ٢٠١٠-٢٠٠٨ (المرفق ٦-٩)، وانه بالنسبة لمبلغ ٢٠٠٠٠ دينار كويتى فإنه بفحص كشوف وحسابات الصندوق البنكية لم يتم الاستدلال على هذا المبلغ على الإطلاق حيث لم يتم التوصل لوجود تحويل مبلغ ٢٠٠٠٠ دينار كويتى من اى من حسابات الصندوق إلى الشركة الموحدة للنقل والخدمات اللوجستية ، وأن نتيجة فحص المعاملات المالية موضوع الاتهام السادس أن :- ١ - لم تتطابق قيم المبالغ الواردة في تقرير الاتهام مع المبالغ الخاصة بالمعاملات الإستثمارية بين الصندوق بالشركة الموحدة للنقل والخدمات اللوجستية الأردنية حيث تم إصدار كفالة بنكية بقيمة ٩٠٠٠٠٠ دولار أمريكي فى حين لم يتم تحويل أى مبلغ من الصندوق للشركة الموحدة ، كما ان مبلغ ٢٠٠٠٠ دينار كويتى لم يتم الاستدلال عليه على الإطلاق حيث لم يتم تحويل هذه المبالغ من الصندوق إلى الشركة الموحدة ، ٢ - أن كافة المعاملات الواردة في الاتهام السادس قد تمت بما يتوافق مع أحكام ومستندات الصندوق ونشرة الاكتتاب الخاص وإتفاقية الشراكة المحدودة وعقد تأسيس شركة الشريك العام والقرارات الصادرة من الشريك العام ولم يكن هناك تسهيل استيلاء بدون وجه وفدي استرد الصندوق كامل المبلغ مع فوائده وكافة رسومه إلى حساب الصندوق ويبلغ ١٠٠٠٠٠ دولار أمريكي كما هو متفق عليه ، ٣ - تطابق القيم الواردة في المستندات الداعمة مع السجلات المحاسبية للصندوق ، وعليه لا يوجد تسهيل استيلاء بدون وجه حق على هذه المبالغ، وبالنسبة لمعاملة المالية موضوع الاتهام السابع فإن المبلغ المذكور في هذا الاتهام ليس له أى أساس من الصحة حيث إنه لم يتم تحويل مبلغ بقيمة ٣٥ ألف دينار كويتى من اى حساب من حسابات الصندوق إلى المتهم الثانى كما لم يتضمن تقرير الاتهام على هذا التحويل ضمن قوائم التحويلات البنكية من حساب الصندوق إلى المتهم الثانى (المرفق ٦-١) وأن نتيجة فحص المعاملة المالية موضوع الاتهام السابع أن :- ١ - المبلغ الوارد في تقرير الاتهام لا يتطابق مع كشوف حسابات



الصندوق ، ٢ - أن المبلغ المذكور لم يكن له أساس من الصحة ضمن معاملات الصندوق البنكية لذا لم يكن تسهيل استيلاء بدون وجه حق ، ٣ - تطابق القيمة الواردة في المستندات الداعمة مع السجلات المحاسبية للصندوق ، وعليه لا يوجد تسهيل استيلاء بدون وجه حق على هذا المبلغ ، وبالنسبة للمعاملات المالية موضوع الاتهام الثامن فإن شركة Clark Gateway Investment Group - هي شركة مملوكة بنسبة ١٠٠ % للصندوق وليس للمتهم الثاني أو المتهمة الأولى أية ملكية مباشرة أو غير مباشرة بهذا الاستثمار وقد أكد على هذه الحقيقة مكتب المحاماة (WALKERS) المعين من طرف صندوق الموارد الاستثمارية بان هذا الاستثمار مملوك بنسبة ١٠٠ % للصندوق (المرفق ١-٨) وإن المبلغ المذكور في تقرير الاتهام هو جزء من إجمالي استثمارات الصندوق في مشروع مدينة صباح الأحمد اللوجستية بدولة الفلبين وذلك من إجمالي استثمارات بقيمة ٤٠٠ و ٤٠٠ و ١٠٠ دولار أمريكي تم تحويلها من حسابات الصندوق إلى شركة جلويدل جيتواي للتطوير وأن إجمالي الاستثمارات في مشروع مدينة صباح الأحمد اللوجستية قد تم تحويلها إلى شركة جلويدل جيتواي للتطوير من خلال ١٥ عملية تحويل بقيمة إجمالية ٤٠٠ و ٤٠٠ و ١٠٠ دولار أمريكي (المرفق ٢-٨) وأن نتيجة فحص المعاملة المالية موضوع الاتهام الثامن أن : ١ - المبلغ الوارد في تقرير الاتهام هو يخص أحد استثمارات الصندوق وتم التخارج من هذا الاستثمار حيث أنه بتاريخ ٤٤ نوفمبر ٢٠١٧ وردت قيمة متصلات تخارج المشروع إلى بنك نور بدبي بمبلغ ٤٩٦ مليون دولار أمريكي إلا أنه نتيجة لما أثير في مواقف التواصل الاجتماعي عن الصندوق ولوجود قضية ضد القائمين على إدارة الصندوق قامت النيابة العامة في دبي ويطلب من الكويت بالحجز على المبلغ وبعد أن يقوم الصندوق بسداد جميع قروضه ومصاريف التخارج وسداد كافة التزاماته التعاقدية يتوقع أن يسجل صافي قيمة تخارج للشركاء المحدودين من هذه الصفقة لوحدها بمبلغ يفوق ٣٠٠ مليون دولار أمريكي أي بربح يفوق ٢٠٠ مليون دولار أمريكي بالإضافة إلى مبلغ الاستثمار ٤٠٠ و ٤٠٠ مليون دولار أمريكي ، ٢ - أن كافة المعاملات الواردة في الاتهام الثامن قد تمت بما يتوافق مع أحكام ومستندات الصندوق ونشرة الاكتتاب الخاص وإتفاقية الشراكة المحدودة وعقد تأسيس شركة الشريك العام والقرارات الصادرة من الشريك العام ولم يكن بها تسهيل استيلاء بدون وجه حق ، ٣ - تطابق القيمة الواردة في المستندات الداعمة مع السجلات المحاسبية للصندوق ، وعليه لا يوجد تسهيل استيلاء بدون وجه حق على أي مبلغ ، وبالنسبة للمعاملات المالية موضوع الاتهام التاسع



فإن مبلغ الاتهام البالغ قدره ٦٤٦ و٩٠٩ و٦٦٠ دولار أمريكي يشمل جميع المبالغ والمعاملات المالية الواردة بالاتهامات السابقة على اعتبار أن الصندوق قد خسر رأس ماله وأن نتيجة فحص المعاملة والمطابقة مع أحكام ومستندات الصندوق قد خلصت إلى الآتي : ١- أن أموال الصندوق تم استخدامها في الاستثمارات والمعاملات التي تتوافق مع أحكام ومستندات الصندوق ونشرة الاكتتاب الخاص بالصندوق وإتفاقية الشراكة المحدودة وعقد تأسيس شركة الشريك العام والقرارات الصادرة من الشريك العام ولم يكن بها إضرار بالمال العام ولا تسهيل استيلاء بدون وجه حق ولا استيلاء بدون وجه حق ، ٢- إن صندوق الموانئ قد قام بالخارج بنجاح من مشروع نيجروز نافيجيشن بالفلبين وتم توزيع مبلغ ٣٠ مليون دولار أمريكي إلى جميع المستثمرين بالصندوق ومنهم مؤسسة الموانئ الكويتية التي حصلت على مبلغ ٤٤٥٢ و١١٥٢ دولار أمريكي - أى ما يعادل ٢٣٪ من إجمالي التزامها والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والتي حصلت على مبلغ ٤٥٦ و٥٤٥ و٧٦٤ دولار أمريكي أى ما يعادل ٢٩٪ من إجمالي التزامها كما وان جميع المبالغ المذكورة سابقاً بما فيها مبلغ الخارج من نيجروز محددة في البيانات المالية المدققة للصندوق ، ٣- أن جميع المعلومات والبيانات المالية لصندوق الموانئ الاستثماري تثبت ملكية مشروع مدينة صباح الحمد اللوجستية وفي شهر نوفمبر تم الخارج منه بنجاح حيث أبلغ الصندوق شركائه المحدودين عن توزيعات بقيمة تفوق الـ ٣٠٠ مليون دولار أمريكي ، ٤- في حال تمت التوزيعات من هذا الخارج فإنه سيكون قد حصل الشركاء المحدودين على مبلغ يفوق ٣٣٠ مليون دولار أمريكي (إجمالي الخارج الأول والثاني) من أصل رأس ما الصندوق الإبلغ ٠٠٥٢ و١٨٨ دولار أمريكي وبالتالي لم يكن هناك إضرار بالمال العام ولا تسهيل استيلاء بدون وجه حق ولا استيلاء بدون وجه حق ، وبالنسبة للمعاملات المالية موضوع الاتهام العاشر فإن المبلغ المذكور في الاتهام يتكون من أربعة مبالغ الأول المدفوع لشركة المرايطون الدولية بقيمة ١٩٠٠٠ دينار كويتي فقد تم دفع هذا المبلغ من حساب الصندوق لشركة كى جى إل للاستثمار ثم التحويل من شركة كى جى إل للاستثمار لشركة المرايطون الدولية وفقاً لأحكام اتفاقية تجارية منفصلة ما بين شركة كى جى إل للاستثمار وشركة المرايطون والميرم، في ٢٠٠٨/٨/٢٥ وهي اتفاقية سابقة على التحويل بعامين وذلك من أجل تقديم الخدمات والاستشارات الفنية والإدارية لمشروع ميناء العقبة الجديد التابع لهيئة ميناء العقبة في الاردن وخلال عام ٢٠١٠ تم الوفاء بالتزامات شركة كى جى إل للاستثمار لشركة



المرابطون عن طريق ٣ تحويلات بنكية تحويل لسداد ٤٠٠ ألف دينار كويتي في ٢٠١٠/٦/٣٠، وتحويلين لسداد مبلغ ٤١٠ ألف دينار كويتي ومبلغ ٣٠٩ ألف دينار كويتي (المرفق ١-١) ، لا يوجد ارتباط بين ما دفعه الصندوق لشركة كى جى إل مقابل تسويق وحدات الصندوق بنسبة ٥٥٪ من المبلغ المكتتب فيه خلال الإكتتاب التكميلي الأول (ما يعادل ٥٠٠٠ دينار كويتي) (يعادل ١٩١٠٠ دينار كويتي) والمبلغ الذى دفعته شركة كى جى إل للاستثمار لشركة المربطون ، ونظراً لأن المبلغ المذكور قد تم صرفه إلى شركة كى جى إل للاستثمار بشكل قانونى ويستند على أحقيتها فى هذا المبلغ فإنه لم يكن به أية أوجه الاستيلاء بدون وجه حق لذا فإن تصرف شركة كى جى إل للاستثمار فى تلك الأموال لا يمكن بأى حال من الأحوال وصفه أو تصنيفه بجريمة غسل أموال ، والثانى المبلغ المدفوع لشركة كابيتال لينك القابضة بقيمة ١٠٠٠٠٠ دينار كويتي فإنه لم يتم صرف المبلغ المذكور من حسابات الصندوق وال الصحيح أن هذا التحويل هو تحويل داخلى من شركة كى جى إل للاستثمار لصالح شركة كابيتال لينك القابضة والمملوكة بنسبة ٩٦٪ لشركة كى جى إل للاستثمار ولا يوجد ما يمنع التحويل بين الشركات التابعة ولا توجد أى علاقة بهذا التحويل بالصندوق حيث قامت شركة كى جى إل للاستثمار بتاريخ ٢٠١٠/٩/٢ بتحويل مبلغ مليون دينار كويتي من حسابها بالبنك الأهلى الكويتى رقم ٦٠٣٧٢٣٥٤٩٢٠١ لحساب شركة كابيتال لينك بالبنك الأهلى الكويتى رقم ٦٠٣٧٥٥٩٩١٠٠١ (المرفق ٢-١) ونظراً لأن المبلغ المذكور لم يتم تحويله من الصندوق بل تم تحويله بشكل رسمي وقانونى بين الشركة الأم إلى شركة تابعة ومملوكة لها فلا يوجد به أية أوجه استيلاء بدون وجه حق على مال عام لذا فإن تصرف شركة كى جى إل للاستثمار فى تلك الأموال لا يمكن بأى حال من الأحوال وصفه أو تصنيفه بجريمة غسل أموال ، والثالث المبلغ المدفوع إلى شركة رابطة الكويت والخليج للنقل بقيمة ٢٠٠٠ دينار كويتي فإنه لم يتم صرف المبلغ المذكور من حساب الصندوق بل صرف المبلغ المذكور من حساب شركة كى جى إل للاستثمار إلى حساب شركة رابطة الكويت والخليج للنقل مقابل حصة شركة كى جى إل للاستثمار بتزويد وتجهيز وتركيب معدات أمن وسلامه وكاميرات مشتراء للمبنى حيث كان يقع مقر شركة كى جى إل للاستثمار في مبنى شركة رابطة الكويت والخليج للنقل ، ولا يوجد أيضاً أى ارتباط بين هذه المعاملة وصندوق الموانى (المرفق ٣-١) ، ونظراً لأن المبلغ المذكور لم يتم صرفه من حساب ان صرفه من حساب شركة كى جى إل للاستثمار إلى شركة رابطة الكويت



والخليج للنقل كان بشكل رسمي وقانوني ويستند على أحقيتها في هذا المبلغ فلم يكن أية أوجه للاستيلاء بدون وجه حق لذا فإن هذا التحويل لا يمكن بأى حال من الأحوال وصفه أو تصنيفه بجريمة غسل أموال ، والرابع المبلغ المدفوع للمتهم الثاني بقيمة ٣٥٠ ألف دينار كويتى فإنه تم تحويل هذه المبالغ من شركة كى جى إل لاستثمار ولم تحول من حسابات الصندوق على الإطلاق فلا يخالف القانون وليس له علاقة بأموال الصندوق بل هو تنفيذاً لأحكام عقد استشارات مبرم بين شركة كى جى إل لاستثمار والمتهم الثاني / سعيد دشتى بتاريخ ٢٠٠٩/٤/٤ فيما يتعلق بالاستحواذ على شركة مقاولات الخليج للشحن والتغليف فى المملكة العربية السعودية ولا يوجد أى ارتباط بين هذه المعاملة وصندوق الموانئ وفقاً لما هو ثابت بالمرفقات ، ونظراً لأن المبلغ المذكور قد تم صرفه بشكل رسمي وقانوني فلم يكن به أية أوجه للاستيلاء بدون وجه حق لذا فإن هذا التحويل لا يمكن بأى حال من الأحوال وصفه أو تصنيفه بجريمة غسل أموال، وأن نتيجة فحص المعاملة المالية موضوع الاتهام العاشر -١- -٢- تطابق قيم المبالغ الواردة فى تقرير الاتهام مع المبالغ التى تم صرفها ، ، ، -٣- أن كافة المعاملات الواردة فى الاتهام العاشر قد تمت بما يتوافق مع أحكام ومستندات الصندوق ونشرة الاكتتاب الخاص وإتفاقية الشراكة المحدودة وعقد تأسيس شركة الشريك العام والقرارات الصادرة من الشريك العام ولم يكن بها شبهة استيلاء بدون وجه حق ، ، ، -٤- فى ضوء قانونية وصحة المبالغ المحولة إلى شركة كى جى إل لاستثمار فإن تصرف شركة كى جى إل لاستثمار فى أموالها بغض النظر عن المستفيد سواء أفراد أو شركات فهو أمر قانونى لا يشوهه جريمة غسل أموال على الإطلاق ، ، ، -٥- تطابق القيم الواردة فى المستندات الداعمة مع السجلات المحاسبية للصندوق ، وعليه لا يمكن بأى حال من الأحوال وصف التحويلات أو تصنيفها بجريمة غسل أموال كما أنه لا يوجد هناك جريمة غسل أموال وأيضاً لا يوجد تسهيل استيلاء أو استيلاء بدون وجه حق على أى مبلغ ، وبالنسبة للمعاملات المالية موضوع الاتهام الأول المنسوب للمتهم الثاني فإن الردود التى تم تناولها فى هذا التقرير قد تناولت الاتهام الأول المسند للمتهم الثاني أن ١- أن كافة المعاملات المرجعية المبالغ وكافة المستندات الداعمة لقانونية وصحة أوجه الصرف وأن نتيجة فحص المعاملة المالية موضوع الاتهام الأول المسند للمتهم الثاني أن ٢- تطابق القيم

الشريك العام * ALDIYAR LEGAL TRANSLATION * مترجم شرعي معتمد من وزارة العدل

الواردة في المستندات الداعمة مع السجلات المحاسبية للصندوق ، وعليه لا يوجد تسهيل استيلاء أو استيلاء بدون وجه حق على أي مبلغ ، وبالنسبة لمعاملات المالية موضوع الاتهام الثاني المنسوب للمتهم الثاني فإن نتيجة فحص المعاملة المالية - ١ - أن كافة المعاملات الواردة في الاتهام الثاني قد تمت بما يتوافق مع أحكام ومستندات الصندوق ونشرة الاكتتاب الخاص وإتفاقية الشراكة المحدودة وعقد تأسيس شركة الشريك العام والقرارات الصادرة من الشريك العام ولم يكن بها استيلاء أو شبهة استيلاء بدون وجه حق - ٢ - في ضوء قانونية وصحة المبالغ المحولة إلى شركة كى جى إل للاستثمار فإن تصرف شركة كى جى إل للاستثمار في أموالها بغض النظر عن المستفيد سواء أفراد أو شركات فهو أمر قانوني لا يشوبه جريمة غسل أموال على الإطلاق ، ولا يمكن بأى حال وصفه أو تصنيفه بجريمة غسل أموال - ٣ - تطابق القيم الواردة في المستندات الداعمة مع السجلات المحاسبية للصندوق ، وعليه لا يمكن بأى حال من الأحوال وصف التحويلات أو تصنيفها بجريمة غسل أموال كما أنه لا يوجد هناك جريمة غسل أموال وأيضاً لا يوجد تسهيل استيلاء أو استيلاء بدون وجه حق على أي مبلغ ، كما قدم مذكرة بدفعه طالعتها المحكمة وألمت بها دفع فيها أولاً: - بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة صدور قرار بحفظ التحقيق في القضية رقم ٢٠١٣/٥٤٧ حصر أموال عامة ، ثانياً: - بطلان تقرير عضو ديوان المحاسبة ويطلان كل دليل مستمد من أعماله ونتائجها وذلك من عدة وجوه الوجه الأول عدم حلف عضو ديوان المحاسبة اليمين القانونية قبل مباشرة المأمورية بالمخالفة لنص المادة ١٠٠ من قانون الإجراءات الجزائية ، الوجه الثاني : - افتقار عضو ديوان المحاسبة المنتدب من جانب النيابة العامة للمهنية والدرامية الازمة لإبداء الرأي في الواقعه وأن الثابت من تحقيقات القضية رقم ٢٠١٢/١٤٩٦ حصر أموال عامة أن المتهمين قد سبق لهم التمسك أمام النيابة العامة بندب جهة محايدة لبحث أوراق القضية وما بها من مستندات لانطواها على العديد من الأمور تتطلب خبرات فنية مؤهلة ومتخصصة في الجوانب المالية والمحاسبية للصناديق الاستثمارية وهو ما لا يتوافر في عضو ديوان المحاسبة والذي تقتصر خبرته على التفتيش والرقابة على المؤسسات المالية الحكومية والتي تختلف قواعدها المحاسبية بالكلية عن القواعد والمعايير المحاسبية الخاصة بالمؤسسات المالية والاستثمارية ومن ثم فإنه من غير المستساغ أن يكلف عضو ديوان المحاسبة بإعداد تقرير فني عن أحد أهم وأضخم الصناديق الاستثمارية على مستوى عالم وأن تأخذ النيابة العامة بنتائجها هو فقط وتهدر كل ما ورد في التقرير



الاستشارية الأخرى لا سيما وأنه قد ثبت أمام النيابة العامة مراراً وتكراراً عدم دراية عضو ديوان المحاسبة بـالعديد من الأمور الجوهرية في المسألة موضوع البحث، الوجه الثالث :- سابقة إبداء عضو ديوان المحاسبة لرأيه في الواقعة من خلال تكليف سياسي وليس قضائياً، الوجه الرابع :- تمسك النيابة العامة بـنـدـب عضو ديوان المحاسبة يدل على أن جهة التحقيق سعت إلى إدانة المتهمين واحتلـاق أدلةـ الثـبـوت فـتـكـلـيفـ حـمـدـ العـلـيـانـ لـمـباـشـرـةـ المـامـورـيـةـ لهـ دـلـالـةـ وـاضـحةـ عـلـىـ أـنـ الـنـيـاـبـةـ الـعـاـمـةـ عـمـدـ فـيـ مـسـلـكـ غـيرـ مـبـرـرـ إـلـىـ اـخـلـاقـ أـدـلـةـ الثـبـوتـ فـيـ الـقـضـيـةـ وـدـلـيـلـ ذـلـكـ أـنـ رـئـيـسـ الـنـيـاـبـةـ الـعـاـمـةـ بـعـدـ أـنـ اـسـتـمـعـ لـأـقـوـالـ حـمـدـ العـلـيـانـ بـالـتـحـقـيقـاتـ يـتـكـلـيفـ عـضـوـ دـيـوـانـ الـمـحـاـسـبـةـ بـإـعـادـ تـقـرـيـرـ تـكـمـلـيـ حـوـلـ الـمـخـالـفـاتـ وـلـمـ كـانـ الـنـيـاـبـةـ الـعـاـمـةـ قدـ خـالـفـتـ الـمـادـةـ الـوـلـىـ مـنـ قـانـونـ الـخـبـرـاءـ وـلـمـ تـبـيـنـ الـأـسـبـابـ التـىـ دـعـتـهـاـ إـلـىـ اـنـتـدـابـ عـضـوـ دـيـوـانـ وـشـهـادـتـهـ طـلـبـ صـرـاحـةـ مـنـ الرـئـاسـةـ إـحـالـةـ الـأـوـرـاقـ إـلـىـ إـدـارـةـ الـخـبـرـاءـ بـوـزـارـةـ الـعـدـلـ لـفـحـصـهـاـ وـإـعـادـ تـقـرـيـرـ عـنـ الـمـخـالـفـاتـ الـمـنـسـوـبـةـ لـلـمـتـهـمـيـنـ إـلـاـ أـنـ الرـئـاسـةـ رـفـضـتـ وـطـلـبـتـ اـسـتـكـمـالـ الـتـحـقـيقـاتـ يـتـكـلـيفـ عـضـوـ دـيـوـانـ الـمـحـاـسـبـةـ بـإـعـادـ تـقـرـيـرـ تـكـمـلـيـ حـوـلـ الـمـخـالـفـاتـ وـلـمـ كـانـ الـنـيـاـبـةـ الـعـاـمـةـ وـبـطـلـانـ شـهـادـةـ مـنـ أـجـرـاهـ ،ـ الـوـجـهـ الـخـامـسـ :-ـ الـخـطـأـ الـمـهـنـىـ الـجـسـيمـ فـىـ عـمـلـ عـضـوـ دـيـوـانـ الـمـحـاـسـبـةـ لـنـطـيـقـهـ قـوـاـدـ وـاشـتـرـاطـاتـ هـيـئـةـ أـسـوـاقـ الـمـالـ عـلـىـ مـعـاـمـلـاتـ الصـنـدـوقـ عـلـىـ الرـغـمـ مـنـ عـدـمـ خـضـوعـ الصـنـدـوقـ لـتـاـكـ الـقـوـاـدـ ،ـ ثـالـثـاـ:-ـ كـيـدـيـةـ الـاـتـهـامـاتـ وـتـلـفـيقـهـاـ مـنـ جـانـبـ الشـاهـدـةـ الـأـوـلـىـ وـذـلـكـ مـنـ عـدـةـ وـجوـهـ الـوـجـهـ الـأـوـلـىـ سـابـقـةـ وـجـودـ خـلـافـاتـ بـيـنـ الـمـتـهـمـيـنـ وـشـاهـدـوـ الـإـثـبـاتـ كـانـ الـدـافـعـ عـلـىـ تـقـدـيمـ الـبـلـاغـ مـوـضـعـ الـاـتـهـامـ الـراـهـنـ ،ـ الـوـجـهـ الثـانـىـ :-ـ التـنـاقـضـ وـالـتـهـاـتـرـ فـيـ أـقـوـالـ شـاهـدـةـ الـإـثـبـاتـ مـاـ مـوـدـاهـ عـدـمـ جـواـزـ التـعـوـيلـ عـلـىـ أـقـوـالـهـاـ كـدـلـيلـ إـثـبـاتـ ضـدـ الـمـتـهـمـيـنـ ،ـ رـابـعـاـ:-ـ بـطـلـانـ الدـلـيلـ الـجـنـائـىـ الـمـسـتـمـدـ مـنـ الصـورـ الـضـوـئـيـةـ وـالـأـوـرـاقـ غـيرـ الـمـتـرـجـمـةـ ،ـ خـامـسـاـ:-ـ مـدـنـيـةـ وـتـجـارـيـةـ النـزـاعـ وـإـنـفـاقـ أـمـوـالـ الصـنـدـوقـ فـيـ أـصـوـلـ تـعـودـ مـلـكـيـتـهـاـ لـهـ ،ـ سـادـسـاـ:-ـ اـنـقـاءـ أـرـكـانـ الـجـرـائمـ الـمـسـنـدـةـ لـلـمـتـهـمـيـنـ الـأـوـلـىـ وـالـثـانـىـ ،ـ سـابـقـاـ:-ـ بـطـلـانـ تـقـرـيـرـ الـإـتـهـامـ فـيـ جـرـائمـ تـسـهـيلـ الـإـسـتـيـلاءـ مـوـضـعـ الـتـهـمـةـ السـابـقـةـ لـخـلـوـهـ مـنـ الـبـيـانـاتـ الـجـوـهـرـيـةـ عـمـلـاـ بـالـمـادـةـ ٣٠ـ مـنـ قـانـونـ الـإـجـرـاءـاتـ الـجـزـائـيـةـ ،ـ ثـامـنـاـ:-ـ عـدـمـ دـسـتـورـيـةـ الـفـقـرـةـ الـأـوـلـىـ مـنـ الـمـادـةـ ٢٣ـ مـنـ الـقـانـونـ رقمـ ١٩٩٣ـ فـيـ شـأنـ حـمـاـيـةـ الـأـمـوـالـ الـعـاـمـةـ ،ـ تـاسـيـعـاـ:-ـ عـدـمـ دـسـتـورـيـةـ الـفـقـرـةـ الـثـانـىـ مـنـ الـقـانـونـ رقمـ ٢٠١٠ـ ٦ـ فـيـ شـأنـ مـكـافـحةـ غـسلـ الـأـمـوـالـ وـتـموـيلـ الـإـرـهـابـ وـطـبـ فـيـ خـاتـمـهـ الـحـكـمـ أـوـلـاـ:-ـ أـصـلـيـاـ:-ـ ١ـ بـرـاعـتـهـمـاـ مـاـ هـوـ مـنـسـوبـ إـلـيـهـمـاـ مـنـ



اتهامات ورفض كافة الدعاوى المدنية ضدهما وإلزام رفعها بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة الفعلية ، ٢ - عدم جواز نظر الدعوى في الجنحية رقم ٢٠١٣/٥٤٧ حصر أموال عامة وعدم قبول الدعوى الجنائية بشأنها لسبق صدور قرار فيها من النيابة العامة بحفظ التحقيق ، ٣ - عدم قبول الدعوى الجزائية في الجنحية رقم ٢٠١٢/١٤٩٦ حصر أموال عامة لارتباطها بالجنحية رقم ٢٠١٣/٥٤٧ حصر أموال عامة الصادر فيها قرار من النيابة العامة بحفظ التحقيق حيث أنها تتعلق بذات موضوع صندوق المواتئ ، ٤ - عدم قبول الإدعاء المدنى المقدم من المدعى بالحق المدنى / منى عبدالمنعم محمود عبدالوهاب لانتفاء صفتها في الإدعاء المدنى وإلزام رفعته بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة الفعلية ، ثانياً:- احتياطياً:- وقف نظر الدعوى وإحالة الدفع بعدم دستورية الفقرة الأولى من المادة ٢٠ من القانون رقم ١٩٩٣ في شأن حماية الأموال العامة للمحكمة الدستورية للفصل في دستورية النص ، ٢ - وقف نظر الدعوى وإحالة الدفع بعدم دستورية المادة الثانية من القانون رقم ٢٠١٣ في شأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للمحكمة الدستورية للفصل في دستورية النص ، ثالثاً:- وعلى سبيل الاحتياط الكلى :- تحقيق كافة طلبات المتهمين الأولى والثانية السابق تقديمها ملف الدعوى وهي ١ - تكليف النيابة العامة بتقديم أصول المستندات التي قدمت في ملف القضية ، وتكليف النيابة العامة بتقديم ترجمة رسمية للمستندات المحررة باللغة الإنجليزية ، ٢ - إلزام مؤسسة المواتئ الكويتية بتقديم صورة رسمية من التقرير النهائي للجنة المشكلة بموجب القرار الوزاري رقم م ك و ٢٠١٥/٧/٦ الصادر بتاريخ ٢٠١٥/٤/٧ الخاص باكتتاب المؤسسة في صندوق المواتئ الاستثماري أو التصريح بتصوير هذا التقرير من مؤسسة المواتئ الكويتية / ٣ - استدعاء السيد / مشعل عبدالعزيز عبدالوهاب العثمان رئيس اللجنة المشكلة بموجب القرار الوزاري رقم م ك و ٢٠١٥/٧/٦ الصادر بتاريخ ٢٠١٥/٤/٧ الخاص بتكليف اللجنة المذكورة مراجعة إجراءات إنتهاء المؤسسة في صندوق المواتئ الاستثماري لسماع شهادته في القضية لما يترتب على سماع شهادته إثبات سلامة أداء عمل صندوق المواتئ والقائمين عليه وعدم صحة ما نسب إليهم من اتهامات ، والمحامي الثالث الحاضر مع المتهمين الأولى والثانية انضم للمحامين المدافعين عن المتهمين الأولى والثانية في دفاعهما ، والمحامي الحاضر مع المتهم الثالث ترافع شفاهة وشرح ظروف الدعوى وقدم حافظة مستندات طالعتها المحكمة وألمت بها من عليه صورة ضوئية من عقد اكتتاب ومشاركة مؤسسة المواتئ الكويتية في



صندوق الموانئ الاستثماري المؤرخ ٢٠١٠/٧/١٤ والموقع من المتهم الثالث - صورة ضوئية من ملحق للعقد سالف البيان والمؤرخ ٢٠١٣/٤/٩ - صورة ضوئية من الحكم الصادر من لجنة التحقيق الخاصة بمحاكمة الوزراء الصادر بجلسة ٢٠١٤/٩/١٧ - صورة ضوئية من مذكرة مقدمة من مدير الإدارة القانونية لمؤسسة الموانئ الكويتية مؤرخة ٢٠١٤/١/١٥ للعرض على مدير عام المؤسسة ، كما قدم مذكرة بدفعه طالعتها المحكمة وألمت بها دفع فيها أولاً:- بعدم جواز وعدم قبول الدعوى العمومية الماثلة تجاه المتهم الثالث وذلك لسابقة صدور قرار ضمني بـألا وجه لإقامة الدعوى العمومية ضد وزير المواصلات / سالم مثيب الأذينة باعتبار أن قرار الموافقة على اعتبار مساهمة مؤسسة الموانئ الكويتية في المشاركة في صندوق الموانئ الاستثماري من تاريخ نشأته في ٢٠٠٧ وليس من تاريخ المساهمة في ٢٠١٠ قد صدر من السيد / وزير المواصلات المذكور ويتوجيه بموجب ملحق للعقد وهو محل الاتهام المسند إلى المتهم الثالث فإذا صدر قرار لجنة التحقيق الخاصة بمحاكمة الوزارة بتاريخ ٢٠١٤/٩/١٧ في البلاغ المقدم ضد الوزير بحفظ البلاغ نهائياً لانتفاء المسئولية الجزائية وانتفاء الجريمة الأمر الذي يعد ذلك قراراً ضمنياً بـألا وجه لإقامة الدعوى وهي ما ينسحب بالتبني على المتهم الثالث ، ثانياً:- بـانتفاء المسئولية الجزائية وانتفاء الجريمة وبالتالي بطلان قرار إحالة المتهم إلى المحاكمة من قبل النيابة العامة لانتفاء الدليل على ارتكاب المتهم لواقعة محل الاتهام وأن من أصدر قراره بالموافقة على اعتبار مساهمة مؤسسة الموانئ الكويتية في صندوق الموانئ للاستثمار من تاريخ إنشاءه في ٢٠٠٧ وليس من تاريخ المشاركة الفعلية (موضوع ومحل الاتهام) وهو السيد / سالم مثيب الأذينة وزير المواصلات أذاك وذلك استناداً إلى القاعدة العامة في المسئولية الجزائية بشخصيه الجريمة وشخصية العقوبة ، ثالثاً:- خلو الأوراق من ثمة دليل على هذا الاتهام ولو وجود دليل من بين الأوراق يثبت أنه لم يعتمد احتساب مشاركة مؤسسة الموانئ الكويتية في صندوق الاستثمار بأثر رجعي من تاريخ إنشاء الصندوق عام ٢٠٠٧ وليس من تاريخ مساهمة المؤسسة الفعلية فيه عام ٢٠١٠ ، رابعاً:- مخالفة سلطة الاتهام للثابت في الأوراق وإثباتها اتهامه وكما جاء بأدلة الشهود على تقرير ديوان المحاسبة والذي جاء مرسلاً لا يسانده دليل بل جاء متناقضًا مع نتيجة فحصه ، خامساً:- عدم وجود جريمة تجاه المتهم الثالث عند توقيعه على العقد الأصلي لقيام سبب من أسباب الإباحة وهو استعمال سلطته كنائب لرئيس مجلس إدارة مؤسسة الموانئ الكويتية وتنفيذ لأمر يجب إطاعته وهو التفويض الصادر له من رئيس



مجلس إدارة المؤسسة (وزير المواصلات) ، سادساً:- انتفاء أركان الجريمة المسندة للمتهم الثالث ، وطلب في ختامها الحكم أصلياً:- بعدم قبول الدعوى الماثلة وعدم جواز النظر فيها لسابقة صدور (قرار بـلا وجه لإقامة الدعوى) ضد وزير المواصلات سالم مثيب الأذينة والذي يمتد أثره للمتهم الثالث بالتبعية ، واحتياطياً:- عدم وجود جريمة تجاه المتهم الثالث لقيام سبب من أسباب الإباحة والمتمثلة في عدم مساعلة المرؤوس عن تنفيذه لأوامر صادرة من الرئيس طالما في حدود القانون عملاً بأحكام المواد ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ من قانون الجزاء ، وعلى سبيل الاحتياط الكلى :- براءة المتهم من الاتهام المسند إليه لانتفاء المسئولية الجنائية وعدم توافر أركان الجريمة في حقه ، وحيث قررت المحكمة حجز الدعوى ليصدر فيها الحكم بجلسة اليوم .

وحيث انه عن الدفع المبدى من دفاع المتهمين الأولى والثانية بعدم قبول الدعوى الجزائية في الجناية رقم ٢٠١٢/١٤٩٦ حصر أموال عامة والمنضم لها الجنابتين رقمي ٢٠١٣/٥٤٧ ، ٢٠١٤/١٧١٩ حصر أموال عامة ، وبعدم جواز نظرها وذلك لسابقة صدور قرار من النيابة العامة بحفظ التحقيق نهائياً في الجناية رقم ٢٠١٣/٥٤٧ وانتهاء قرار الحفظ إلى انتفاء جرائم العدوان على المال العام من الأوراق وقيدها وحفظها بـدفتر الشكاوى الإدارية وفقاً للقرار المؤرخ في ٢٠١٤/١٢/٣٠ ، فلما كان من المقرر بقضاء التمييز أن " لا يجوز محاكمة الشخص عن فعل واحد مرتكب ذلك أن الازدواج في المسئولية الجزائية عن الفعل الواحد أمر يحرمه القانون وتتأذى به العدالة، وأن الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها . جوهري تقضي به المحكمة من تلقاء نفسها تعلقه بالنظام العام . جواز التمسك به في أية حالة كانت عليها الدعوى ولو أمام محكمة التمييز " .

(الطعن رقم ١٨٤ ٢٠٠٧ جزائي جلسة ٢٠٠٩/٥/١٩)

(الطعن رقم ٩٠٧ لسنة ٢٠١٦ جزائي ٣ جلسة ٢٠١٧/٣/١٦)

ومن المقرر في قضاء محكمة التمييز أنه " لما كانت المادة ١٠٣ من قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية قد جرى نصها على أن قرار حفظ التحقيق يترتب عليه وقف السير في الدعوى ووقف التحقيق إلى أن تظهر أدلة جديدة تستوجب إعادة فتح التحقيق وإكماله وأن قوام الدليل الجديد هو أن يلتقي به المحقق لأول مرة بعد التقرير بحفظ التحقيق " .

(الطعن بالتمييز رقم ٤٠ لسنة ٢٠١٤ جزائي ٢ جلسة ٢٠١٦/١/١٨)

(الطعن رقم ٢٥٠ لسنة ٢٠١٧ جزائي ٢ جلسة ٢٠١٨/٧/٩)



ومن المقرر بقضاء التمييز أن " حفظ التحقيق يترتب عليه وقف السير في الدعوى ووقف التحقيق إلى أن تظهر أدلة جديدة تستوجب إعادة وإكماله. المادة ١٠٣ من قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية ".

ومن المقرر أن " سلطة التحقيق هي المنوطه بحفظ التحقيق لأسباب موضوعية أو قانونية".

ومن المقرر أن " قرار حفظ التحقيق المؤقت أو النهائي بمثابة الحكم الصادر في موضوع الدعوى. العدول عنه. جائز شرط ذلك: ظهور أدلة جديدة تستوجب إعادة التحقيق وإكماله".

ومن المقرر أن " الدليل الجديد. ماهيته. تقديره من الجهة المنوط بها تحقيق الدعوى تحت إشراف محكمة الموضوع. حد ذلك".

ومن المقرر أن " انتهاء الحكم المطعون فيه لعدم قبول الدعوى لسبق صدور قرار نهائي بحفظ التحقيق وعدم ظهور أدلة جنائية جديدة. الطعن بالتمييز عليه جائز. علة ذلك. أنه حكم منهي للخصومة ومانع من السير فيها ".

(الطعن رقم ٢٠٠٧/٦٤٨ جزائي جلسة ٢٠٠٨/٦/١٠)

ومن المقرر بقضاء التمييز أن " قرار الحفظ المؤقت أو النهائي. العدول لظهور أدلة جديدة. جائز. تقدير ما إذا كانت هذه الأدلة تستوجب إعادة فتح التحقيق وإكماله للوصول للحقيقة. من سلطة جهة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ".

(الطعن رقم ١٩٨٩/٥٧ جزائي جلسة ١٩٨٩/٤/١٢ القسم الثاني -المجلد الرابع ص ٢٠١)

ومن المقرر في قضاء محكمة التمييز أن " قوام الدليل الجديد هو أن يتلقى المحقق الجديد به لأول مرة بعد صدور قرار حفظ التحقيق ، أو يكون تحقيق الدليل بمعرفته غير ميسر له من قبل، إما لخفاء الدليل نفسه أو فقدانه أحد العناصر التي تعجز المحقق عن استيفائه ، وتقدير ما إذا كانت تستوجب إعادة فتح التحقيق وإكماله وان من شأنها الوصول الى الحقيقة هو تستقل بتقديره سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ".

(الطعن بالتمييز رقم ١٩٨٩/٥٧ جزائي جلسة ١٩٨٩/٤/١٢)

ومن المقرر بقضاء النقض المصري أن " الأمر الصادر من النيابة العامة بأن لا وجه لإقامة الدعوى- أي بعد التحقيق الذي تجريه بمعرفتها أو يقوم به أحد رجال الضبط القضائي بناء على انتداب منها - لا يمنع من العودة إلى التحقيق إذا ظهرت أدلة جديدة وذلك قبل انتهاء المدة المقررة لسقوط الدعوى الجنائية ، وقد حددت محكمة النقض الضابط في اعتبار الدلائل الجديدة بآراء المحقق بها لأول مرة بعد التقرير في الدعوى بأن لا وجه لإقامتها ، وبعد



من الدلائل الجديدة شهادة الشهود والمحاضر والأوراق الأخرى التي لم تعرض على المحقق ويكون من شأنها تقوية الدلائل التي وجدت غير كافية أو زيادة الإيضاح المؤدي إلى ظهور الحقيقة ، وسلطة التحقيق هي التي تقدر أن للدلائل الجديدة هذا الشأن وأنها تجيز إلغاء الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى ، تحت رقابة محكمة الموضوع التي عليها أن تتحقق من ظهور دلائل جديدة عقب الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى " .

(الطعن رقم ٢٠١١/١٢/٤ جلسة ٢٠١٣/٣٢٢ السنة ٨٠، ق)

وحيث استقر ما تقدم وبالبناء عليه ، وكان الثابت من الجنائية رقم ٢٠١٣/٥٤٧ حصر أموال عامة بشأن مساهمة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية الكويتية في صندوق الموارد الاستثماري أن السيد المستشار النائب العام قد أمر بتاريخ ٢٠١٤/١٢/٣٠ بعد تحقيق قضائي باشرته النيابة العامة بمقتضى سلطتها المخولة لها في القانون أولاً:- باستبعاد شبهة جرائم العدوان على المال العام من الأوراق ، ثانياً:- قيد الأوراق ب檔ر الشكاوى الإدارية وحفظها إدراياً ، ثالثاً:- إعلان كل من مجلس الوزراء ، والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ، والمشكوا في حقهم / ماريا لازاريفا ، وسعيد إسماعيل دشتى ، ومهدى إسماعيل على الجزار ، وطارق عدنان إسماعيل، بما مفاده أن السيد المستشار النائب العام أمر بتاريخ ٢٠١٤/١٢/٣١ بحفظ التحقيق نهائياً ، ثم ورد كتاب رئيس ديوان المحاسبة بالإنابة للسيد المستشار النائب العام المؤرخ ٢٠١٦/٧/٢٥ والمتضمن بأن الديوان يفيد بوجود بعض المستجدات المتعلقة بالقضية ورغبتة تضمينها لفداداته السابقة في القضية فيما يحقق الصالح العام وذلك بمناسبة إطلاع الديوان بأعمال الفحص على حسابات وسجلات المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية خلال قيام الديوان باختصاصاته المقررة في قانون إنشائه رقم ٤ لسنة ١٩٦٤ وتعديلاته ، وكان الثابت أن كتاب ديوان المحاسبة أ NSF البيان قد ورد للنيابة العامة وذلك عقب إيداع ديوان المحاسبة تقريره بشأن التجاوزات والمخالفات المالية التي أسرر عنها الفحص الدفتري لصندوق الموارد الاستثماري تنفيذاً لقرار النيابة العامة في الجنائية رقم ٢٠١٤/١٤٩٦ حصر أموال عامة بشأن مساهمة مؤسسة الموارد الكويتية في صندوق الموارد ، وعقب انتهاء السيد / حمد أحمد حمد العليان - مدير إدارة المرافق الاقتصادية والخدمة بديوان المحاسبة - مع تقرير الفحص - من الإدلاء بشهادته بتحقيقات النيابة العامة بشأن المخالفات المالية والجرائم المرتكبة من قبل القائمين على صندوق الموارد الاستثماري - المتهمين - في الجنائية رقم ٢٠١٤/١٤٩٦ حصر أموال عامة ، حيث كانت



آخر أقوال أدلّى بها أمام النيابة العامة بجلسة تحقيق ٢٠١٥/١٠/٢٦ ، وبعد العرض من السيد المحامي العام الأول أمر السيد المستشار النائب العام بتاريخ ٢٠١٦/٧/٢٧ بإستخراج القضية موضوع الواقعه من الحفظ وإتخاذ اللازم قانوناً بشأن المعلومات الجديدة لدى ديوان المحاسبة حسبما هو ثابت من تأشيرته ، فتم استخراج القضية من الحفظ وإجراء التحقيقات في ضوء ما استجد ، ولما كانت هذه الأدلة سالفه البيان تعد من قبل الأدلة الجديدة التي لم تعرّض على النيابة العامة وقت التحقيق وعند إصدارها قرار الحفظ النهائي ، وكان من شأن هذه الأدلة الجديدة إيضاح الأمر المؤدى إلى ظهور الحقيقة وقد ظهرت بعد صدور قرار الحفظ النهائي ، ومن ثم فإن هذه الأدلة الجديدة تجيز للنيابة العامة استخراج القضية رقم ٢٠١٣/٥٤٧ حصر أموال عامة من الحفظ والعودة إلى التحقيق فيها ويطلق حقها في رفع الدعوى الجنائية على المتهمين فيها بناء على ما ظهر من تلك الأدلة التي وجدت أمامها ، ومن ثم يكون هذا الدفع في غير محله ترفضه المحكمة وتكتفى المحكمة بإيراد ذلك بالأسباب دون المنطق .

وحيث انه عن الدفع المبدى من دفاع المتهمين الأولى والثانية ببطلان قرار النيابة العامة الصادر في ٢٠١٤/٣/٢٧ بإسناد مهمة أداء المأمورية إلى عضو ديوان المحاسبة بدلاً عن إدارة الخبراء بوزارة العدل لصدوره بالمخالفة للمادة ١ من القانون رقم ١٩٨٠/٤٠ في شأن إصدار قانون الخبرة وتعديلاته ، وبطلان تقارير عضو ديوان المحاسبة وما ترتب عليها من اتهامات لعدم حلّه اليمين القانونية قبل أداء المأمورية المكلف بها التي أوكلت إليه بالمخالفة للمادة ١٠٠ من قانون الإجراءات الجزائية ، فلما كان من المقرر بقضاء التمييز أن " لا تشتبّه على الحكم إن هو لم يرد على دفاع الطاعنين في هذا الخصوص بحسبانه دفاعاً قانونياً ظاهر البطلان ويضحى منعهما في غير محله".

(الطعن رقم ١٥٠٦ لسنة ٢٠١٧ جزائي جلسة ٢٠١٨/٦/٢٥)

لما كان ما تقدم ، ولما كانت التحقيقات التي تجريها النيابة العامة استلزمت الفحص المالي والدفترى لصندوق الموارى الاستثمارى للوقوف على المخالفات المرتكبة والتجاوزات المالية ومرتكبيها والضرر المادى المترتب عليها فأمرت النيابة العامة بتاريخ ٢٠١٤/٥/١ بذب عضو ديوان المحاسبة / حمد أحمد حمد العلیان لأداء المأمورية المبينة في قرار النيابة العامة حال كون عضو ديوان المحاسبة سالف الذكر سبق وأن قام بإعداد تقرير ديوان المحاسبة الخاص بالملامحات التي شابت مساهمة مؤسسة الموارى الكويتية فى عقد اكتتاب والمشاركة



الحكم رقم ٢٠١٢/١٤٩٦ حصر أموال عامة المقيدة برقم ٢٠١٥/٢٢ جنابات المباحث والمنضم لها الجنابتين رقمي ٢٠١٤/١٧١٩، ٢٠١٢/٥٤٧ جنحة ١١/١١ جنابات ٢/٢

فى صندوق الموانئ الاستثمارى ، وإعداد تقرير ديوان المحاسبة بشأن التجاوزات والمخالفات المالية التى أسفرا عنها فحص صندوق الموانئ الاستثمارى الخاص بمساهمة مؤسسة الموانئ الكويتية بناء على طلب لجنة الميزانيات والحساب الختامى بمجلس الأمة ، ولكن ديوان المحاسبة هى الجهة المنوط بها فحص ومراجعة ميزانيات وأعمال الوزارات والمؤسسات والجهات العامة طبقاً لاختصاصاته المقررة لديوان فى قانون إنشائه رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٤ وتعديلاته ، ويتاريخ ٢٠١٥/٣/١ قام السيد رئيس النيابة المحقق بتحليف السيد /حمد أحمد حمد العليان - عضو ديوان المحاسبة - اليمين القانونية لأداء المأمورية المكلفة بها من النيابة العامة فى القضية رقم ٢٠١٢/١٤٩٦ حصر أموال عامة قبل أدائه المأمورية ، كما أنه ويتاريخ ٢٠١٧/١/٣ تم تحليف السيد /حمد أحمد حمد العليان - عضو ديوان المحاسبة - اليمين القانونية أمام النيابة العامة لأداء المأمورية المكلفة بها من النيابة العامة فى القضية رقم ٢٠١٣/٥٤٧ حصر أموال عامة قبل أدائه المأمورية ومن ثم فإن ما يثيره دفاع المتهمين في هذا الصدد لا يخرج عن كونه جدلاً موضوعياً في سلطة محكمة الموضوع في تقدير الدليل ووزن عناصر الدعوى واستبطاط معتقدها، الأمر الذي يكون معه ما ينعاه دفاع المتهمين في هذا الخصوص دفعاً ظاهراً الفساد حرياً بالأطراح ، تلتفت عنه المحكمة ومن ثم يكون هذا الدفع خليقاً بالرفض وتكتفى المحكمة بإيراد ذلك بالأسباب دون المنطق .

وحيث أنه عن الدفع المبدى من دفاع المتهمين الأولى والثانية ببطلان تقرير الاتهام في جرائم تسهيل الاستيلاء موضوع التهمة السابعة لخلوه من البيانات الجوهرية عملاً بالمادة ٣٠ من قانون الإجراءات الجزائية ، فلما كان من المقرر بنص المادة ١٣٠ من قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية أنه ترفع الدعوى الجزائية إلى المحكمة المختصة بصحيفة اتهام تحتوي، إلى جانب البيانات الواجب ذكرها في كل ورقة من أوراق المرافعات، على البيانات الآتية:

١. تعين المدعي ببيان اسمه وصفته.
٢. تعين المتهم، ويكون ذلك عادة بذكر الاسم والسن ومحل الإقامة وغير ذلك من البيانات التي تكون ضرورية لتعيين الشخص.

٣- بيان الجريمة موضوع الدعوى، بذكر الأفعال المنسوب صدورها إلى المتهم من حيث طبيعتها، وزيانها، ومكانها، وظروفها، وكيفية ارتكابها، ونتائجها، وغير ذلك مما يكون ضرورياً لتعيين الجريمة.



٤- الوصف القانوني للجريمة، وذلك بذكر المواد القانونية التي تطبق عليها، والاسم الذي يطلقه القانون عليها إن وجد، مع ذكر ما يرتبط بها من ظروف مشددة أو وقائع مكونة لجرائم أخرى.

٥- بيان الأدلة على وقوع الجريمة ونسبتها إلى المتهم، بذكر أسماء الشهود أو القرائن المادية أو الأشياء المضبوطة، مع الإشارة إلى إجراءات الشرطة أو المحققين بشأن هذه الدعوى وما انتهت إليه وقت رفع الدعوى.

ولا يعتبر إغفال أي من هذه البيانات أو الخطأ فيه جوهرياً، إلا إذا كان من شأنه تضليل المتهم تضليلًا تختل معه الأغراض التي توخاها القانون من ذكر هذه البيانات.

ومن المقرر بقضاء التمييز أن "قانون الإجراءات و المحاكمات الجزائية إذ نص في المادة ١٣٠ منه على البيانات الواجب ذكرها في صحيفة الاتهام التي ترفع بها الدعوى الجزائية و منها بيان الجريمة موضوع الدعوى بذكر الأفعال المنسوب صدورها إلى المتهم وكل ما هو ضروري لتعيين الجريمة و بيان الوصف القانوني لها ، لم يتطلب صياغة هذه البيانات في صحيفة الاتهام على وجه معين مما مؤده أنه يكفي أن يتضح من صياغتها الأفعال المطلوب محكمة المتهم عنها فإذا كان كل فعل منها يكون جريمة قائمة بذاتها طبقاً لقواعد المقررة في القانون فإن التهم المنسوبة للمتهم تتعدد بالتلعف الحقيقى المادى لهذه الجرائم و لا يقدح في ذلك جمعها في صحيفة الاتهام تحت وصف واحد لتماثلها نوعاً - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - و عدم أفراد كل منها بوصف مستقل مادام أن الواضح من وقائع الاتهام أن كلا منها محل تهمة مستقلة".

(الطعن رقم ٣٦ - لسنة ١٩٩٢ - جلسة ٩ / ١١ / ١٩٩٢ - مكتب فني ٢٠)

ولما كان ما تقدم ، وكان من المقرر قانوناً أن الأصل في التصوّص القانونية لا تتحمل على غير مقاصدها ولا تفسر عبارتها بما يخرجها عن معناها ويفصلها عن سياقها أو يخرجها عما اتجهت إرادة المشرع وأنه لا محل للإجتهاد إزاء صراحة نص القانون الواجب تطبيقه وأنه متى كانت عباره القانون واضحة لا لبس فيها فإنها يجب أن تعد تعبيراً صادقاً عن إرادة الشارع ولا يجوز الإنحراف عنها عن طريق التفسير أو التأويل أيًّا كان الباعث على ذلك ولا يجوز على النص متى كان واضحاً جلي المعنى قاطعاً في دلالته على المراد منه ، ولما كان البين من استقراء نص المادة ١٣٠ من قانون الإجراءات و المحاكمات الجزائية في صريح عبارتها وأوضاعه دلالتها يبين منه أن المشرع نص في المادة ١٣٠ على البيانات الواجب



ذكرها في صحيفة الاتهام التي ترفع بها الدعوى الجزائية وهي تعيين المتهم وبيان الجريمة موضوع الدعوى بذكر الأفعال المنسوب صدورها إلى المتهم وكل ما هو ضروري لتعيين الجريمة وبيان الوصف القانوني لها ، ولم يتطلب صياغة هذه البيانات في صحيفة الاتهام على وجه معين مما مؤده أنه يكفي أن يتضح من صياغتها الأفعال المطلوب محاكمته المتهم عنها ، وكان البين للمحكمة من مطالعة صحيفة اتهام الدعوى المطروحة أنها تضمنت بياناً باسم المتهمين الأولى والثانية وجنسيةهما ورقم بطاقةهما المدنية بما يكفي لتعيين شخصهما كما وتضمنت بياناً بالجريمة موضوع التهمة السابعة بذكر الأفعال المنسوب صدورها للمتهمين الأولى والثانية من حيث طبيعتها وزمانها فضلاً عن الوصف القانوني للجرائم والمواد القانونية التي تنطبق عليها؛ بما يكفل تعيين الجريمة ويرسم حدود الدعوى التي تتقيّد بها المحكمة ويضع الأسس التي تعتمد خليةها في عملها، وإذ أرفق بصحيفة الاتهام قائمة بمؤدي أقوال الشهود وأدلة الإثبات، فإن الصحيفة بذلك تكون مستوفاة لشروط المطلبة واللازمة قانوناً ويمثل عن أي تضليل تختل معه الأغراض التي توخاها المشرع من ذكر بياتاتها مارة الذكر سيما وأن المتهمين الأولى والثانية اللذين أجريا معهما التحقيق في النيابة العامة؛ مما من حضرا للمحاكمة ؛ مما يفضي بطريق التزوم العقلي إلى صحة تعيينهما ذلك أنه إذا زالت العلة زال الحكم، فالأخير يدور مدار العلة ، الأمر الذي يكون معه ما ينعاه دفاع المتهمين الأولى والثانية في هذا الخصوص ظاهر الفساد حرياً بالاطراح تلتف عنه المحكمة ، ومن ثم يكون هذا الدفع خليقاً بالرفض وتكفى المحكمة بإيراد ذلك بالأسباب دون المنطق .

وحيث أنه عن الدفع المبدى من دفاع المتهمين الأولى والثانية يوقف نظر الدعوى وإحالة الدفع بعد دستورية المادة الثانية من القانون رقم ٢٠١٣ لسنة ٢٠١٦ في شأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للمحكمة الدستورية للفصل في دستورية النص ، فلما كان من المقرر بقضاء التمييز أن مقتضى قاعدة شرعية الجريمة والعقاب أن القانون الجزائي يحكم ما يقع في ظله من جرائم إلى أن تزول عنه القوة الملزمة بقانون لاحق ينسخ أحكامه ، وهذا هو ما قررته المادة ١٤ من قانون الجزاء ينصها (يعاقب على الجرائم طبقاً للقانون المعمول به وقت ارتكابها ، ولا يجوز أن توقع عقوبة من أجل فعل ارتكب قبل نفاذ القانون الذي قرر عقوبة على هذا الفعل)، وإن ما أوردته المادة ١٥ في فقرتها الأولى - من أنه ومع هذا : (إذا صدر بعد ارتكاب الفعل وقبل أن يحكم فيه نهائياً قانون أصلح للمتهم ، وجب تطبيق هذا القانون دون غيره -) إنما هو استثناء من الأصل العام يؤخذ في تفسيره بالتضييق ويدور



وجوداً وعديماً مع العلة التي دعت إلى تقريره ، لأن المرجع في فض النزاع بين القوانين من حيث تطبيقها هو قصد الشارع الذي لا تجوز مصادرته فيه ، وكان من المقرر أنه لا محل للاجتهاد إزاء صراحة نص القانون ، وإن النص العام يعمل به على عمومه ما لم يخصص بدليل " .

(الطعن رقم ٤٢٦ / ٢٠١٤ / ٤٢٦ جزائي ٢ جلسة ٢٠١٥/٤/٢٠) .

ولما كان من المقرر قاتلناً أنه طبقاً لنص المادة ٣٢ من الدستور والمادة ٤ من قانون الجزاء أنه لا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة لنفاذ القانون الذي ينص عليها، ولا يترب عليها أثر فيما وقع قبلها وذلك طبقاً للقواعد الأساسية لمشروعية العقاب من أنه لا يجوز تأثير الفعل بقانون لاحق، إذ أن القوانين الجنائية لا ينسحب أثرها إلى الأفعال التي لم تكن مؤثمة قبل إصدارها.

ومن المقرر بقضاء التمييز أن " التفات الحكم عن الرد على الدفع القانوني ظاهر البطلان لا يعييه " ..

(الطعن/ ٦٨٣/٢٠٠٥ جزائي جلسة ٤/٤/٢٠٠٦ القسم الخامس المجلد الثالث عشر)

ولما كان ما تقدم ، ولما كانت النيابة العامة قدمت المتهمين الأولى والثانية بصحيفة الاتهام للمحاكمة الجنائية مبينا بها وصف التهم المنسوب صدورها إليهما . ومواد الاتهام التي تطالب النيابة العامة بمعاقبتهما بموجبها ، وكان من ضمن هذه التهم المسندة للمتهمين الأولى والثانية ارتكاب المتهمة الأولى لجريمة غسل أموال مبلغ إجمالي ٢٠,٨٩٠٠٠ دينار كويتي " مليونين وتسعة آلاف وثمانون ألف دينار كويتي " ، واشتراك المتهم الثاني بطريقى الاتفاق والمساعدة مع المتهمة الأولى فى ارتكاب هذه الجريمة ، وكانت النيابة العامة تطلب عقاب المتهمين عن هذه التهمة المسندة إليهما بمقتضى نصوص المواد ٢، ٦، ١١، ٢، ٦ من القانون رقم ٢٠٠٢ لسنة ٢٠٠٢ فى شأن مكافحة غسل الأموال والذى تم إلغاءه ، ولم تطلب عقابهما بموجب القانون رقم ٦ لسنة ٢٠١٣ فى شأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ، ولما كان القانون رقم ٦ لسنة ٢٠١٣ فى شأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لا يعد قانوناً أصلح للمتهمين إذ أن نصوصه تضمنت عقوبة أشد عن التهمة المنسوبة للمتهمين من القانون السابق الملغى رقم ٢٠٠٢ لسنة ٢٠٠٢ ، ومن ثم فلا محل لإعماله وتطبيقه على التهمة المسندة للمتهمين سيما وأن واقعة غسل الأموال المنسوبة للمتهمين تمت فى ظل القانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ فى شأن مكافحة غسل الأموال الملغى ، ولم تكن لها صفة



الاستمرار، ومن ثم فإن ما ينعاه دفاع المتهمين الأولى والثانية بشأن الدفع بعدم دستورية المادة الثانية من القانون رقم ٢٠١٦ السنة ٢٠١٣ في شأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب دفعاً ظاهراً الفساد حريراً بالاطراح تلتفت عنه المحكمة ومن ثم يكون هذا الدفع خليقاً بالرفض ، وتكفى المحكمة بإيراد ذلك بالأسباب دون المنطق .

وحيث أنه عن الدفع المبدى من دفاع المتهمين الأولى والثانية بوقف نظر الدعوى وإحالته الدفع بعدم دستورية الفقرة الأولى من المادة ٢٠ من القانون رقم ١٩٩٣ في شأن حماية الأموال العامة للمحكمة الدستورية للفصل في دستورية النص ، ولما كان من المقرر قانوناً بنص المادة الأولى من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٧٣ بإنشاء المحكمة الدستورية على أن " تنشأ محكمة دستورية تختص - دون غيرها - بتفسير النصوص الدستورية وبالفصل في المنازعات المتعلقة بدستورية القوانين والمراسيم بقوانين واللوائح .." والنص في المادة الرابعة منه على كيفية تحريك الدعوى أمام تلك المحكمة بأن ترفع المنازعات أمامها بإحدى الطريقيتين الآتتين أ- بطلب من مجلس الأمة أو مجلس الوزراء ، ب- إذا رأت المحكمة أثناء نظر قضية من القضايا سواء من تلقاء نفسها أو بناء على دفع جدي تقدم به أحد أطراف النزاع أن الفصل في الدعوى يتوقف على الفصل في دستورية قانون أو مرسوم بقانون أو لائحة توقف نظر القضية وتحيل الامر إلى المحكمة الدستورية للفصل فيه" ، ومن ثم فإن الفقرة ب من المادة الرابعة سالفة البيان منحت محكمة الموضوع حال نظر الدعوى أمامها إذا دفع بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة أن تقدر مدى جدية الدفع فإذا رأت أنه غير جدي تلتفت عنه واستمرت في نظر الدعوى ، وكان من المقرر أن محكمة الموضوع وحدها هي الجهة المختصة بتقدير جدية الدفع بعدم الدستورية ، وكان مبدأ المساواة أمام القانون الذي يكفله الدستور الكويتي للمواطنين كافة مؤداه ألا تقر السلطة التشريعية أو التنفيذية تشريعياً يخل بالحماية القانونية المتكافئة للحقوق جميماً ويراعاة أن الحماية المتكافئة أمام القانون التي اعتد الدستور بها لا تتناول القانون بمفهوم مجرد وإنما بالنظر إلى أن القانون تعبير عن سياسة محددة أنشأتها أوضاع لها مشكلاتها وأنه تغيا بالنصوص التي ضمنها تحقيق أغراض بذواتها من خلال الوسائل التي حددها كما أن مبدأ المساواة ليس مبدأ تلقينياً جاماً ولا هو بقابله صياغة تبذر صور التمييز جميها ولا بكمال الدقة الحسابية التي تقتضيها موازين العدل المطلق بين الأشياء فيجوز للسلطة التشريعية أن تتخذ ما تراه ملائماً من التدابير لتنظيم موضوع معين* وأن تغير من خلال هذا التنظيم وفقاً لمقاييس منطقية بين مراكز لا تحد



معطياتها في الأسس التي يقوم عليها ، لما كان ذلك وكانت جرائم المال العام لها آثار مدمرة وعواقب وخيمة لذا فقد حرص المشرع على تغليظ العقوبات والضرب بقسوة على كل يد تتمدد للعبث بالمال العام لا سيما وأن الواجب الوطني العام الذي نص به دستور البلد في المادة ١٧ منه على أن " للأموال العامة حرمة وحمايتها واجب على كل مواطن " ورغبة من المشرع في الحفاظ على المال العام واسترداد الأموال محل جرائم المال العام بكل السبل فقد نص في المادة ١/٢٠ من قانون حماية الأموال العامة رقم ١٩٩٣ على منع إعمال المادة ٨١ من قانون الجزاء الكويتي ما لم يبادر الجاني إلى رد الأموال المشار إليها قبل قفل باب المرافعة وعندئذ يجوز للمحكمة إعمال النص السابق إذ وجدت لذلك محلاً ، ومن ثم فإن نص المادة سالفة البيان جاء تماشياً مع نص المادة ١٧ من الدستور الكويتي ولم يتضمن ما ينافي مبدأ المساواة والمنصوص عليه في المادتين ٧، ٢٩ من الدستور ، ولم يغل يد القاضى عن تفريذ العقوبة ومن ثم فإن ما يثيره دفاع المتهمين الأولى والثانى بشأن نص المادة ٢٠ من قانون حماية الأموال العامة من إخلاله بمبدأ المساواة وأنه يغل يد القاضى عن تفريذ العقوبة غير سليم ويكون الدفع بعدم الدستورية غير جدى تلتفت عنه المحكمة ، ومن ثم يكون هذا الدفع خليقاً بالرفض ، وتكفى المحكمة بإيراد ذلك بالأسباب دون المنطق .

وحيث إنه الدفع المبدى من دفاع المتهم الثالث بعدم جواز وعدم قبول الدعوى العمومية الماثلة تجاه المتهم الثالث وذلك لسابقة صدور قرار ضمنى بـألا وجه لإقامة الدعوى العمومية ضد وزير المواصلات / سالم مثيب الأذينة حيث صدر قرار لجنة التحقيق الخاصة بمحاكمة الوزراء بتاريخ ٢٠١٤/٩/١٧ فى البلاغ المقدم ضد الوزير بحفظ البلاغ نهائياً لانتفاء المسئولية الجزائية وانتفاء الجريمة وهو ما ينسحب بالتبعدية على المتهم الثالث ، فلما كان من المقرر بقضاء التمييز أن " عدم صدور قرار حفظ من النيابة العامة بالنسبة إلى متهم في جنائية لا يفيد حفظها ولا مانع من رفعها عليه حال رفعها الدعوى على أحد المتهمين ".

(الطعن ٤١١٩٩٨ جزائى جلسة ١٢/٢٩ ١٩٩٨ القسم الرابع - المجلد السابع)

ومن المقرر بقضاء التمييز أن " " الأمر الصادر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجزائية تأسيساً على أسباب عينية - كعدم وقوع الجريمة أصلاً أو أنها غير معاقب عليها - يكتسب بحسبه حكم البراءة بالنسبة إلى جميع المساهمين فيها . أما إذا كان مبنية على أحوال خاصة بأحد المساهمين دون الآخرين . لا يجوز حجيته إلا في حق من صدر لصالحه " .

(الطعن ٣٣٦ ٢٠١٢ جزائى جلسة ٢١/٧ ٢٠١٣)



ومن المقرر بقضاء التمييز أن " الاختصاص الولائي للجنة التحقيق الدائمة الخاصة بمحاكمة الوزراء ومن بعدها محكمة الوزراء " شرطه: قيام اتهام ضد الوزير. توافره: بلاغ أو طلب مسبب من صاحب الصفة شاملًا كافة الواقع المنسوبي إليه وتعيين اسم الوزير تعيننا نافياً للجهالة. طبيعة هذا الشرط: أنه قيد إجرائي" .

ومن المقرر أن " لا يقوم الاتهام ضد الوزير حقيقة أو حكمًا إلا إذا توافرت ضده أدلة كافية لمحاكمته أمام محكمة الوزراء مع الفاعلين الأصليين أو الشركاء " .

ومن المقرر أن " قرار لجنة التحقيق الخاصة بمحاكمة الوزراء بحفظ التحقيق لأسباب تحول دون السير في الدعوى. أثره: فك الارتباط بين التهم المنسوبي للوزير والتهم المنسوبي للمتهمين الآخرين. مثال بشأن حفظ لجنة التحقيق بالنسبة للوزير وإحالة النيابة العامة للمتهمين الآخرين إلى محكمة الجنائيات " .

(الطعن رقم ٢٠١٢/٣٣٦ جزائي جلسة ٢٠١٣/٧/٢١)

ومن المقرر بقضاء النقض المصري أن "الأمر بـألا وجه لإقامة الدعوى الجنائية وإن جاز أن يستفاد إستناداً من تصرف أو إجراء آخر يدل عليه ، إلا أنه لا يصح أن يفترض أو يؤخذ فيه بالظن " .

(الطعن رقم ١٣٠٦ لسنة ٤٥ جلسة ٢٦/١٩٧٦ ص ٢٧)

وحيث استقر ما تقدم وبالبناء عليه ، ولما كانت النيابة العامة قدمت المتهم الثالث بصحيفة الاتهام للمحاكمة الجزائية مبينا بها وصف التهمة المنسوبي إليه ومادة الاتهام الذي تطالب بعقابه بموجبها ، وأرفق بها قائمة بأدلة الإثبات وبالتالي تكون اتصلت بالمحكمة اتصالاً صحيحاً وبالطريق الذي رسمه القانون وينعقد الاختصاص لهذه المحكمة ولائياً بنظرها ، ولما كان الاختصاص الولائي للجنة التحقيق الدائمة الخاصة بمحاكمة الوزراء ومن بعدها محكمة الوزراء بأي فاعلين أصليين أو شركاء مشروط بقيام الاتهام ضد الوزير ، ولا يقوم الاتهام ضد الوزير حقيقة أو حكمًا إلا إذا توافرت ضده أدلة كافية تمهدًا لمحاكمته أمام المحكمة المختصة مع الفاعلين الأصليين أو الشركاء ، ولما كانت الثابت أن لجنة التحقيق الخاصة بمحاكمة الوزراء أصدرت القرار رقم ٧ لسنة ٢٠١٤ / ١ / ٩ بحفظ التحقيق في شأن الموقعة التي أثيرت ضد وزير المواصلات السابق / سالم مثيب الأذينة لانتفاء المسئولية الجزائية ، ومن ثم يترتب على هذا القرار فك أي ارتباط بين التهمة المنسوبي للوزير - إن وجد وبيان التهمة المنسوبي للمتهم الثالث ، ولما كان قرار حفظ لجنة التحقيق الخاصة بمحاكمة



الوزراء لواقعة التي أثيرت قبل الوزير / سالم مثيب الأذينة لم يذكر فيه شيئاً عن دور المتهم الثالث في الواقعة المبلغ عنها كفاعل أصلى أو شريك فيها فلم يرد اسمه في قرار الحفظ ومن ثم فلا ينصرف أثر هذا القرار للمتهم الثالث إذ أن حفظ الواقعة قبل الوزير لا ينطوى على أمر ضمنى بـألا وجه لإقامة الدعوى الجنائية قبل المتهم الثالث يحول دون تحريك الدعوى الجزائية قبله ومن ثم يحق للنيابة العامة التحقيق في الواقعة المنسوبة للمتهم الثالث ، ورفع الدعوى الجنائية ضده ومن ثم يكون هذا الدفع في غير محله ترفضه المحكمة وتكتفى المحكمة بإيراد ذلك بالأسباب دون المنطق .

وحيث أنه عن التهمة المسندة للمتهم الثالث ، فلما كان من المقرر في قضاء التمييز أن " المحكمة الموضوع أن تكون عقidiتها مما تطمئن إليه من أدلة وعناصر في الدعوى وأن تأخذ من أية قرينه أو بينة ترتاح إليها دليلاً لحكمها إذ العبرة في المواد الجزائية هي باقتناع المحكمة بناء على الأدلة المطروحة بإدانة المتهم أو ببراءته " .

(الطعن رقم ١٩٩٦/١٠١ جزائي - جلسه ١٩٩٧/١١٢)

ومن المقرر في قضاء التمييز أن " يكفي في المحاكمات الجزائية أن يتشكك القاضي في صحة إسناد الاتهام إلى المتهم لكي تقضي له بالبراءة ، إذ مرجح الأمر في ذلك إلى ما تطمئن إليه في تقدير الدليل مادام الظاهر من الحكم ، أنه أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة ، وكانت مدونات الحكم - على نحو ما سلف - تكشف عن أن المحكمة لم تقض بالبراءة إلا بعد أن ألمت بظروف الدعوى ومحضت الأدلة التي قام الاتهام عليها على نحو ينبيء عن أنها فطنت إليها وقامت بما ينبغي عليها من تدقيق البحث ، ثم أفصحت عن عدم اطمئنانها إلى أدلة الثبوت للأسباب السائفة التي أوردتها في حكمها " .

(الطعن رقم ٢٠٠٥/٥٢٨ جزائي - جلسه ٢٠٠٦/٤١١)

وكما أن من المقرر بقضاء محكمة التمييز أن " العبرة في المحاكمات الجزائية هي باقتناع القاضي بناء على الأدلة المطروحة عليه بإدانة المتهم أو ببراءته ولا يصح مطالبته بالأخذ بدليل دون آخر ، وأنه يكفي في المحاكمات الجزائية أن يتشكك القاضي في صحة إسناد التهمة إلى المتهم لكي يقضى له بالبراءة إذ ملأ الأمر في ذلك إلى ما يطمئن إليه وجداه في تقدير الدليل مادام الحكم يشتمل على ما يفيد أن المحكمة محضت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام عليها الاتهام عن بصر وبصيرة ووازنـت بينها وبين أدلة النفي



فرجحت دفاع المتهم أو دايتها الريبة في صحة عناصر الإثبات ولا يصح النعي عليها أنها قضت بالبراءة بناء على احتمال ترجح لديها بدعوى قيام احتمالات قد تصح لدى غيرها".

(الطعن رقم ١٨٠/١٩٩٦ جزائي جلسة ١٦/١٢/١٩٩٦)

(الطعن رقم ٣٤٧/٢٠٠٢ جزائي جلسة ٩/٩/٢٠٠٣)

ومن المقرر بقضاء التمييز أن "جريمة إضرار الموظف بمصلحة الدولة أو إحدى الهيئات العامة المكلف بالمحافظة عليها في صفقة أو عملية أو قضية ليحصل على ربح لنفسه أو لغيره المنصوص عليها بالمادة ١١ من القانون رقم ١٩٩٣ في شأن حماية الأموال العامة تتحقق متى كان الجاني موظفاً عاماً أو مستخدماً كلف بالمحافظة على مصلحة الدولة أو إحدى الهيئات العامة في صفقة أو عملية أو قضية وأضر بهذه المصلحة في سبيل الحصول على ربح لنفسه أو لغيره، والقصد الجنائي في هذه الجريمة يتوافر بإتجاه إرادة الجاني إلى الإضرار بالمصلحة المعهودة إليه ليحصل من وراء ذلك على ربح لنفسه أو لغيره".

(الطعن رقم ٨٨/٢٠٠٨ جزائي جلسة ٢٧/١/٢٠٠٩)

ومن المقرر بقضاء التمييز أن "العبرة في المحاكمات الجزائية هي باقتناع القاضي بناء على الأدلة المطروحة عليه بادانة المتهم أو ببراءته، وأن محكمة الموضوع أن تكون عقيتها مما تطمئن إليه من أدلة وعناصر الدعوى، وأن تأخذ من أي بينة أو قرينة ترتاح إليها دليلاً لحكمها، ولها أن تستخلص - من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث - الصورة الصحيحة لواقع الدعوى حسبما يؤدي إليها اقتناعها، وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى لم تقتناع بها ما دام استخلاصها سائغاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها الثابت في الأوراق، وأن وزن أقوال الشهود والتعويل عليها - مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من شبكات - مرجعه إلى محكمة الموضوع، تنزلها المنزلة التي تراها وتقدرها التقدير الذي تطمئن إليه بغير معقب، وأنها متى أخذت بأقوال شاهد، فإن ذلك يفيده إطراحها لجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها".

(الطعن رقم ٧١٤ لسنة ٢٠٠٩ جزائي جلسة ١٤/١٢/٢٠١٠)

ومن المقرر بقضاء التمييز أن "من حق محكمة الموضوع أن تجزئ شهادة الشاهد فتأخذ بما تطمئن إليه منها وتطرح ما عداه لتعلق ذلك بسلطتها في تقدير أدلة الدعوى".

(الطعن رقم ٢٥١/٢٠١٥ جزائي ١ جلسة ١٥/١١/٢٠١٧)



ومن المقرر أيضاً أن "الحكم بالإدانة يجب أن يبنى على الجزم واليقين الذي يثبته الدليل المعتبر ولا يؤسس على الظن والاحتمال وكان من اللازم في أصول الاستدلال أن يكون الدليل الذي يعول عليه الحكم مؤدياً إلى ما رتبه عليه من غير تعسف في الاستنتاج ولا يتنافر مع حكم العقل والمنطق".

(الطعن رقم ١١٤ لسنة ٢٠١٦ جزائي / ٢٠١٦/١١/٢٨ جلسة ٢٠١٦/١١/٢٨)

ومن المقرر بقضاء التمييز أن "لما كانت المحكمة لا تلتزم في حالة القضاء بالبراءة بالرد على كل دليل من أدلة الاتهام مادامت قد داخلتها الريبة في عناصر الإثبات".

(الطعن رقم ٢٠٠١/٥٨٩ جزائي جلسة ٢٠٠٣/١/٢٨)

وحيث إنه بالبناء على ما تقدم وهدياً به ، وكانت المحكمة باستقرارها لوقائع الدعوى وظروفها وملابساتها وإحاطتها بها وبأدلة الثبوت التي قام عليها الاتهام عن بصر وبصيرة ووازنـت بينـها وبينـ أدلةـ النـفيـ فإنـهاـ لاـ تـسـاـيـرـ الـنـيـاـبـةـ الـعـاـمـةـ فـيـماـ ذـهـبـتـ إـلـيـهـ مـنـ إـسـنـادـ الـأـتـهـامـ إـلـىـ الـمـتـهـمـ الثـالـثـ ذـلـكـ أـنـ الـأـدـلـةـ الـتـيـ سـاقـتـهـاـ وـاـرـتـكـبـتـ إـلـيـهـ فـيـ إـثـبـاتـ الـأـتـهـامـ فـيـ حـقـهـ تـحـوطـهـ ظـلـلـ كـثـيـفـةـ مـنـ الشـكـ وـالـرـيـبـةـ إـذـ خـلـتـ الـأـوـرـاقـ مـنـ دـلـلـ يـقـيـنـيـ تـطـمـئـنـ إـلـيـهـ الـمـحـكـمـةـ يـقـطـعـ بـارـتـكـابـ الـمـتـهـمـ لـلـوـاقـعـةـ ،ـ وـأـيـةـ ذـلـكـ وـدـلـلـهـ مـاـ شـهـدـ بـهـ /ـ شـعـلـانـ عـبـدـ حـوـاسـ الشـمـرـيـ -ـ مدـيرـ الـإـدـارـةـ الـقـانـوـنـيـةـ بـمـوـسـسـةـ الـمـوـانـئـ الـكـوـيـتـيـةـ بـتـحـقـيقـاتـ الـنـيـاـبـةـ الـعـاـمـةـ -ـ بـأـنـ مـوـسـسـةـ الـمـوـانـئـ الـكـوـيـتـيـةـ سـاـهـمـتـ بـتـارـيـخـ ٢٠١٠/٧/١٤ـ فـيـ رـأـسـ مـالـ صـنـدـوقـ الـمـوـانـئـ الـاسـتـثـمـارـيـ الـذـىـ أـنـشـأـتـهـ شـرـكـةـ كـىـ جـىـ إـلـ لـلـاـسـتـثـمـارـ بـمـبـلـغـ ٥٠ـ مـلـيـونـ دـوـلـارـ أـمـرـيـكـىـ "ـ خـمـسـونـ مـلـيـونـ دـوـلـارـ أـمـرـيـكـىـ"ـ وـهـوـ مـاـ يـمـثـلـ ٣٥ـ%ـ مـنـ أـمـوـالـ الصـنـدـوقـ بـعـدـ أـنـ حـصـلـتـ الـمـوـسـسـةـ عـلـىـ الـمـوـافـقـاتـ الـلـازـمـةـ مـنـ الـجـهـاتـ الـمـخـتـصـةـ وـإـسـتـوـفـتـ الـإـجـرـاءـاتـ وـالـأـوـضـاعـ الـتـىـ رـسـمـهـاـ الـقـانـونـ فـيـ هـذـاـ الشـأـنـ حـيـثـ عـرـضـ أـمـرـ مـسـاـهـمـةـ مـوـسـسـةـ الـمـوـانـئـ فـيـ الصـنـدـوقـ عـلـىـ مـجـلسـ إـدـارـةـ الـمـوـسـسـةـ وـالـذـىـ أـحـالـهـ لـلـجـنـةـ التـنـفـيـذـيـةـ الـمـنـبـثـةـ وـالـمـفـوضـةـ مـنـ مـجـلسـ إـدـارـةـ وـالـمـشـكـلـةـ مـنـ الـمـتـهـمـ الثـالـثـ رـئـيـسـاـ لـلـجـنـةـ ،ـ وـعـضـوـيـةـ كـلـاـمـ /ـ عـصـامـ مـحـمـدـ الـبـحـرـ ،ـ وـعـصـامـ أـحـمـدـ الـبـدرـ ،ـ وـمـنـصـورـ مـحـمـودـ حـيـاةـ ،ـ وـاجـتـمـعـتـ هـذـهـ الـلـجـنـةـ التـنـفـيـذـيـةـ بـتـارـيـخـ ٢٠٠٩/١٢/١٧ـ الـاجـتمـاعـ رـقـمـ ٢٠٠٩/٦ـ وـقـرـرـتـ تـشـكـيلـ فـرـيقـ لـدـرـاسـةـ عـلـيـةـ الـمـشـارـكـةـ فـيـ صـنـدـوقـ الـمـوـانـئـ وـقـدـ تـمـ تـشـكـيلـ فـرـيقـ الـعـلـمـ مـنـ /ـ مـنـصـورـ مـحـمـودـ حـيـاةـ ،ـ وـعـصـامـ أـحـمـدـ الـبـدرـ ،ـ وـعـبـدـالـلـهـ بـدـرـ الشـمـالـيـ وـقـامـ فـرـيقـ الـعـلـمـ بـمـعاـشـرـ مـهـمـتـهـ بـأـنـ قـامـ بـإـسـتـدـعـاءـ مـمـثـلـ شـرـكـةـ الشـالـ لـلـاـسـتـشـارـاتـ الـاـقـتـصـادـيـةـ وـمـمـثـلـ عـنـ شـرـكـةـ كـىـ جـىـ إـلـ لـلـاـسـتـثـمـارـ لـتـوـضـيـحـ بـعـضـ النـقـاطـ الـمـتـعـلـقـةـ بـالـصـنـدـوقـ حـيـثـ أـفـادـ مـمـثـلـ شـرـكـةـ



ويمخاطبة ديوان المحاسبة مرتين أفاد بكتابين صادرين منه بعدم اختصاصه في ذلك الشأن وأنه سيقوم بدوره الرقابي اللاحق على ما تم إتخاذه من إجراء في هذا الشأن من قبل المؤسسة ومراجعة العقد بعد إبرامه ، وعلى أثر ذلك تم إبرام العقد المؤرخ في ٢٠١٠/٧/١٤ والمحرر بين مؤسسة الموانئ الكويتية ويمثلها نائب رئيس مجلس إدارة المؤسسة المتهم الثالث / محمد عبدالمحسن عبداللطيف العصفور وبين شركة كي جي إل للاستثمار ويمثلها / يعقوب عبدالله الوزان رئيس مجلس إدارتها ، ونفاذًا لهذا العقد فقد أودعت مؤسسة الموانئ المبلغ ألف البيان في حسابات الصندوق ، ثم بعد ذلك وافقت اللجنة التنفيذية المنبثقة من مجلس الإدارة في اجتماعها رقم ٢٠١٢/٣ بتاريخ ٢٠١٢/٣/١٤ على زيادة رأس مال المؤسسة بهذا الصندوق بمبلغ ٣٥ مليون دولار أمريكي على أن يعرض الأمر على مجلس الوزراء للنظر فيه والأمر بما يلزم وقد صدق مجلس إدارة المؤسسة في اجتماعها رقم ٢٠١٢/٣ بتاريخ ٢٠١٢/٥/١٧ على محضر اللجنة التنفيذية سالف البيان ويعرض الأمر على مجلس الوزراء صدر قراره رقم ٢٠١٣/٩ في الاجتماع رقم ٢٠١٣/٢/١٨ بتاريخ ٢٠١٣/٢/١٨ بالموافقة على زيادة رأس مال المؤسسة بمبلغ خمسة وثلاثين مليون دولار أمريكي في صندوق الموانئ الاستثماري ، فأصبحت مساهمة مؤسسة الموانئ الكويتية في الصندوق بما يمثل ٤٢٪ من أموال الصندوق ، وما ثبت من إطلاع المحكمة على كتاب الأمين العام لمجلس الوزراء والذي تضمن بأن مجلس الوزراء أطلع في اجتماعه رقم ٢٠١٠/٢٢ بتاريخ ٢٠١٠/٦/١٣ على توصية مجلس إدارة المؤسسة وأصدر قراره رقم ٩٠٣ التالي نصه " أحيل المجلس علمًا بالإجراءات التي اتخذتها مؤسسة الموانئ في شأن توجيه المؤسسة نحو الاستثمار في صندوق الموانئ الاستثماري في إدارة عمل الموانئ والأعمال المرتبطة بها على أن يتم الالتزام باتباع كافة الإجراءات القانونية الالزامية في هذا الشأن واستيفاء كافة المواقف المطلوبة لدى الجهات الرقابية " ، وكان الثابت للمحكمة أن مؤسسة الموانئ الكويتية طابت رأى الفتوى والتشريع حول مدى إمكانية قيام المؤسسة بالاستثمار في صندوق الموانئ الاستثماري وأرسلت صورة مشروع العقد لإدارة الفتوى والتشريع حتى يتسعى اتخاذ ما يلزم لإتمام التعاقد حسبما هو ثابت من كتاب مدير عام مؤسسة الموانئ لرئيس إدارة الفتوى والتشريع ، وأن مؤسسة الموانئ طابت رأى ديوان المحاسبة حول مدى إمكانية قيام المؤسسة بالاستثمار في صندوق الموانئ الاستثماري وفقاً لكتابها المرسل لوكيل ديوان المحاسبة المؤرخ ٢٠١٠/٧/٢٥ ، وإن إدارة الفتوى والتشريع أفادت بجواز اكتتاب مؤسسة الموانئ الكويتية في



صندوق الموانئ الاستثماري الذي أنشأته شركة كى جى إل للاستثمار وفقاً لكتابها المرسل لمدير عام مؤسسة الموانئ الكويتية ، وأن مؤسسة الموانئ أرسلت صورة من مشروع عقد مشاركة مؤسسة الموانئ الكويتية في صندوق الموانئ الاستثماري الذي أنشأته شركة كى جى إل للاستثمار لإدارة الفتوى والتشريع وذلك لمراجعته من الناحية القانونية حتى يتسعى استكمال ما يلزم من إجراءات لإتمام التعاقد بناء عليه وفقاً للقانون وذلك وفقاً لكتاب مدير عام المؤسسة لرئيس إدارة الفتوى والتشريع والمؤرخ ٢٠١٠/٦/١٦ ، وأن إدارة الفتوى والتشريع أبدت بعض الملاحظات على مشروع العقد المرسل لها وفقاً لكتابها المرسل لمدير عام المؤسسة والمؤرخ ٢٠١٠/٦/٢١ ، ولم يكن من بين هذه الملاحظات الالتزامات المترتبة على مؤسسة الموانئ والحقوق الناشئة لها نتيجة اعتبار المؤسسة مشاركاً في الصندوق منذ تاريخ إنشائه في عام ٢٠٠٧ ، وأن مؤسسة الموانئ الكويتية طلبت من إدارة الفتوى والتشريع إعادة النظر في الملاحظات المشار إليها وفقاً لكتابها المرسل لرئيس إدارة الفتوى والتشريع والمؤرخ ٢٠١٠/٦/٢٢ ، وأن إدارة الفتوى والتشريع أفادت مؤسسة الموانئ بأنها إذا رأت المؤسسة عدم الأخذ ببعض الملاحظات التي أبدتها هذه الإدارة في كتابها السابق فإن هذا يدخل في نطاق سلطتها التقديرية وفي حدود مسؤولياتها عن إدارة مرفق الموانئ والإشراف عليه وللاعتبارات التي تقدّرها حسب طبيعة التعاقد وذلك وفقاً لكتابها المرسل لمدير عام المؤسسة والمؤرخ ٢٠١٠/٦/٢٤ ، وأن ديوان المحاسبة أفاد مؤسسة الموانئ بأن طلب إيداع الرأى يخرج عن نطاق الاختصاصات المخولة لديوان المحاسبة المنصوص عليها في قانون إنشائه رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٤ وتعديلاته وأن الديوان سوف يقوم بدوره الرقابي اللاحق على ما ينفذ وفقاً لكتاب ديوان المحاسبة المرسل لمدير عام مؤسسة الموانئ الكويتية والمؤرخ ٢٠١٠/٧/١٢ ، وأنه عملاً بأحكام قرار وزير المواصلات - رئيس مجلس إدارة مؤسسة الموانئ الكويتية رقم م م ك / و/٨-٢٠١٠ بتاريخ ٢٠١٠/٧/١٣ فيما تضمنه من تفويض نائب رئيس مجلس إدارة المؤسسة في توقيع العقود التي ترتبط بها المؤسسة مع الغير ، وكذا توقيع كتب التحويلات المالية من المؤسسة إلى البنوك خصماً من أرصدة حساباتها فقد طالبت المؤسسة المتهم الثالث نائب رئيس مجلس الإدارة بموجب كتابها رقم م م ك / ٣٠٠٠/١ بتاريخ ٢٠١٠/٧/١٤ وأرفقت به نسختين أصليتين من عقد اكتتاب ومشاركة المؤسسة في الصندوق المشار إليه ، وكذا كتاب تحويل المبلغ المكتتب فيه إلى حساب ذلك الصندوق فقام ~~المتهم الثالث~~ بتوقيع على العقد بتاريخ ٢٠١٠/٧/١٤ ، ومما شهد به / حمد أحمد حمد



العليان - عضو ديوان المحاسبة - معد تقرير الفحص - بتحقيقات النيابة العامة - من أن مساعدة مؤسسة الموانئ الكويتية في صندوق الموانئ الاستثماري بأثر رجعى منذ عام ٢٠٠٧ لا من تاريخ المساهمة الفعلية في يوليو ٢٠١٠ أدت إلى احتساب أرباح دفترية للمؤسسة بأثر رجعى عن السنوات ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، ٢٠١٠، ٢٠١١، فضلاً عن اعتقاد المتهم الثالث بالإنكار بتحقيقات وأمام المحكمة ، وما تقدم تستخلص المحكمة أن مؤسسة الموانئ الكويتية ساهمت بتاريخ ٢٠١٠/٧/١٤ في رأس مال صندوق الموانئ الاستثماري بعد أن حصلت المؤسسة على الموافقات الالزامية من الجهات المختصة وإستوفت الإجراءات والأوضاع التي رسمها القانون في هذا الشأن وأنها أرسلت مشروع العقد لإدارة الفتوى والتشريع وقامت بمراجعةه وإبداء ملاحظاتها عليه والتي تمأخذها بعين الاعتبار من قبل المؤسسة وبعد استيفاءها هذه الملاحظات أصدرت إدارة الفتوى والتشريع كتابها بالموافقة على تعاقد مؤسسة الموانئ الكويتية مع شركة كي جي إل للاستثمار ، وأن أرباح مساعدة مؤسسة الموانئ الكويتية في صندوق الموانئ الاستثماري تم احتسابها دفترية بأثر رجعى منذ عام ٢٠٠٧ ، ومن ثم فإن الأوراق قد خلت من الدليل اليقيني على اتصاف إرادة المتهم الثالث إلى إلحاد الضرر بأموال ومصالح الجهة التي يعمل بها ليحصل غيره على ربح ، بينما وأن المتهم الثالث لم يوقع على العقد من تلقاء نفسه وإنما وقع بعدأخذ الموافقات الالزامية من الجهات سالفة الذكر على النحو المشار إليه بعاليه والذي بينته المحكمة سلفاً ، الأمر الذي تتشكك معه المحكمة في صحة إسناد هذا الاتهام للمتهم الثالث وتقضي المحكمة ببراءته مما أنسد إليه من اتهام عملاً بنص المادة ١/١٧٢ من قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية وذلك على النحو الوارد بالمنطق .

وحيث أنه من المقرر بقضاء التمييز أن " المحكمة الموضوع أن تكون عقيمتها مما تطمئن إليه من أدلة وعناصر في الدعوى وأن تأخذ من أية قرينه أو بينة ترتاح إليها دليلاً لحكمها إذ العبرة في المواد الجزائية هي باقتناع المحكمة بناء على الأدلة المطروحة بإدانة المتهم أو ببراءته " .

(الطعن ٧٤ لسنة ٢٠١٧ جزائي/٢ جلسة ٢٠١٨/٧/١٦)

ومن المقرر بقضاء محكمة التمييز أن " العبرة في المحاكمات الجزائية هي باقتناع القاضي بناء على الأدلة المطروحة عليه بإدانة المتهم أو ببراءته ولا يصح مطالبته بالأخذ بدليل دون آخر ، وأنه يكفي في المحاكمات الجزائية أن يتشكك القاضي في صحة إسناد التهمة إلى



المتهم لكي يقضى له بالبراءة إذ ملأ الأمر في ذلك إلى ما يطمئن إليه وجداه في تقدير الدليل مادام الحكم يشتمل على ما يفيد أن المحكمة محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام عليها الاتهام عن بصر وبصيرة ووازن بينها وبين أدلة النفي فرجحت دفاع المتهم أو دخلتها الريبة في صحة عناصر الإثبات ولا يصح النعي عليها أنها قضت بالبراءة بناء على احتمال تزوج لديها بدعوى قيام احتمالات قد تصح لدى غيرها".

(الطعن رقم برقم ٩٨٢ لسنة ٢٠١٦ جزائي جلسة ٢٠١٧/٧/١٦).

ومن المقرر بقضاء التمييز أن "جريمة تسهيل الاستيلاء بغير حق على مال عام المنصوص عليها في المادة العاشرة من القانون رقم ١٩٩٣ بشأن حماية الأموال العامة تتحقق بكل فعل يقوم به الموظف العام او من في حكمه من شأنه أن يسهل للغير الحصول على أموال أو أوراق أو امتعة أو غيرها ويعتبر الموظف العام فاعلاً أصلياً في هذه الجريمة الخاصة باعتباره المسئول عن وقوعها إذ لولا نشاطه الاجرامي لما استولى الغير على المال العام ويصبح الغير شريكا معه في تلك الجريمة ويتعين في استيلاء الغير أن يتم بغير حق أو بالالتجاء في ذلك إلى غير الطريق الذي تنص عليه القوانين واللوائح".

(الطعن بالتمييز رقم ١٨٣/٢٠٠٤ جزائي جلسة ٢٠٠٥/٢/١)

وحيث إنه من المقرر بقضاء محكمة التمييز أن "يشترط لتوافر القصد الجنائي في جريمة الاستيلاء بغير حق على مال عام أن تتجه أرادة الجاني إلى الاستيلاء على المال العام بنية تملكه وأضاعته على ربه مع علمه بأن هذا الاستيلاء إنما يتم بغير حق ، وأن لمحكمة الموضوع استخلاص توافر هذا القصد أو انتفاءه من أدلة الدعوى وعناصرها المختلفة متى كان استخلاصها سائغا تؤدي إليه ظروف الدعوى وأدلةها وقرائن الأحوال فيها وأن تكون قد ألمت بها تماما".

(الطعن رقم ١٢١/٢٠٠٢ جزائي - جلسه ٢٠٠٣/٢/٤)

وأن توافر القصد الجنائي في الجريمة أو عدم توافره هو من مسائل الواقع التي تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها بغير معقب مادامت تقييم قضائتها على أسباب سائحة".

(الطعن رقم ٧ لسنة ١٩٩٣ جلسه ١٤/٦/١٩٩٣)

ومن المقرر أن "الأصل في المحاكمات الجزائية هو اقتناع القاضي بناء على الأدلة المطروحة عليه فله أن يكون عقيدته من أي دليل أو قرينة يرتاح إليها إلا إذا قيده القانون

بدليل معين ينصلح عليه".



ومن المقرر أن "المحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقع الدعوى حسبما يؤدي إليه افتتاحها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى لم تفتتح بها مادام استخلاصها سائغاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها الثابت في الأوراق ، كما أن لها وزن أقوال الشهود وتقديرها بغير معقب وهي متى أخذت بشهادتهم فإن ذلك يقييد إطراحها جميع الإعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، وكان تناقض الشاهد وتضاريه في أقواله أو مع أقوال غيره من الشهود لا يعيّب الحكم مادامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من تلك الأقوال استخلاصاً سائغاً لا تناقض فيه " .

((الطعن رقم ١١١٣ لسنة ٢٠١٥ جزائي/١. جلسة ٢٠١٧/٩/٢٤))

ومن المقرر بقضاء التمييز أن " من حق محكمة الموضوع أن تجزئ شهادة الشاهد فتأخذ بما تطمئن إليه منها وتطرح ما عداه لتعلق ذلك بسلطتها في تقدير أدلة الدعوى " .

((الطعن رقم ٢٠١٥/٢٥١ جزائي / ١ جلسة ٢٠١٧/١/١٥))

و من المقرر أن "تقدير أراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من مطاعن مرجعه إلى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير شأنه في ذلك شأن سائر الأدلة ، فلها مطلق الحرية في الأخذ بما تطمئن إليه منها مادامت تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها ولا يجوز مصادرتها في هذا التقدير ، كما أن لها الجزم بما لم يجزم به الخبير في تقريره غير ملزمة بالرد على الطعون الموجهة إلى أراء الخبراء مادامت قد أخذت بما جاء فيها لأن مؤدي ذلك أنها لم تجد في تلك الطعون ما يستحق الرد ، وكان لمحكمة الموضوع أن تفاضل بين أراء الخبراء وتأخذ بما تراه منها وتطرح ما عداه لتعلق ذلك بسلطتها في تقدير الدليل " .

((الطعن رقم ٤٦٢ / ٢٠١٤ جزائي/١. جلسة ٢٠١٦/١١/٢٠))

ومن المقرر أن "الأحكام الجزائية يجب أن تبني على الجزم واليقين من الواقع الذي يثبته الدليل المعتبر، ولا يؤسس على الظن والاحتمال والاعتبارات المجردة وكان من اللازم في أصول الاستدلال أن يكون الدليل الذي يعول عليه الحكم مؤدياً إلى ما رتبه عليه من غير تسف في الاستنتاج ولا ينافر مع حكم العقل والمنطق " .

((الطعن رقم ٦٣٥ لسنة ٢٠١٨ جزائي ٢. جلسة ٢٠١٨/١/٢٩))



ومن المقرر بقضاء التمييز أن "لما كانت المحكمة لا تلتزم في حالة القضاء بالبراءة بالرد على كل دليل من أدلة الاتهام مادامت قد دخلتها الريبة في عناصر الإثبات" :

(الطعن ٢٠٠٥/٥٢٨ جزائي جلسة ٢٠٠٦/٤/١١)

وحيث إنه عن التهمة الأولى المسندة للمتهمة الأولى ، وكانت المحكمة بإستقرائها لوقائع الدعوى وظروفها وملابساتها وإحاطتها بها وبأدلة الثبوت التي قام عليها الاتهام عن بصر وبصيرة ووازنـت بينـها وبينـ أدلةـ النـفيـ فإنـهاـ لاـ تـسـاـيـرـ الـنـيـاـبـةـ الـعـاـمـةـ فـيـماـ ذـهـبـ إـلـيـهـ منـ إـسـنـادـ هـذـاـ الـاتـهـامـ إـلـىـ الـمـتـهـمـةـ الـأـلـىـ ذـلـكـ أـنـ الـأـدـلـةـ الـتـيـ سـاقـتـهـاـ وـاـرـتـكـنـتـ إـلـيـهـ فـيـ إـثـبـاتـ الـاتـهـامـ فـيـ حـقـهـاـ تـحـوـطـهـ ظـلـالـ كـثـيـفـةـ مـنـ الشـكـ وـالـرـبـيـةـ إـذـ خـلـتـ الـأـوـرـاقـ مـنـ دـلـلـ يـقـيـنـيـ تـطـمـئـنـ إـلـيـهـ الـمـحـكـمـةـ يـقـطـعـ بـاـرـتـكـابـ الـمـتـهـمـةـ الـأـلـىـ لـتـكـ الـوـاقـعـةـ ،ـ وـاـيـةـ ذـلـكـ وـدـلـلـهـ مـاـ ثـبـتـ مـنـ إـطـلـاعـ الـمـحـكـمـةـ عـلـىـ التـقـرـيـرـ الـمـالـىـ بـشـأـنـ الـمـعـاـمـلـاتـ الـمـالـيـةـ الصـادـرـ عـنـ شـرـكـةـ بـيـكـرـ تـلـىـ لـلـاـسـتـشـارـاتـ ذـمـ مـ وـمـرـفـقـاتـهـ وـاثـبـتـ بـهـ أـنـهـ بـالـنـسـبـةـ لـلـمـعـاـمـلـةـ الـمـالـيـةـ مـوـضـوـعـ الـاتـهـامـ الـأـلـىـ فـيـ إـنـ الـمـبـلـغـ الـمـذـكـورـ فـيـ تـقـرـيـرـ الـاتـهـامـ يـتـكـونـ مـنـ أـرـبـعـ مـجـمـوعـاتـ مـنـ الـمـبـالـغـ الـمـسـتـحـقـةـ لـلـمـتـهـمـةـ الـأـلـىـ مـنـ حـسـابـاتـ الـصـنـدـوقـ وـهـىـ الـمـجـمـوعـةـ الـأـلـىـ مـبـلـغـ ٩٩٠٠٠ـ دـيـنـارـ كـوـيـتـىـ وـهـىـ رـوـاتـبـ مـسـتـحـقـةـ بـصـفـتـهـاـ عـضـوـ مـجـلـسـ إـدـارـةـ فـيـ شـرـكـةـ Port LINK GP LTDـ الشـرـيكـ الـعـامـ وـالـتـيـ يـنـحـصـرـ عـلـمـهـاـ بـتـوـلـىـ الـمـسـئـوـلـيـةـ الـأـسـاسـيـةـ لـأـعـمـالـ وـشـئـونـ إـدـارـةـ الـصـنـدـوقـ عـنـ الـفـتـرـةـ مـنـ يولـيوـ ٢٠٠٨ـ وـحـتـىـ دـيـسـمـبـرـ ٢٠١٤ـ بـاـسـتـثـاءـ ١٢ـ شـهـرـ خـلـالـ السـنـةـ الـمـالـيـةـ ٢٠١٠ـ بـاـجـمـالـىـ ٦٦ـ شـهـرـ وـبـوـاقـعـ ٥٠٠ـ دـيـنـارـ كـوـيـتـىـ لـكـلـ شـهـرـ إـذـ أـنـ شـرـكـةـ Port LINK GP LTDـ هـىـ شـرـكـةـ تـمـ تـأـسـيـسـهـاـ فـيـ جـزـرـ كـاـيـمـانـ وـلـأـغـرـاضـ أـعـمـالـ وـشـئـونـ إـدـارـةـ الـصـنـدـوقـ بـمـوـجـبـ عـقـدـ التـأـسـيـسـ المـسـجـلـ بـتـارـيـخـ ٢٠٠٧ـ/٣ـ/٨ـ حـيـثـ نـصـتـ الـمـادـةـ ٧٨ـ مـنـ عـقـدـ تـأـسـيـسـ شـرـكـةـ Port LINK GP LTDـ عـلـىـ أـنـ يـتـمـ تـحـدـيدـ رـوـاتـبـ مـجـلـسـ إـدـارـةـ الشـرـكـةـ بـمـوـجـبـ قـرـارـ يـعـتـمـدـ مـنـ اـعـضـاءـ مـجـلـسـ إـدـارـةـ الشـرـيكـ الـعـامـ وـقـدـ تـمـ تـشـكـيلـ مـجـلـسـ إـدـارـةـ فـيـ أـبـرـيلـ عـامـ ٢٠٠٧ـ لـيـضـمـ الـمـتـهـمـينـ الـأـلـىـ وـالـثـانـىـ ،ـ وـالـدـكـتـورـ /ـ مـهـدـىـ الـجـازـفـ عـضـوـاـ وـقـدـ أـصـدـرـ مـجـلـسـ إـدـارـةـ قـرـارـاـ بـمـوـافـقـةـ جـمـيعـ اـعـضـاءـ يـتـحـدـيدـ رـوـاتـبـ اـعـضـاءـ مـجـلـسـ إـدـارـةـ بـتـارـيـخـ ٢٧ـ نـوـفـمـبـرـ ٢٠٠٧ـ وـاـسـتـحـقـاقـ كـلـ عـضـوـ مـبـلـغـ ١٥٠٠ـ دـيـنـارـ كـوـيـتـىـ شـهـرـيـاـ وـأـنـهـ قـدـ تـمـ تـأـجـيلـ سـدـادـ الـرـوـاتـبـ لـأـعـضـاءـ مـجـلـسـ إـدـارـةـ وـأـنـهـ فـيـ غـضـونـ الـفـتـرـةـ مـنـ ٢٠١٠ـ حـتـىـ ٢٠١٤ـ تـمـ تـحـوـيلـ عـدـةـ مـبـالـغـ لـلـمـتـهـمـةـ الـأـلـىـ مـنـ

كويتي وهي مخصصات حضور مستحقة عن حضور عدد ٥ اجتماعات المجلس الاستشاري بمبلغ ٢٥ ألف دينار بحسب مبلغ ٩٦ الف دينار كويتي ، والمجموعه الثانية بمبلغ ٢٥ ألف دينار



للصندوق خلال الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٤ حيث أنه طبقاً لنشرة الاكتتاب الأولى الصادرة في أبريل ٢٠٠٧ صفحة ١٠٣ فقد منح الشريك العام الحق في تشكيل المجلس الاستشاري للصندوق وقد تم الموافقة على شروط الاكتتاب بموجب اتفاقية الشراكة المحدودة المعدلة والموقعة من كافة المكتتبين في حينه حيث أقرت نشرة الاكتتاب ص ١١٣ أن الصندوق يتحمل كافة المصاروفات المتعلقة بأنشطة واستثمارات ومصاروفات الشريك العام للصندوق ، وبعد الاكتتاب التكميلي الأول والثاني تم إعادة تشكيل المجلس الاستشاري بموجب قرار الشريك العام ليضم المتهم الثاني رئيساً والمتهمة الأولى عضواً من ضمن الأعضاء ، وبعد الاكتتاب التكميلي الأول تم اعتماد مكافآت ومستحقات أعضاء المجلس الاستشاري بموجب قرار المجلس الاستشاري والذي نص على استحقاق الرئيس مخصصات حضور بقيمة ٧٠٠٠ دينار كويتي عن كل اجتماع بحد أقصى اجتماعين في السنة ، واستحقاق العضو مخصصات حضور بقيمة ٥٠٠ دينار كويتي عن كل اجتماع بحد أقصى اجتماعين في السنة ، وأنه يتم استعاضة أية مصاريف خاصة بالسفر والإقامة للرئيس وأعضاء المجلس الاستشاري من حساب الصندوق ، وبتاريخ ٢٠١١/١٠/٢٠ (بعد الاكتتاب التكميلي الأول) تم اعتماد مكافآت ومستحقات أعضاء المجلس الاستشاري بموجب قرار المجلس الاستشاري وتم اعتماد نفس المستحقات سالفة البيان ، وتم تحويل عدة مبالغ خلال السنوات من ٢٠١١ حتى ٢٠١٤ للمتهمة الأولى بجمالي مبلغ ٢٥ ألف دينار كويتي موزعة على خمس مبالغ ، والثالثة والرابعة استعاضة مصاريف إدارية تم دفعها من حسابها الشخصي خلال اجتماعات المجلس الاستشاري التالية مبلغ ٥٠٠ دينار كويتي مصاريف سفر وإقامة - الاجتماعين رقمي ٢٠١١/٢، ٢٠١١/٤٢ ، ومبلغ ٤٢ دينار كويتي ومبلغ ٦٠٦٠ دولار أمريكي مصاريف سفر وإقامة الاجتماعين رقمي ٢٠١١/١، ٢٠١٠/١ حيث أن الثابت من قرار المجلس الاستشاري بشأن مستحقات أعضاء المجلس الاستشاري فإن الصندوق يتكلف بكافة مصاريف السفر والإقامة وأية مصاريف أخرى تتعلق بسفره لحضور اجتماعات المجلس الاستشاري كما أقرت نشرة الاكتتاب بأن الصندوق يتحمل كافة المصاروفات المتعلقة بمصاريف سفر مدراء وأعضاء مجلس إدارة الشريك العام ومستشاريه ، وقد تكبدت المتهمة الأولى عضو مجلس إدارة الشريك العام وعضو المجلس الاستشاري مصاريف خلال الاجتماعين رقمي ٢٠١١/٢ ، ٢٠١٠/١ من حسابها الشخصي بقيمة ٥٠٠ دينار كويتي تم استعاضتها من حساب الصندوق ، كما تكبدت المتهمة الأولى بصفتها عضو مجلس إدارة الشريك العام وعضو في المجلس



الاستشاري مصاريف تأجير سيارات خلال رحلتها من الصين إلى مانيلا وكذلك مصروفات إقامة بالفنادق خلال الاجتماع رقم ٢٠١٠/١ وتم دفعهما من حسابها الشخصى بما يعادل ٤٤٢ دينار كويتى وقد تم استعاضتها من حساب الصندوق ، كما تكبدت المتهمة الأولى بصفتها عضو مجلس إدارة الشريك العام وعضو في المجلس الاستشاري مصاريف إقامة بالفنادق خلال الاجتماع رقم ٢٠١١/٢ تم دفعهم من حسابها الشخصى بما يعادل ٦٧٠ و٦٠ دولار امريكى وقد تم استعاضتها من حساب الصندوق وأن نتيجة الفحص ١- أن كافة المعاملات الواردة في الاتهام الأول قد تمت بما يتوافق مع نشرة الاكتتاب في الصندوق وإتفاقية الشراكة المحدودة وعقد تأسيس الشريك العام والقرارات الصادرة من الشريك العام ، ٢- تطابق القيم الواردة في المستندات الداعمة مع السجلات المحاسبية الصندوق وعكسها في البيانات المالية المدققة للصندوق ، ٣- تطابق قيم المبالغ الواردة في تقرير الاتهام مع المبالغ التي تم صرفها قانونياً ووفق الأصول إلى لازاريفا ماريا العضو في مجلس إدارة الشريك العام وعضو المجلس الاستشاري للصندوق ، وما ثبت من إطلاع المحكمة على ترجمة نشرة الاكتتاب الخاص بصندوق الموانئ والثابت بها تعريف الشريك العام وأنه يتولى المسئولية الأساسية لأعمال وشئون إدارة الصندوق من جميع التواхи ، وتعريف المجلس الاستشاري وأختصاصاته ، وتحديد المصاريف التشغيلية والتنظيمية والتسويق وتحمل صندوق الموانئ لهذه المصاريف والأتعاب بالكامل وأن الصندوق يتحمل كافة المصاريف المتعلقة بمصاريف سفر مدحاء وأعضاء مجلس إدارة الشريك العام ومستشاريه ، وما ثبت من إطلاع المحكمة على قرار أعضاء مجلس إدارة الشريك العام المؤرخ ٢٠٠٧/١١/٢٧ والذي تضمن تحديد رواتب أعضاء مجلس إدارة الشريك العام بمبلغ ١٥٠ دينار كويتى شهرياً لكل عضو وأن المتهمين الأولى والثانية عضو بمجلس إدارة الشريك العام ، وما ثبت من إطلاع المحكمة على الشروط المرجعية للمجلس الاستشاري لصندوق الموانئ والذي تضمن أن جميع أعضاء المجلس الاستشاري - بما فيهم ممثلى مؤسسة الموانئ الكويتية والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والمتهمين الأولى والثانية - والتي تضمنت تحديد أتعاب أعضاء المجلس الاستشاري بقيمة ٥٠٠ دينار كويتى للعضو عن حضور كل اجتماع ، وأن الصندوق يتحمل كافة مصاريف السفر والإقامة وأية مصاريف أخرى تتعلق بسفر أعضاء المجلس الاستشاري لحضور اجتماعات المجلس الاستشاري وكافة تكاليف السفر والإقامة الخاصة بمندوبى الصندوق لحضور اجتماعات المجلس الاستشاري ، وما شهد به شاهد النفي / قيس محمد



النصف - المحاسب القانوني ومدقق الحسابات المستقل لصندوق المواتي الاستثماري - أمام المحكمة - بأن ما ورد بالاتهام الأول المنسوب للمتهمة الأولى غير صحيح وأن مبلغ ٢٩٤٢٢ دينار كويتي تقاضته المتهمة من عملها ومكافأتها المنصوص عليها في نشرة الاكتتاب ، وأن أعضاء مجلس إدارة الصندوق تقاضوا ذات المبالغ والمكافأة ، وأن مبلغ ٦٠٠ دولار أمريكي هي مصاريف فنادق وتأجير سيارات قامت المتهمة بدفعها عن الصندوق بموجب مستندات ، وما شهد به شاهد النفي / أيمن عبد الرحيم أحمد - مستشار قانوني مستقل لتقديم الاستشارات القانونية للصندوق - أمام المحكمة - من أنه يحق للقائمين على إدارة الصندوق تقاضي مكافأات من أموال الصندوق نظير أعمالهم وهذا منصوص عليه في نشرة الاكتتاب ، وما شهد به شاهد النفي / دانييل برين - مستشار قانوني للصندوق في جزر كايمان - أمام المحكمة - من أن مجلس إدارة الصندوق موجود في الكويت ومنهم كويتيون وغير كويتيون وأن من يتولى إدارة الصندوق هي شركة بورت لنك جي بي بالإضافة إلى مجلس الإدارة وأن مدير الاستثمار هي شركة كي جي إل للاستثمار كايمان ودورها تقديم النصائح والمشورة في الاستثمارات ، وأن الأحكام الواردة في نشرة الاكتتاب هي تنظيم استراتيجية الاستثمار في الصندوق، وأنه يحق للشريك العام تقاضي أتعاب أو مكافأات نظير أعمالهم حيث تنص نشرة الاكتتاب على أحقيتهم في الأتعاب بالإضافة إلى اتفاقية الشراكة العامة وذلك منصوص عليه في الشراكة المحددة في البندين ٣/٦ ، ٣/٧ والبند المعنون بأتعاب الإدارة في الصفحة الثامنة في نشرة الاكتتاب ، وأن للصندوق مجلس استشاري يتكون من متخصصين في صناعة الاستثمار معينين يقدموا استشارات للصندوق ويتقاضوا أتعاب ، وأن المتهمة الأولى عضو في مجلس إدارة الشريك العام من عام ٢٠٠٧ إلى بداية ٢٠١٨ ودورها هو أنها تشرف على استثمارات الصندوق كعضو في مجلس الإدارة وأنه يحق لها تقاضي أتعاب حيث تأخذ راتب شهري، وأنه بحسب معرفته فإن أي من المتهمين لم يتقاضى أي مبالغ من الصندوق بخلاف رواتبهم ، فضلاً عن اعتصام المتهمة الأولى بالإنكار بالتحقيقات وأمام المحكمة ، ومن جماع ما تقدم تكون التهمة الأولى قد اكتفتها ظلال كثيفة من الشك والغموض وتكون الأوراق لا تنهض لتقييم في حق المتهمة الأولى الدليل اليقيني الجائز لسيافتها إلى العقاب ولا تصلح مدوناتها لإدانتها باعتبار أن القاعدة المستقر عليها في الفقه والقضاء أن الدليل إذا تطرق إليه الاحتمال فسد به الاستدلال وهو ما يعبر عنه أيضاً بوجوب تفسير الشك لصالح المتهم أخذًا بالقاعدة المستقرة في الإثبات والتي لا

